

هو الغزني

دورة العلوم والمعارف الاسلاميه

رسالة

حول سنة رؤية الهلال

موسوعة فضيلة فهمية في لزوم اشتراك الافاق

عند رؤية الهلال في دخول السور القمرية

بجواب فتية و مراسلات حليته

في منع مادة الخلاف

لؤلؤة

سماحة العلامة آية الله السيد محمد أمين الحسيني الطهراني

تذكرة

هو العزيز

رسالة حول مسألة رؤية الهلال

موسوعة علمية فقهية في لزوم اشتراك الآفاق
عند رؤية الهلال في دخول الشهور القمرية

بحوث فنية ومراسلات حالية
في قمع مادة الخلاف

مركز تحقيق تكاملية علوم إسلامية
لمؤلفه

الراجي رحمة ربه السيد محمد الحسين

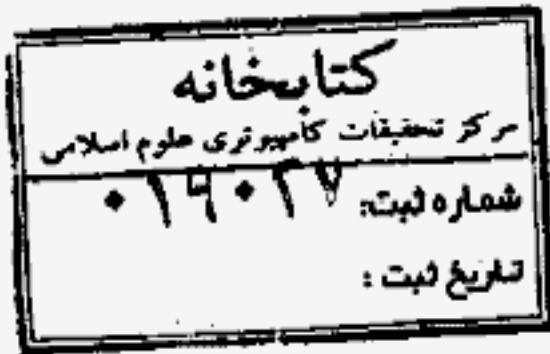
الحسيني القلهراني

عفى الله عن جرائمه



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

۳۴۳۷۶



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ
اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ
أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
وَلَا الضَّالِّينَ

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کتب و تفسیر علوم اسلامی

کلام العلامة الخوئی حول رؤیة الهلال



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين ولعنة الله على اعدائهم اجمعين

لا يخفى أنّ سماحة الآية الحجة أستاذنا العلامة المحقق الحاج السيّد أبي القاسم الخوئي مُدْظَلُّهُ العالی أصدر فتوى منه حول مسألة رؤية الهلال، على عدم لزوم اتّحاد البلاد في الآفاق، وكفاية الرؤية الاجمالية لجميع الأصقاع والتواحي في العالم. وأدرجها مع ما استدلت عليه دام ظلّه في رسالة منهاج الصالحين. ولما كانت هذه الفتوى مع الأدلة التي اقامها عليها غير تامّة عندي على حسب نظري القاصر؛ كتبت رسالة وأرسلتها إلى حضرة، وبينت فيها مواضع النقد والتّزيف؛ وأقمتُ براهين وشواهد على أنّ الحق هو فتوى المشهور، بلزوم الاتّحاد في الآفاق في الرؤية، وعدم كفاية الرؤية للآفاق البعيدة.

وها نحن نورد أولاً عين عباراته دام ظلّه في رسالة المنهاج؛ ثمّ نورد عين الرسالة المرسلة؛ حتى تتبيّن مواقع الجواب، ويتضح تطبيقه على مواضع ما أفاده مُدْظَلُّهُ من كلامه.

قال مُدْظَلُّهُ: مسألة ٧٥:

إذ ارُئي الهلال في بلد كفى في الثبوت في غيره مع اشتراكهما في الآفاق، بحيث إذ ارُئي في بلد الرؤية، رُئي فيه، بل الظاهر كفاية الرؤية في بلد ما في الثبوت لغيره من البلاد مطلقاً. بيان ذلك: البلدان الواقعة على سطح الأرض تنقسم إلى قسمين: أحدهما ما يتفق مشارقه ومغاربه أو تتقارب.

ثانيهما ما تختلف مشارقه ومغاربه اختلافاً كبيراً.

أما القسم الأول، فقد اتفق علماء الإمامية على أنّ رؤية الهلال في بعض هذه

البلاد كافية لثبوته في غيرها؛ فإن عدم رؤيته فيه إنما يستند لامحالة إلى مانع يمنع من ذلك، كالجبال أو الغابات أو الغيوم أو ما شاكل ذلك.

و أما القسم الثاني (ذات الآفاق المختلفة) فلم يقع التعرض لحكمه في كتب علمائنا المتقدمين؛ نعم حكى القول باعتبار اتحاد الأفق عن الشيخ الطوسي في المبسوط؛ فإذن المسألة مسكوت عنها في كلمات أكثر المتقدمين؛ وإنما صارت معركة للآراء بين علمائنا المتأخرين.

المعروف بينهم القول باعتبار اتحاد الأفق و لكن قد خالفهم فيه جماعة من العلماء والمحققين؛ فاختلفوا القول بعدم اعتبار الاتحاد و قالوا بكفاية الرؤية في بلد واحد لثبوته في غيره من البلدان ولو مع اختلاف الأفق بينهما.

فقد نقل العلامة في التذكرة هذا القول عن بعض علمائنا واختاره صريحاً في المنتهى و احتمله الشهيد الأول في الدروس و اختاره صريحاً المحدث الكاشاني في الوافي و صاحب الحقائق في حدائقه و مال إليه صاحب الجواهر في جواهره والتراقي في المستند والسيد أبو تراب الخونساري في شرح نجات العباد و السيد الحكيم في مستمسكه.

و هذا القول أي كفاية الرؤية في بلد ما لثبوت الهلال في بلد آخر ولو مع اختلاف أفقها هو الأظهر. ويدلنا على ذلك أمران:

الأول: أن الشهور القمرية إنما تبدأ على أساس وضع سير القمر و اتخاذه موضعاً خاصاً من الشمس في دورته الطبيعية وفي نهاية الدورة يدخل تحت شعاع الشمس وفي هذه الحالة (حالة المحاق) لا يمكن رؤيته في أية بقعة من بقاع الأرض؛ وبعد خروجه عن حالة المحاق والتمكن من رؤيته ينتهي شهر قمرى و يبدأ شهر قمرى جديد.

و من الواضح أن خروج القمر من هذا الوضع هو بداية شهر قمرى جديد لجميع بقاع الأرض على اختلاف مشارقها و مغاربها؛ لالبقعة دون أخرى؛ وإن كان القمر مرئياً في بعضها دون الآخر؛ وذلك لمانع خارجي كشعاع الشمس أو حيلولة بقاع الأرض أو ما شاكل ذلك؛ فإنه لا يرتبط بعدم خروجه من المحاق، ضرورة أنه ليس لخروجه منه أفراد عديدة؛ بل هو فرد واحد متحقق في الكون؛ لا يعقل تعدده بتعدد البقاع و هذا بخلاف طلوع الشمس؛ فإنه يتعدد بتعدد البقاع المختلفة؛ فيكون لكل بقعة طلوع خاص بها.

و على ضوء هذا البيان فقد اتضح أن قياس هذه الظاهرة الكونية بمسئلة طلوع الشمس وغروبها، قياس مع الفارق؛ وذلك لأن الأرض بمقتضى كرويتها تكون بطبيعة

الحال لكل بقعة منها مشرق خاص و مغرب كذلك ؛ فلا يمكن أن يكون للأرض كلها مشرق واحد ولا مغرب كذلك ؛ وهذا بخلاف هذه الظاهرة الكونية ؛ أي خروج القمر عن منطقة شعاع الشمس ؛ فإن لعدم ارتباطه ببقاع الأرض و عدم صلته بها لا يمكن أن يتعدد بتعددّها .

و نتيجة ذلك : أن رؤية الهلال في بلد ما أماراً قطعياً على خروج القمر عن الوضع المذكور الذي يتخذه من الشمس في نهاية دورته ، وبداية لشهر قمرى جديد لأهل الأرض جميعاً ، لا لخصوص البلد الذي يرى فيه و ما يتفق معه في الأفق .
و من هنا يظهر أن ذهاب المشهور إلى اعتبار اتحاد البلدان في الأفق مبنى على تخيل ارتباط خروج القمر عن تحت الشعاع ببقاع الأرض ، كارتباط طلوع الشمس و غروبها ؛ إلا أنه لاصلة - كما عرفت - لخروج القمر عنه ببقعة معينة دون أخرى ، فإن حاله مع وجود الكثرة الأرضية و عدمها سواء .

الثانى : التصوُّص الدالة على ذلك و نذكر جملة منها :

١ - صحيحة هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السلام : أنه قال فيمن صام تسعة وعشرين قال : إن كانت له بينة عادلة على أهل مصر أنهم صاموا ثلاثين على رؤيته قضى يوماً .

فإن هذه الصحيحة بإطلاقها تدلنا بوضوح على أن الشهر إذا كان ثلاثين يوماً في مصر كان كذلك في بقية الأمصار بدون فرق بين كون هذه الأمصار متفقة في آفاقها أو مختلفة ؛ إذ لو كان المراد من كلمة مصر فيها المصر المصنوع المتفق مع بلد السائل في الأفق لكان على الإمام عليه السلام أن يبين ذلك ؛ فعدم بيانه مع كونه عليه السلام في مقام البيان كاشف عن الإطلاق .

٢ - صحيحة أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام أنه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان ؛ فقال : لا تقضه إلا أن يثبت شاهدان عادلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر ؛ وقال : لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى إلا أن يقضى أهل الأمصار ؛ فإن فعلوا فصمه .

الشاهد في هذه الصحيحة جملتان : الأولى قوله عليه السلام : « لا تقضه إلا أن يثبت شاهدان عادلان من جميع أهل الصلاة » الخ فإنه يدل بوضوح على أن رأس الشهر القمري واحد بالإضافة إلى جميع أهل الصلاة على اختلاف بلدانهم باختلاف آفاقها

ولا يتعدد بتعدددها.

الثانية قوله عليه السلام: لا تَصُم ذلك اليوم إلا أن يقضى أهل الأمصار؛ فإنه كسابقه واضح الدلالة على أن الشهر القمري لا يختلف باختلاف الأمصار في آفاقها؛ فيكون واحداً بالإضافة إلى جميع أهل البقاع والأمصار وإن شئت فقل: إن هذه الجملة تدل على أن رؤية الهلال في مصر كافية لثبوته في بقية الأمصار، من دون فرق في ذلك بين اتفاقها معه في الآفاق أو اختلافها فيها؛ فيكون مردّه إلى أن الحكم المترتب على ثبوت الهلال، أي خروج القمر عن المحاق حكم لتمام أهل الأرض، لا لبقعة خاصّة.

٣- صحيحة اسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغتم علينا في تسع وعشرين من شعبان؛ فقال: ولا تصمه إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر أنهم رأوه فاقضه.

فهذه الصحيحة ظاهرة الدلالة بإطلاقها على أن رؤية الهلال في بلد تكفي لثبوته في سائر البلدان بدون فرق بين كونها متحدةً معه في الأفق أو مختلفة؛ وإلا فلا بد من التقييد بمقتضى ورودها في مقام البيان.

٤- صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغتم علينا في تسع وعشرين من شعبان؛ فقال: لا تصم إلا أن تراه؛ فإن شهد أهل بلد آخر فاقضه.

فهذه الصحيحة كسابقتها في الدلالة على ما ذكرناه.

و يشهد على ذلك ماورد في عدة روايات في كيفية صلاة عيدي الأضحي والفطر وما يقال فيها من التكبير من قوله عليه السلام في جملة تلك التكبيرات:

أسألك بحق هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً.

فإن الظاهر أن المشار إليه في قوله عليه السلام: «هذا اليوم» هو يوم معين خاص الذي جعله الله تعالى عيداً للمسلمين؛ لا أنه كل يوم ينطبق عليه أنه يوم فطر أو أضحي على اختلاف الأمصار في رؤية الهلال باختلاف آفاقها.

هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى أنه تعالى جعل هذا اليوم عيداً للمسلمين كلهم، لا لخصوص أهل بلد تقام فيه صلاة العيد.

فالتنتيجة على ضوءهما أن يوم العيد واحد لجميع أهل البقاع والأمصار على اختلافها في الآفاق والمطالع.

و يدلّ أيضاً على ما ذكرناه الآية الكريمة في أنّ ليلة القدر ليلة واحدة شخصية لجميع أهل الأرض على اختلاف بلدانهم في آفاقهم؛ ضرورة أنّ القرآن نزل في ليلة واحدة؛ وهذه الليلة الواحدة هي ليلة القدر وهي خير من ألف شهر وفيها يفرق كل أمر حكيم.

ومن المعلوم أنّ تفریق كل أمر حكيم فيها لا يخص بقعة معينة من بقاع الأرض؛ بل يعم أهل البقاع أجمع. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قد ورد في عدد من الروايات أنّ في ليلة القدر يكتب المنيا والبلايا والأرزاق وفيها يفرق كل أمر حكيم.

ومن الواضح أنّ كتابة الأرزاق والبلايا والمنيا في هذه الليلة إنما تكون لجميع أهل العالم؛ لا لأهل بقعة خاصة؛ فالنتيجة على ضوءهما أنّ ليلة القدر ليلة واحدة لأهل الأرض جميعاً؛ لا أنّ لكل بقعة ليلة خاصة.

هذا مضافاً إلى سكوت الروايات بأجمعها عن اعتبار اتحاد الأفق في هذه المسألة؛ ولم يرد ذلك حتّى في رواية ضعيفة.

ومنه يظهر أنّ ذهاب المشهور إلى ذلك ليس من جهة الروايات؛ بل من جهة ما ذكرناه من قياس هذه المسألة بمسألة طلوع الشمس وغروبها وقد عرفت أنّه قياس مع الفارق— انتهى ما أفاده أطال الله عمره.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کلامی و علوم اسلامی

الموسوعة الأولى حول رؤية الهلال



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين ولعنة الله على اعدائهم أجمعين .
السّلام عليك يا أمير المؤمنين و إمام الموحّدين و سيّد الوصيّين وقائد الغر المحجلين و
رحمة الله وبركاته

وَ حَيَاةِ أَشْوَاقِي إِلَيْكَ وَ ثُرْبَةِ الصَّبْرِ الْجَمِيلِ
مَا اسْتَحْسَنْتُ عَيْنِي سِوَاكَ وَ مَا صَبَوْتُ إِلَى خَلِيلِ

أَيَا كَعْبَةَ الْخُسْنِ الَّتِي لَجَمًا لَهَا قُلُوبُ أَوْلِي الْأَلْبَابِ لَبَّتْ وَ حَجَّتْ
بَرِيقِ الشَّايَا مِنْكَ أَهْدَى لَنَا سَنًا بُرِّيْقِ الشَّايَا فَهُوَ خَيْرُ هَدْيَةٍ
وَ أَوْحَى لِعَيْنِي أَنَّ قَلْبِي مُجَاوِزٌ جِمَاكَ فَنَاقَتْ لِلْجَمَالِ وَ حَسَّتْ
وَلَوْلَاكَ مَا اسْتَهْدَيْتُ بَرَقًا وَلَا شَجَّتْ فَوَادِي فَأَبْكَتْ إِذْ شَدَتْ وَرَقُ أَبْكَةٍ

سَلامٌ على السَّيد والسَّنَد والجبر المعتمد أستاذنا الأفخم العَلم العالم العَلام حُجَّة المسلمين والإسلام الآية العُظمى الحاج السَّيد أبى القاسم الخوئى أمدَّ الله أظلاله الشَّارفة وبلغه غايةُ مناه بحقِّ مُحَمَّدٍ وعِترته الظَّاهِرة.

أَرْجُ النَّسِيمَ سَرَى مِنَ الزُّوراءِ	سَحَرًا فَأَخِيصِي مَيِّتَ الْأَخْبَاءِ
وَلِفِثْيَةِ الْحَرَمِ الْمَنِيْعِ وَجَبْرَةِ الْ	حَتَّى الْمَرِيْعِ تَلْفُنِي وَعَنَائِي
وَأَحْسَرَتَا ضَاعَ الزَّمَانُ وَلَمْ أَفْزُ	مِنْكُمْ أَهْبِلْ مَوَدَّتِي بِلِقَاءِ
وَقَتِي يُوقِلُ رَاخَةً مِنْ عُمْرِهِ	يَوْمَانِ يَوْمٌ قِلِّي وَيَوْمٌ تَنَاءِ
بَا سَا كِنِي الْبَطْحَاءِ هَلْ مِنْ عَوْدَةٍ	أَخِيصِي بِهَا يَا سَا كِنِي الْبَطْحَاءِ
إِنْ يَنْقُضِي صَبْرِي فَلَيْسَ بِمُنْقُضِ	وَجِدِي الْقَدِيمِ بِكُمْ وَلَا بُرْحَانِي
وَاهَا عَلَى ذَاكَ الزَّمَانِ وَمَا حَوَى	طَيْبُ الْمَكَانِ بِغَفْلَةِ الرَّقْبَاءِ
أَيَّامٍ أَرْتَعُ فِي مَيَادِينِ الْمُنَى	جَذَلًا وَأَرْفُلُ فِي ذُبُولِ جِبَاءِ
مَا أَعْجَبَ الْأَيَّامَ تُوجِبُ لِلْقُنَى	يَنْحَا وَتَمْنَحُهُ بِسَلْبِ عَطَاءِ
وَكَفَى غَرَامًا أَنْ أَبِيتَ مُقِيمًا	شَوْقِي أُمَامِي وَالْقَطَاءَ وَرَائِي

وَبَعْدَ إهداء أحسن مراتب السلام وأكمل التَّحِيَّاتِ وأتمَّ الإكرام و إبراز غاية ودِّي و إخلاصِي و وَلَهِي و فرط اشتياقِي إلى لُقْيَا طلعَتِكَ المُنيرة و وجهك الميمون و الاستمطار من شآبيب فيضك الواسع و نفحاتِ بَرِّكَ المصون.

أحمدُه على آلائه التي منها أن وقَّني للمُثول بين يديك في هذه اللَّحظَاتِ بهذه الوَرِيقَاتِ بِالْكِتَابَةِ الَّتِي هِيَ إِحْدَى اللَّقَائِنِ؛

كما أحمدُه على بلائه الَّذِي مِنْهُ أَنْ حَرَمَنِي مِنْذِينَ عَدِيدَةٍ عَنِ التَّشْرِفِ بِاسْتِلَامِ عَتَبَةِ بَابِ الْعِلْمِ وَمَعْدِنِ الْحِكْمَةِ مَوْلَانَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ؛ وعن زيارة سَمَاحَتِكَ بَوَابِهِ الْآيَةِ الْحَبَّةِ؛ جعله الله من عباده الْمُخْلِصِينَ وَأَوْلِيَايَاهُ الْمُقَرَّبِينَ؛ آمِينَ رَبَّ الْعَالَمِينَ.

ثمَّ إِنِّي طَالَمَا كُنْتُ مُظْلَعًا عَلَى قُتْيَاكُمْ فِي مَسْأَلَةِ رُؤْيَا الْهَلَالِ وَعَدَمِ لَزُولِ الْإِشْرَاكِ

فى آفاق فى رسالة منهج الصالحين؛ ولكن المانع من تذكارى إياكم بجهات المسألة

أولاً: أن اختلاف الآراء أمرٌ دارجٌ بين الطلبة والأعلام؛

و ثانياً: أن مثلى مع ضيق التطاق وقصور الباع والبضاعة المزجاة لا يلىق للتعرض حوم هذه المسائل؛ ولكن لما كان عيد الفطر فى هذه السنة معركة عجيبة فى جميع التواحي و باعثاً للاختلاف الشديد الموجب لترك الجماعات وسقوط الأبهة والعظمة وبروز التفاف وأيادى الشيطان؛ هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى؛ أن صدرى الواسع وحجرى المبسوط أجازاً للمشتغلين من قديم الأيام، البحث والنقد، وإن طالا واتساع اللطف والكرامة والإرشاد والهداية؛ صليت واستخرت الله ثم أجزت نفسى وتجرأت أن أكتب لسماحتك مطالب حول هذه المسألة؛ فإن تلقيتها بعين القبول والرضا فلا مناص من تجديد النظر وتبديل الكلام بفتوى لزوم الاشتراك فى الآفاق. وما توفىقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذى جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً ليعلم الناس عدد السنين والحساب. قال عز من قائل: فالق الإصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حُسباناً ذلك تقدير العزيز العليم؛ وقال: يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج؛ وقال: الشمس والقمر يحسبان؛

وصلّى الله على خير من أوتى جوامع الكلم وفصل الخطاب، نبينا الأعظم، محمد بن عبد الله الحميد المحمود وعلى آله الطيبين الطاهرين أمانا المعبود.

وبعد فهذه رسالة حول مسألة رؤية الهلال؛ جمعت فيها مآمر على فكرى القاصر وخطر على قلبى الفاتر، من لزوم اشتراك البلدان فى الآفاق بالنسبة إلى رؤية الهلال فى الحكم بدخول الشهر الهلالى وعدم كفاية الرؤية فى الآفاق البعيدة.

فنقول بحول الله وقوته ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم:

إن البحث حول هذه المسألة يقع فى جهتين؛ الأولى: الجهة العلمية؛ والثانية: الجهة الشرعية.

١- سورة الانعام: ٦- الآية ٩٦.

٢- سورة البقرة: ٢- الآية ١٨٩.

٣- سورة الرحمن: ٥٥- الآية ٥:

أما البحث عن الجهة الأولى فسرّد الكلام فيها يقع بعد تمهيد مقدمات وإن كان بعضها نافعا للجهة الشرعية أيضاً.

الأولى : نسبة القرب والبعد بين الكرتين من الكرات السماوية لا تختلف؛ سواء جعلنا الأولى ساكنة والأخرى متحركة أو بالعكس؛ فما في فرضية بطليموس من سكون الأرض وحركة الشمس حولها وحركة القمر حول الأرض لا يوجب اختلافاً في القرب والبعد والتنسبة سواء.

إن مدار حركة الأرض حول الشمس في الهيئة الجديدة عبارة عن منطقة البروج التي كانت مداراً لحركة الشمس حول الأرض في الهيئة القديمة.

ولذلك لا يرى الاختلاف الفاحش بين الزيجات المستخرجة من مرصودات

المتقدمين كصاحب المجسطي : بطليموس و البتاني والحكيم محيي الدين المغربي والمحقق الطوسي والراصدين في سمرقند والزيج الهندي والزيج البهادرقي وأصحاب زيج ألغ بيك وبين حساب منجمي الغرب جميعاً، والقليل من الاختلاف المشاهد بينهما إنما هو بسبب أدقّة نظر المتأخرين.

والعجب أن زيج لورية الفرائسي مثل الزيج البهادرقي في غالب المحاسبات وهو أدقّ الزيجات. نعم إن كان بينهما فرق واختلاف ففي الثواني والثالث والزوايا وأحياناً في الدقائق لافى الدرجات في الأغلب؛ هذا مع بُعد العهد وطول الزمن.

الثانية : أن القمر يدور حول الأرض من المغرب إلى المشرق دوراً كاملاً يساوي ٣٦٠ درجة في طول ٢٧ يوماً و ٨ ساعات تقريباً. وهذه المدة تسمى شهراً نجومياً. فالقمر يطوي المدار نحو المشرق كلّ درجة منه قريب ساعتين.

وبما أن الأرض بحركتها الانتقالية أيضاً تسير نحو المشرق دوراً كاملاً يساوي ٣٦٠ درجة في طول ٣٦٥ يوماً و ربع يوم، فتطوي المدار نحو المشرق كلّ يوم ما يقرب درجة و هو ٥٩ دقيقة و ٥٨ ثانية يعني أقلّ من درجة بقليل فلا بد عند محاسبة الشهر الهلالي الملحوظ فيه الزمان الحاصل بين اقترانيهما المتواليين أن يلاحظ مجموع مقدار حركة القمر وحركة الأرض وهذا الزمان يبلغ ٢٩ يوماً و ١٣ ساعة تقريباً وهذه المدة تسمى شهراً هلالياً.

فالقمر في الشهر الهلالي يدور في المدار دوراً أزيد من الدّورة الكاملة وهو

١٠ و ١٣ و ١٦ و ١٨ و ٢١ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٩.

كلّ هذا على منهج الملل والأقوام قبل الإسلام و بعده الذين جعلوا الشهور القمرية مبدء توار يخهم بلا نظير إلى الأمور الشرعية.

الرابعة: أنّ كلّ كوكب إذا أشرق على كوكب آخر أصغرمه يكون نصف الطرف المستشرق من الكوكب الأصغر المواجه للكوكب الأكبر أكبر من الطرف الآخر المظلم الذي لا يواجه الكوكب المشرق.

فإذن يحدث بهذا الإشراق ظلّ مخروطي ممدود تكون قاعدته الدائرة الصغيرة المنطبقة على دائرة فصل النور والظلمة.

فلما كانت الأرض أصغر من الشمس بكثير فيطلوع الشمس وإشراقها يحدث ظلّ مخروطي طويل تكون قاعدته



ما يقرب من الدائرة العظيمة فيظلم نصف الأرض الواقع في هذا المخروط. وبما أنّ الأرض تدور حول نفسها مرة واحدة في كلّ يوم وليلة بحركتها الوضعية فلا محالة يدور هذا الظلّ المخروطي حول الأرض دائماً ولا يمكث آنأ أبداً وإن شئت فقل إنّ الأرض تدور دائماً في هذا الظلّ المخروطي.

فابتداء الليل في كلّ ناحية هو أول دخول الأرض في هذا المخروط. فلا محالة لا يكون في جميع العالم ابتداء الليل إلا في خطّ واحد شمالاً وجنوباً وهذا الخط هو

١- ماذكرنا من انطباق أول الليل على خطّ واحد شمالاً وجنوباً إنّما هو على المسامحة للدلالة على المقصود على سبيل التقريب إلى الذهن؛ والأفنى الحقيقة لا يكون أول الليل في نقطة من الأرض إلا إذا دخلت هذه النقطة في نقطة من دائرة الظلّ المخروطي وهذه الدائرة صغيرة لا تكاد تميز على القطبين لكنها في أول الحمل وأول الميزان حيث انطبقت دائرة معدل النهار على منطقة البروج تكون موازية لدائرة نصف نهار ماّر على القطبين وفي غيرهما حيث تسير الأرض شمالاً وجنوباً ويصير المعدل بعيداً عن المنطقة إلى نهاية مقدار ٢٣ درجة و ٣٠ دقيقة و ١٧ ثانية فلا محالة خرجت عن الموازية؛ وهكذا الأمر بالنسبة إلى آخر الليل وهو الخروج عن الظلّ. (منه عفى عنه)

نصف النهار للبلاد الواقعة جميعاً في طول واحد إذا بلغ حدّ غروب الشمس.
وبهذه المناسبة لا يكون آخر الليل و هو الخروج عن الظلّ إلا في خط واحد
كذلك.

ولا يكون نصف الليل و ثلثه و رُبعه و خُمسه و هكذا إلا في خطوط خاصّة
لا يتعدّها إلى غيرها.

وبالمناسبة الإضافيّة أيضاً لا يكون أول النهار وآخره ووسطه إلا في خطوط خاصّة
بعينها لا يتعدّها إلى غيرها، لأنّ الظلّ المخروطيّ حيث يتحرّك، يتحرّك بتبعه نصف
كرة الأرض المستضيئ بتبع حركة الظلّ المخروطيّ؛ ففي كلّ نقطة من نقاط العالم على
حسب اختلاف مشرقه ومغربه يوم خاصّ و ليلة خاصّة.

فالليل والنهار في بلدة طهران مثلاً غير الليل والنهار في مايلها من البلاد الواقعة
في المشرق والمغرب كسمنان و همدان مثلاً.



الخامسة: قَسِّمُوا الدائرة الكاملة ثلاثاً وثلاثين درجة؛ فقَسِّمُوا الأرض بما أنّها
تدور حول نفسها على محور القطبين شرقاً و غرباً على ٣٦٠ درجة.
واعتبروا هذا التقسيم في البلاد مبتدئاً من جزائر خالداة التي كانت في غرب
إسبانيا ماثلاً نحو المشرق وسموها بالطول الجغرافياي.

مثلاً قالوا إن طول مكة ٧٧ درجة^١ يعنى أنها بعيدة عن هذه الجزيرة شرقاً بهذا المقدار.

ولقد أصبحت هذه الجزائر غريقة تحت الماء^٢ ذهبوا يعينون المبدء من رصد كرنويج الواقع فى ناحية الشمال الغربى من مدينة لندن وذلك، لأن هذه المدينة واقعة فى مايقرب من أول المعمورة طولاً من الربع المسكون ولايختلف طولها عن جزائر خالدات إلا بدرجات قليلة أولاً؛

ولأن فيها رصداً يمكن النظر إلى الكواكب جميعاً وإلى السيّارات والشمس والقمر وإرصادها فى أى نقطة من المدار ثانياً.

فاذا وصل مركز الشمس إلى نصف النهار بالنسبة إلى ذلك الرصد، جعلوا يقدرون أول مبدء الطول.

المنجم المعروف: فلا يستثني فى القرن الثامن عشر الميلادى كان رئيساً لهذا الرصد؛ وألف تأليفات نافعة لطول البلاد وعرضها وخرائط مهمة وطرقاً نافعة لإرصاد الكواكب.

وقسموا الأرض أيضاً جنوباً وشمالاً على مائة وثمانين درجةً وسَمَّوها بالعرض الجغرافياى؛ وكان المبدء خط الإستواء المسمى بالدائرة الاعتدالية أو معدل النهار إلى قطبي الشمال والجنوب.

وقسموا النواحي الشمالية على ٩٠ درجة مائلاً نحو الشمال حتى إذا وصل نفس القطب الشمالى.

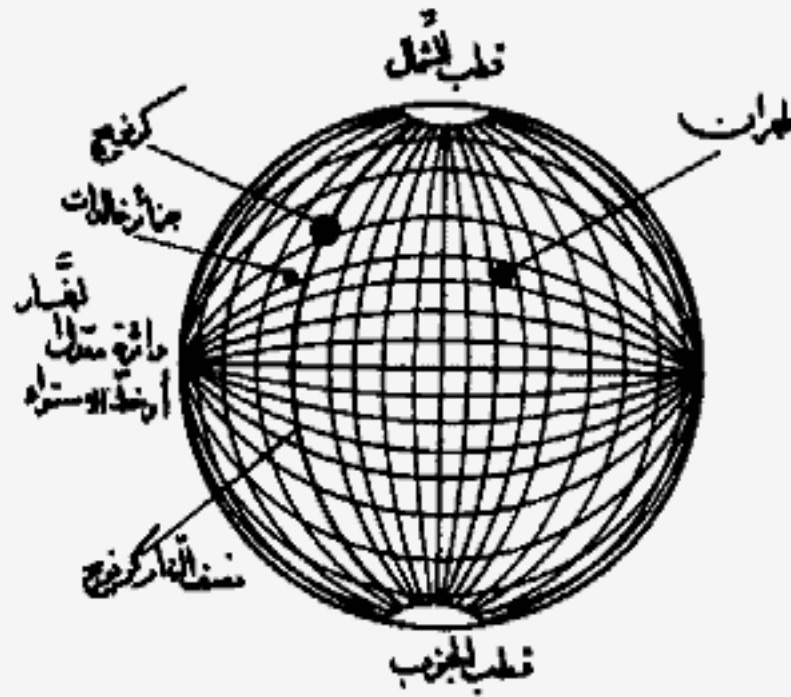
مثلاً عرض بلدة طهران يساوى ٥٩ ثانياً و ٤١ دقيقة و ٣٥ درجة يعنى أنها واقعة فى العرض الشمالى على هذا البعد من دائرة معدل النهار وقسموا النواحي الجنوبية أيضاً كذلك وسَمَّوها بالعرض الجنوبى.

السادسة: أن الأرض كروية لامسطحة وهذه النظرية قد أصبحت فى هذا العصر من البديهيات التى لا مجال للنقد والبحث فيها أى مجال فإذن تطلع الكواكب وتغرب و منها القمر فى ناحية دون أخرى.

السابعة: أن الأفق الحقيقى فى كل ناحية هو محيط الدائرة العظيمة التى تنصف

١- قال فى شرح الجفمينى: طول مكة من جزائر خالدات (عزى) اى سبع وسبعون درجة وعشر دقائق وعرضها (كام) أى إحدى وعشرون درجة وأربعون دقيقة (منه عفى عنه)

٢- وهذا بعدما حاسبوا الطول من ساحل البحر الغربى من إسبانيا فى مدة طويلة.



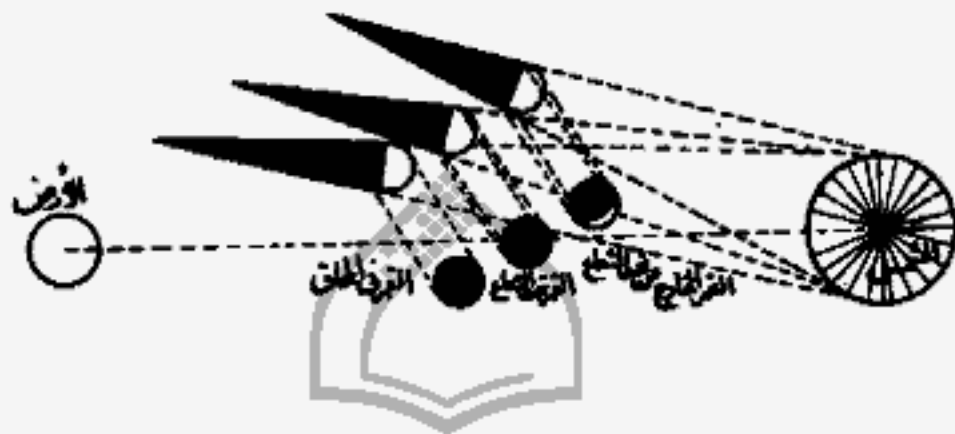
كرة الأرض بنصفين متساويين بحيث يمر الخط القائم المار على رؤوس أهل هذه الناحية على مركز هذه الدائرة. والأفق المحلي في كل ناحية هو أكبر دائرة صغيرة على سطح الأرض يراها أهل هذه الناحية؛ موازية للدائرة العظيمة.

مثلاً إذا قام انسان في بداء سهل بلا جبل يرى في غاية مدبصره أن السماء متصلة بالأرض بالدائرة التي تحيطها من كل جانب. هذه الدائرة تُسمى بالأفق المحلي. والمناطق في إمكان رؤية الكواكب وعدمه، كونها فوق الأفق المحلي وكونها تحت هذا الأفق؛ لا الأفق الحقيقي؛ وهذا واضح.

الثامنة: أن القمر في حال المقارنة مع الشمس تنطبق الدائرة الظاهرة منه على الدائرة المستضيئة من شعاع الشمس فإذا لا يرى نصفه الذي يسامت الأرض وهذه الحالة تسمى بالمحاق لمحق نوره.

١- المراد من الدائرة الظاهرة من القمر هو نصفه الذي يسامت الأرض في أي حال وزمان. وهذه الدائرة ربما تكون مرئية بتمامها ويستى البدرو هو في حال المقابلة، وربما تكون غير مرئية أصلاً ويستى المحاق وهو في حال المقارنة ربما تكون بعضها مرئية فقط وهو في حال كونه هلالاً وفي سائر أحواله كالتسديس، والتربيع، والتثليث، (منه عفى عنه).

يطول ما يقرب ساعتين؛ فإذا خرج القمر عن تحت الشعاع بعد ست عشرة ساعة تقريباً. إعلم أنّ حالتني المحاق وتحت الشعاع جميعاً تطولان ثمان وأربعين ساعة تقريباً؛ لأنّ القمر يدخل تحت شعاع الشمس قبل المقارنة باثنتي عشرة درجة في المقارنة ويخرج عن تحت الشعاع بعد اثنتي عشرة درجة من المقارنة فالمجموع أربع وعشرون درجة المساوي لسير القمر في المدار زماناً ثمان وأربعين ساعة. بعضهم يسمي المحاق وتحت الشعاع باسم واحدٍ وعبر عنهما بالمحاق أو تحت الشعاع؛ ولا مشاحة في التعبير.



التاسعة: أنّ حركة الأرض حول الشمس لم تكن على كيفية واحدة بحيث تنطبق دائرة المعدل التهار على دائرة منطقة البروج دائماً؛ بل تختلف نسبة المعدل إلى المنطقة في كلّ يوم من الأيام. ففي أول الحمل الذي هو أول نقطة الاعتدال الربيعي، تنطبق الدائرتان؛ ويكون اليوم واللييلة في جميع نقاط الأرض متساويين. ثم تميل دائرة المعدل عن المنطقة إلى طرف الشمال^١ شيئاً فشيئاً، ميلاً دائماً مستمراً، ثلاثة أشهر إلى آخر الجوزا وأول السرطان. وفي جميع هذه المدة تختلف نسبة الأيام إلى ليالها في جميع نقاط الأرض إلا

١- التعبير إلى طرف الشمال على مبنى القدماء وما هو المشاهد بالحس والمتعارف في التعبير من حركة الشمس حول الأرض وأما بالنسبة إلى الواقع وهو حركة الأرض حول الشمس فتمايل المعدل عن المنطقة إلى طرف الجنوب يقرب الصيف وتصير الأيام في النواحي الشمالية أطول من الليالي وأول السرطان الذي هو أول نقطة الانقلاب الصيفي في النواحي الشمالية يكون آخر ميل المعدل عن المنطقة جنوبياً. (منه عني عنه)

فى نفس خَطّ الاستواء وحواليه تقريباً وآخر انتهاء ميل المعدل عن المنطقة يكون ثلاث وعشرين درجة وثلاثين دقيقة وسبع عشرة ثانية شمالية (١٧ و ٣٠ و ٢٣ لى)!

وأول السرطان وهو أول نقطة الانقلاب الصيفي يكون أطول أيام السنة فى النواحي الشمالية بالنسبة إلى خط الاستواء ودائرة المعدل؛ وأقصرها فى النواحي الجنوبية؛ وهذا آخر نقطة الميل الشمالي؛ ثم يميل المعدل إلى المنطقة جنوباً من أول السرطان شيئاً فشيئاً ثلاثة أشهر إلى آخر الشنبلة وأول الميزان فيرجع المعدل إلى حالته الأولى فينطبق على المنطقة؛ فتساوى الأيام والليالى مرة أخرى فى جميع بقاع الأرض.

ثم يميل المعدل أيضاً نحو الجنوب من أول الميزان الذى هو أول نقطة الاعتدال الخريفي، شيئاً فشيئاً حتى يبلغ ثلاث وعشرين درجة وثلاثين دقيقة وسبع عشرة ثانية جنوبية (١٧ و ٣٠ و ٢٣ هـ) فى مدة ثلاثة أشهر إلى آخر القوس وأول الجدى. ويكون عندئذ أقصر أيام السنة فى النواحي الشمالية وأطولها فى النواحي الجنوبية؛ وهذا آخر الميل الجنوبي.

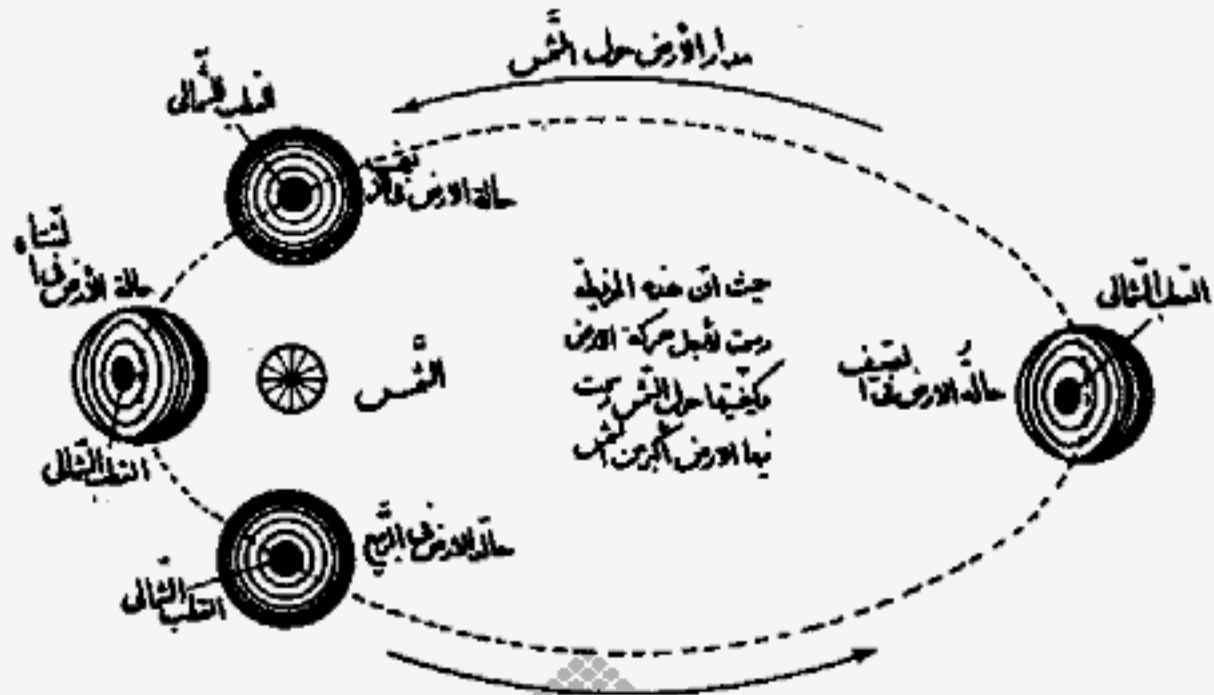
ثم يميل المعدل أيضاً نحو الشمال من أول الجدى الذى هو أول نقطة الانقلاب الشتوي، ثلاثة أشهر إلى آخر الحوت وأول الحمل، فتنتطبق الدائرتان أيضاً ويتساوى المآلوان.

ومدة هذا الميل الشمالي والجنوبي فى دورة كاملة لحركة الأرض حول الشمس المسماة بالحركة الانتقالية تبلغ اثني عشر برجاً كاملاً؛ لاربط لها بالشهور الهلالية؛ وتسمى بالسنة الشمسية.

ثم تكررر السنوات بدوران الأرض حول الشمس مع ميل المعدل عن المنطقة شمالاً وجنوباً على هذا المنهج دائماً.

العاشر: أن حركة القمر حول الأرض ليست على كيفية واحدة بحيث ينطبق مداره على منطقة البروج دائماً بل ينطبق بعض الأحيان على المنطقة ثم يميل عن

١- إعلم أن القدماء ضبطوا غاية ميل المعدل عن المنطقة ٢٣ درجة وثلاثين دقيقة ولكن المتأخرين ضبطوها ٢٣ درجة و ٢٧ دقيقة وتخيّلوا أن القدماء لم تكن محاسباتهم المبينة على ارضادهم دقيقة لكن قبل خمس عشرة سنة جاءت كشيّة جديدة فى عالم النجوم وهو أن غاية ميل المعدل عن المنطقة لا تكون امراً ثابتاً بل متغيرة دائماً على جهة النقصان فإذن تبين أن محاسبة القدماء صحيحة وهذا الاختلاف حصل من مرور الدهور. (منه عفى عنه)



المنطقة شمالاً ما يقرب خمس درجات؛ ثم يرجع إلى المنطقة؛ ثم يميل عن المنطقة جنوباً ما يقرب خمس درجات؛ ثم يميل إلى المعدل. وتستمر حركة القمر على هذه التوتيرة دائماً.

الحادي عشرة: الشهر القمري على أربعة أقسام:

الأول: الشهر القمري الحسابي؛ وهو فصل زمان مقارنتي النيرين المتواليين؛ ويكون تسعة وعشرين يوماً واثنى عشرة ساعة وأربع وأربعين دقيقة (٤٤ قه - ١٢ عت - ٢٩ يوماً) وهذا يختلف بمزالدهور

الثاني: الشهر القمري الوسطي؛ وهو جعل شهر ثلاثين ثم تسعة وعشرين ثم

اعلم أن مدار الأرض حول الشمس ليس بيضياً صحيحاً بل أنما هو شبه الدائرة ووقعت الشمس خارجة عن مركزها ولهذا سمي هذا المدار في السنة العرف بالبيضي، كهذا الشكل شكل مدار الأرض وليس هذا بيضياً.

ثم أن هذا المدار أنما هو بسبب شكل مدار الأرض أولاً وجذب القمر والمريخ وزحل وبقيّة السيارات والشمس إياها ثانياً. فنتيجة جميع هذه العوامل صيرت المدار على هذا التهج (منه عفى عنه).

ثلاثين ثم تسعة وعشرين وهكذا على هذا المنهج^١.
وصحّحوا المقادير الجزئية الخارجة عن هذه الضابطة بجعل كباش كما عرفت.
وعليه الملاحظة الإسماعيلية.
الثالث: الشهر القمري الهلالي الفلكي؛ وهو المبدؤ بأول زمان إمكان رؤية الهلال عند الفلكيين.

ولا يكون هذا إلا تسعة وعشرين يوماً أو ثلاثين يوماً على حسب اختلاف المقامات والأوضاع الفلكية الدخيلة في الرؤية عند الخبير المتضلّع باستخراج التقاويم. فإذا تارة يكون شهر تسعة وعشرين ثم ثلاثين ثم تسعة وعشرين ثم ثلاثين وتارة يكون شهران متواليان أو ثلاثة أشهر متواليات، تسعة وعشرين؛ ولا يمكن أزيد من ذلك؛ وتارة يكون شهران متواليان أو ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر متواليات، ثلاثين؛ ولا يمكن أزيد من ذلك. فلا يمكن أربعة أشهر متواليات تسعة وعشرين؛ ولا خمسة أشهر متواليات ثلاثين.

الرابع: الشهر القمري الهلالي الشرعي؛ وهو المبدؤ برؤية الهلال خارجاً؛ لإمكان رؤيتها كما ستعرف إنشاء الله تعالى.
الثانية عشرة: الأمور الدخيلة في إمكان رؤية الهلال في أول الشهر الهلالي وجوه:

الأول: اختلاف البلاد طولاً، لأن كل بلد يكون طولُه أقل من جزائر خالداً أو من رصدي كرنويج، أقرب في الرؤية، لغروب النيران فيه بعد غروبهما من البلد الذي يكون طولُه أكثر.
فيمكن أن يرى الهلال فيه دون ذلك؛ وإن كان عرضهما سواءً.

مثلاً إذا فرضنا في بلدة طهران التي يكون طولُه من نصف نهار كرنويج واحداً وخمسين درجة ونصف درجة وتغرب الشمس فيها قبلها بثلاث ساعات وست وعشرين

١- لا يخفى أن محاسبة الشهور الوسطية على هذا المنهج هو المتفق عليه بين الفلكيين المتفكرين في خلق السماوات والأرض كلهم لا يكتفون بها بل يعينون الشهور الحقيقية بعد محاسبة المقادير الجزئية المعروفة بالتعديلات؛ فتصير شهراً هلالية فلكية حقيقية كما في القسم الثالث وأما الملاحظة من الإسماعيلية فلا يعنون بالشهور الحقيقية بل يبنون في محاوراتهم وأعمالهم على الشهور الوسطية ويلتزمون بالكبالتس كما بيناه. (منه عفى عنه)

دقيقة (٣ عت و ٢٦ قه)؛ ان يكون القمر وقت الغروب تحت الشعاع وان يكون إلى خروجه درجة واحدة؛ فإذا خرج بعد ساعتين.

ففي طهران و جميع البلاد التي يكون طولها أزيد من ساعة وست وعشرين دقيقة، لا يكون الهلال قابلاً للرؤية، وإن كانت متساوية في العرض بالنسبة إلى طهران في الجملة.

وفي جميع البلاد التي يكون طولها أقل من ساعة واحدة وست وعشرين دقيقة، يكون قابلاً لها.

الثاني: اختلاف البلاد عرضاً. وهذا من ثلاث جهات:

الجهة الأولى، بُعد المعدل عن المنطقة وقربه منها، لما ذكرنا أن أيام السنة تختلف طولاً وقصراً على حسب درجة اختلاف بُعد المعدل عن المنطقة؛ ومن هذه الناحية أيضاً يختلف وقت غروب الشمس في الأماكن المختلفة عرضاً؛ فيمكن أن تغرب الشمس في ناحية ولم يخرج القمر عن تحت الشعاع؛ ثم تغرب في ناحية أخرى وقد خرج عن تحته؛ فيرى الهلال في الثانية دون الأولى.

مثلاً في بلدة طهران التي يكون عرضها الشمالي (٥٩ ثانية و ٤١ دقيقة و ٣٥ درجة) يكون أطول أيام السنة وهو أول السرطان، ما يقرب أربع عشرة ساعة ونصف ساعة؛ وفي نفس اليوم يكون النهار في بلدة جنوبية من المعدل بحيث يكون عرضها الجنوبي بهذا المقدار وهو (٥٩ ثانية و ٤١ دقيقة و ٣٥ درجة) جنوبية وكانت متساوية الطول لطهران، أقصر أيام السنة، وهو تسع ساعات ونصف ساعة تقريباً؛ فإذا كان الاختلاف بينها وبين طهران خمس ساعات؛ فيطلع الشمس في طهران بنصف هذا المقدار وهو ساعتان ونصف ساعة قبل تلك البلدة ويغرب أيضاً بعدها بهذا المقدار. فحينئذ إذا فرضنا وقت الغروب في تلك البلدة، كون القمر تحت الشعاع بدرجة واحدة؛ لم يُر الهلال فيها؛ وبعد سيره في المدار بدرجة واحدة تطول ساعتين، يخرج ويُرى في طهران؛ لأن غروب الشمس في طهران إنما هو بعد نصف ساعة من خروج القمر عن تحت الشعاع. الجهة الثانية، بُعد القمر عن المعدل شمالاً و جنوباً ما يقرب عشر درجات. فإذا كان القمر بعيداً عنه شمالاً لم يُر الهلال في بعض النواحي الجنوبية؛ وإذا كان بعيداً عنه جنوباً لم يُر الهلال في بعض النواحي الشمالية، وإن كانت النواحي متساوية الطول.

الجهة الثالثة، لما كان مدار حركة القمر حول الأرض غالباً حول المعدل؛ فكل

بلد يكون أبعد من المعدل شمالاً وجنوباً، يكون دائرة مدار حركة القمر حولها بالنسبة إليه أبعد من المناطق الاستوائية؛ فيكون اضطجاعها إلى الأفق أكثر.

فيلزم أولاً، أن يكون الهلال عند الغروب إلى الأفق أقرب.

وثانياً، تكون الأغبرة المجتمعة في حوالى الأفق فيه أكثر وتكون الرؤية أصعب.

وهذه الجهة موجبة لامتناع الرؤية أوصعوبتها في البلاد التي يكون عرضها كثيراً؛

بخلاف ما إذا كان مدار القمر في البلد أقرب إلى الانتصاب؛ فتكون الرؤية أسهل.

الثالث: الأوضاع الفلكية وهي أمور:

الأمر الأول، بُعد تقويم القمر عن تقويم الشمس المعبر عنه ببعد سوى^١ وهو بُعد

مكان القمر عن الشمس في السماء^٢، لأن القمر إذا بعد عن الشمس مقداراً قريباً من

اثنى عشرة درجة أو أقل بقليل أو أكثر كذلك، خرج عن تحت الشعاع^٣ وصار قابلاً

للمرئية؛ والمعروف عند المحققين أن أقل مقدار بُعد سوى عشر درجات.

لكن المقامات تختلف؛ لأنه ربما خرج في أول الغروب فيكون قابلاً للمرئية ولكن

بصعوبة؛ لأن القطر المنور للهلال حينئذ دقيق جداً؛ وأما إذا خرج مثلاً في أول النهار قبل

غروب الشمس باثنتي عشرة ساعة؛ يسير في المدار إلى الغروب سيئ درجات؛ فحينئذ

يكون بعده عن الشمس عند الغروب بثمان عشرة درجة؛ فيريد بُعد سوى ويصير القطر

المنور ضخماً يرى بالسهولة.

الأمر الثاني، بُعد مغرب القمر عن مغرب الشمس زماناً المعبر عنه بالبعد المعدل

وهو بُعد زمان مفيئتهما، ثم يحاسب على حسب الدرجات مكاناً فيصير بُعد جرم القمر عن

جرم الشمس في السماء لكن على جهة الغروب.

لأنه كلما كان هذا الفصل أطول كان زمان مكث الهلال فوق الأفق أكثر؛

فيرى فوق الأفق بسهولة. وأما إذا كان هذا البعد قليلاً، يغرب القمر بعد غروب الشمس

بفاصلة قليلة؛ ولا يكون قابلاً للمرئية.

١ — سوى بالقسم والقصر، فما ربما يُسمع أو يُرى في بعض الكتب من ضبطه بالفتح والمد أو بالكسر والمد أو القصر فهو لحن (منه عفى عنه).

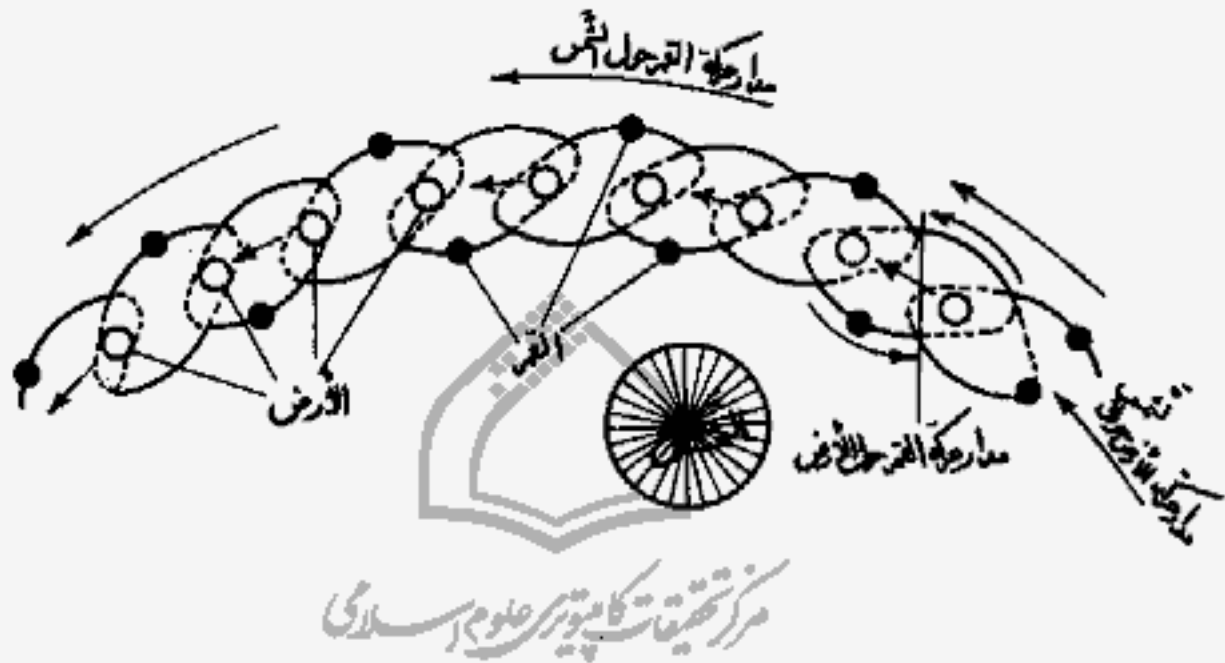
٢ — أي تفاوت تقويمى التبرين أي تقويم الشمس الحقيقى، وتقويم القمر المرئى (منه عفى عنه).

٣ — لا يخفى أن تحت الشعاع على قسمين: أحكامى وهلالى. وما حددناه في طى كلامنا باثنتي عشرة درجة إنما هو فى الأحكامى؛ وأما الهلالى فهو أقل منه كثيراً (منه عفى عنه).

والمذكور في الكتب المشهورة، أنه ينبغي أن يكون البُعد بين مغربي التّيرين أكثر من عشرة أجزاء. وقيل: ينبغي أن يكون ما بينهما عشرة أجزاء أو أكثر؛ حتّى يكون مكث الهلال فوق الأفق بعد غروب الشمس ثلثي ساعة أو أكثر؛ ولكنّ التّحقيق أنّ الهلال يُرى ببعُد تسع درجات أيضاً.

فتكون الرؤية أسهل.

حالة الترقص هي حالة مدار سير القمر حول الشمس فيما يقرب القمر من زاوية مداره المُنْصَرِّس بقليل وفيما يبعد عنها كذلك. وهذا المدار المُنْصَرِّس هو مداره حول الشمس الحاصل من نتيجة سير القمر حول الأرض وسير الأرض حول الشمس.



ثم اعلم أن متاهو دخيل في الرؤية وسهولتها، ارتفاع الهلال من الأفق لأنه كلما كان أكثر كانت الرؤية أسهل.

هذا ولكن الارتفاع ليس دخيلاً فيها بحذاء البعد السوي والبعد المعتدل؛ بل هو أمر تابع لمقدارهما فبحصول مقدار بُعْذيهما يحصل قدر الارتفاع قهراً.

وأما انحراف القمر عن الشمس شمالاً أو جنوباً وتعيين القطر المُنْوَرُّ للهلال على حَسَبِ الثَّوَانِي الفلكية فليسا دخيلين في الرؤية البتة؛ وما ترى أن بعض الفلكيين يحاسبونها في مستخرجاتهم فهو من باب المعاونة على تعيين محل الهلال وكيفية مشاهدته.

الرابع: العوامل الفيزيكية؛ كوجود الأبخرة المائية في الهواء وعدمها. ففي فصل الشتاء تكون الأبخرة المائية المتلازمة كثيرة في الهواء؛ فيرى الهلال تحتها رقيقاً وتكون الرؤية أصعب.

وفي فصل الصيف تكون الأبخرة المائية قليلة؛ والمواد المحترقة والغازات غير

المائية كثيرة؛ فينعكس الثور وينكسر؛ فيرى الهلال تحتها غليظاً ضخماً؛ فتكون الرؤية أسهل.

هذا مضافاً إلى جهاتٍ أخرى غير مستمرة؛ مثل السُحب والغيوم والرياح الموجبة لكدورة الهواء وتضريس بعض الأراضي والجبال وكلالة البصر؛ فتكون الرؤية أصعب. بخلاف الصُّحو وصفاء الهواء وتسطيح الأرض وحدة البصر الموجبة لسهولة الرؤية؛ لكن لا يمكن ضبطها.

الثالث عشرة: إنَّ متقدمي علماء التَّجوم، أعرضوا عن تخريج ضابطةٍ كليةٍ لرؤية الهلال في جميع الشهور، وذلك لتعذر تعيين ضابطةٍ كليةٍ للأهلة، من حيث البُعد السُّوي والبُعد المعدل والارتفاع وانحرافه عن مغيب الشمس ومكانه فوق الأفق وسائر الجهات الفلكية التي لا يمكن إدراج جميعها تحت قاعدةٍ كليةٍ أبداً.

واقفاً متأخروهم فقد أتعبوا أنفسهم في تخريج هذه الضابطة، لكن لم يأتوا بشيءٍ في المقام؛ وكلُّ ما أوردوه ناقصٌ مُراعٍ فيه بعضُ الجهات دون بعضٍ.

وقد أتعب نفسه المحقق الطوسي كثيراً على ما في زيج ايلخاني وغيره من الكتب؛ وذكر نتيجةَ محاسباته من لحاظ البُعد بين تقويمَي التَّيرين وبين مغربيهما المُعَبَّرَ عنهما بالبُعد السُّوي والبُعد المعدل، وذهب إلى أنَّ البُعد المعدل إذا كان عشرَ درجاتٍ فالهلال قابلٌ للرؤية أيَّ نحو كان.

فبنى على أنَّ في كلِّ ناحية يكون الهلال قابلاً للرؤية يبقى في السماء أربعين دقيقة، لما مرَّ عليك من ضرب عشر درجاتٍ في أربع دقائق.

ولم يكن في علماء الإسلام فلکيٌّ خبيرٌ مثل هذا المحقق مُجدداً في تعيين هذه القاعدة الشاملة؛ ولذلك ترى أنَّ أصحاب التقاويم المستخرجة من بعده، ذهبوا إلى هذا المرام ولم يتعهدوا عنه وبتوا على أنَّ أقلَّ درجة البُعد المعدل لابدَّ وأن يكون عشرَ درجاتٍ حتى يصير الهلال قابلاً للرؤية.

ولكنه (قدَّه) مع هذا الثَّعب لم يأت بحسابٍ صحيحٍ دقيق؛ بل هو عين التقريب؛ لأنَّه أولاً:

أدخل تحت محاسباته بُعد السُّوي الواقعي والبُعد المعدل الواقعي؛ وهذا غير مُجدد؛ بل لابدَّ من محاسبة بُعد السُّوي المرئي والبُعد المعدل المرئي؛ لأنَّه باختلاف المناظر يختلف بُعدهما؛ والمرئي منهما يختلف باختلاف التواحي والبلاد وباختلاف الشهور

ولا يكون تحت ضابط ١ و ثانياً:

أنه ذهب إلى أن أقل بُعد سوى عشر درجات؛ مع أنه إذا اجتمع سائر الشرائط بنحو أعلى من كثرة البعد المعدل والارتفاع ربما يمكن الرؤية مع تسع درجات بالنسبة إلى بُعد سوى ٢. هذا مع أنه ادعى فلكي خبير جداً أنه رصد الهلال أول الغروب من دخول شهر من الشهور، فوجد البعد المعدل ثمان درجات.

فاذن تعيين الضابطة الكلية الحقيقية لرؤية الهلال عند المنجمين من الأمور المستحيلة؛ نعم لا بأس بما ذكره على سبيل التقريب.

الرابع عشرة: الأعراب قبل الإسلام كانوا يعرفون الصور الفلكية ومنازل القمر؛ والمنازل الثمانية والعشرون للقمر كانت من مخترعاتهم؛ وايضاً كانوا خبيرين بحساب الأنواء التي هي التغيرات الجوية، ومواقع الطلوع والغروب.

وكانوا يستدلون من أوقات الطلوع وسقوط المنازل على اختلاف الأهوية؛ وواقفين بهذه الأمور إلى حد لم يكن يُعرف مثله لسائر الملل والأقوام، بحيث يُعرف هذه المواضع من علم النجوم من خصائصهم في زمان الجاهلية.

الأعراب كانوا يُميزون الكواكب السّيارات من الثوابت؛ ترى اسم زحل وعطارد في أشعارهم في الجاهلية؛ وايضاً ترى في مسطوراتهم اسم زحل ومشتري ومريخ قبل نقل العلوم من يونان ففى أشعار كميت المتولد في سنة ٦٠ من الهجرة والمتوفى في سنة ١٢٦ ترى اسم زحل ومريخ.

يقولون: إن الأعراب الجاهلية من بنى تميم كانوا يعبدون عطارد.

ويستفاد من مسطورات المؤلفين السريانيين واليونانيين في القرن الخامس والسادس قبل المسيح أن الأعراب المجاورين الشام والعراق كانوا يعبدون كوكب زهرة في زمان ظهوره الصّباحي.

١- ولذلك ترى أن أرباب الزيجات وأصحاب الأرصاد يحاسبون اختلاف المنظر في الخسوف والهلال بلا كلام فلا تقرب من هذه الحيثية في محاسباتهم ولكن المحقق المذكور لم يذهب في تعيين الضابطة الكلية إلى محاسبة اختلاف المنظر فأصبحت محاسباته في هذا المقام على سبيل التقريب (منه عفى عنه).

٢- وقد تقدم أن التحقيق أن الهلال يرى على بُعد تسع درجات أيضاً؛ وبذلك صرح الراصدون بسمرقند؛ بل بأقل من تسع درجات بقليل أيضاً. (منه عفى عنه).

وهذا الذى ذكرنا مختصراً ذكر من اختصاصاتهم بالنجوم وتبخرهم فى الأنواء؛
والتفصيل فى كتب عبدالرحمن الصوفى والمجسطى للبطلميموس وأنواء أبى حنيفة
الدينورى وروضة المنجمين للحكيم شهودان الرازى من كتب القدماء وكتاب علم
الفلك، تاريخه عند العرب فى القرون الوسطى؛ للمستشرق الايطالىائى: نيلينو. والمستشرق
الفرانسوى سيديو الذى ترجم باللغة الفرنسىة مقدمة كتاب زيج ألغ بيك ابن شاهرخ بن
أمير تيمور. ذكر فى مقدمة كتابه هذا مايفيد تضلع الأعراب فى النجوم والأنواء.

الخامس عشرة: السنوات القمرية و شهورها لم تكن من مختصات الاسلام و
مخترعاته؛ بل غالب الملل القديمة كانوا يتخذون السنوات القمرية و شهورها فى أمورهم.
ملة الصين الذين كانوا يتقدمون فى علم النجوم على ساير الملل، وذلك قبل
ألفى سنة من ميلاد المسيح، و كانوا يستخرجون تقاويم الكواكب و يحسبون الكسوفات
والخسوفات، و كانوا يُعَيِّنون عبورَ ثمانية وعشرين كوكباً من دائرة نصف النهار، و يُعَيِّنون
دورة حركة الشمس على مقدار ٣٦٥ يوماً وربع يوم؛ كانوا يتخذون فى أمورهم
ومحاوراتهم وتواريخهم السنين القمرية و شهورها.

مثنى: المنجم المعروف اليونانى الذى كانت حياته قبل خمسة قرون من ميلاد
المسيح؛ اكتشف أن تسع عشرة سنة شمسية تشمل مائتين وخمس و ثلاثين رؤيةً للهلال؛
وبعد هذه المدة أهلة القمر عادت على ترتيبها الأول وموضع الشمس والقمر عادا على
كيفيتهما الأولى بالنسبة إلى الأرض.

إن هذه المدة سُميت عند اليونانيين بالدورة الذهبية.

والأعراب الجاهلية بأجمعهم كانوا يتخذون الشهور القمرية فى مواقيتهم؛ وعند
هذه الطوائف جميعاً كان مبدء الشهر القمرى، رؤية الهلال بعد خروجه عن تحت
الشعاع. ولم يُنسب إليهم العلم بمعرفة السنة الشمسية و شهورها.

إذا تمهدت هذه المقدمات، نقول: اتفقت الأقوام والملل الذين كانوا قبل
الإسلام ومنها العرب الجاهلى الذين كانوا يتمسكون فى تواريخهم بالشهور القمرية
وسنواتها؛ وبعد الإسلام إلى حد الآن على أن مبدء كل شهر هو رؤية القمر بعد خروجه
عن تحت الشعاع.

وذلك لا يكون إلا في وقت غروب الشمس يوم التاسع والعشرين أو الثلاثين؛ وبذلك يدخل الشهر اللاحق الذي مبدؤه أول دخول الليل.

وبهذه المناسبة يجعلون ليلة كل يوم، الليلة التي قبله لا الليلة التي بعده. وكل شهر من هذه الشهور يكون ثلاثين يوماً أو تسعة وعشرين يوماً. وهذا أمر رائج دارج بين جميع الأقوام.

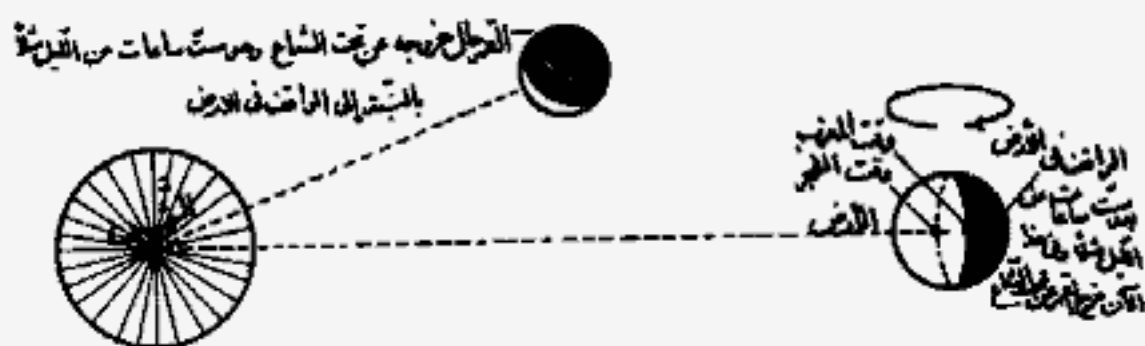
وهذا مبني على أن لرؤية الهلال الدالة على كون القمر فوق الأفق دخلاً في تحقق الشهر الهلالي، والألم يتحقق شهر ثلاثون يوماً ولا شهر تسعة وعشرون يوماً، لما عرفت أن كل شهر قمري في جميع الأزمنة دقيقاً (٤٤ دقيقة و ١٢ ساعة و ٢٩ يوماً) فإذا جعلنا مبدء الشهر هو خروج القمر عن تحت الشعاع مثلاً وهو أمر وحداني في جميع العالم؛ فربما يخرج القمر عن تحت الشعاع بعد ساعة من الليل وربما بعد ساعتين أو بعد ثلاث ساعات، وهكذا؛ وربما يكون خروجه أول طلوع الفجر أو أول طلوع الشمس أو بعد ساعة من طلوعها أو بعد ساعتين أو بعد ثلاث ساعات؛ أوفى وسط النهار وقت زوالها؛ فلا يمكن تعيينه وتقديره بوجه من الوجوه.

والسرف في ذلك أنا ذكرنا أن القمر يخرج عن تحت الشعاع بعد اثنتي عشرة درجة من المقارنة؛ وكل درجة يطول ساعتين زماناً،

فعلى هذا إذا فرضنا في حين من الأحيان مثل وقت غروب الشمس بأفق طهران لما يخرج القمر عن تحت الشعاع ويخرج بعد سيره في المدار بقدر الدرجتين المساويتين لأربع ساعات زماناً؛ ففي نفس الغروب لم يدخل الشهر الجديد قطعاً؛ ولكن بعد سيره بقدر درجتين بمدة أربع ساعات يخرج القمر ويدخل الشهر الجديد قطعاً؛ فعلى هذا لا بد وأن تكون هذه الساعات من الشهر الماضي وبقية ساعات الليل من الشهر الآتي بلا كلام.

مثلاً إن أربع ساعات من ليلة الثلاثين من رمضان تكون من رمضان وبقية الساعات تكون من ليلة العيد وإذا فرضنا أن يكون سير القمر تحت الشعاع في المدار بقدر ثلاث درجات في مدة ست ساعات زماناً؛ فلا بد وأن نحسب ست ساعات الليل من شهر رمضان والباقي من ليلة العيد.

أو أن يكون سيره تحت الشعاع في المدار بعد خمس درجات؛ وهي تطول عشر



ساعات؛ فليلة الثلاثين كلها تكون من شهر رمضان، إذا كان الليل مثلاً عشر ساعات؛ وبمجرّد طلوع الفجر يدخل الفطر وهكذا إذا خرج عن تحت الشعاع وهو تحت الأرض. مثلاً إذا فرضنا كون القمر عند الغروب بأفق طهران تحت الشعاع بعشر درجات



و يطول خروجه عنه على مقدار عشرين ساعة؛ فلامحالة يخرج عن تحت الشعاع وهو واقع تحت الأرض؛ فلا بد وأن يلتزم بأنّ ثلث يوم ١ لثلاثين أونصفه أو ثلثيه وهكذا من شهر رمضان والباقي من الشّوال.

وهكذا يكون دخول الشّهر في كلّ نقطة نقطة من بقاع الأرض طولاً، غيره في نقطة أخرى بحسب ساعات الليل والنّهار.

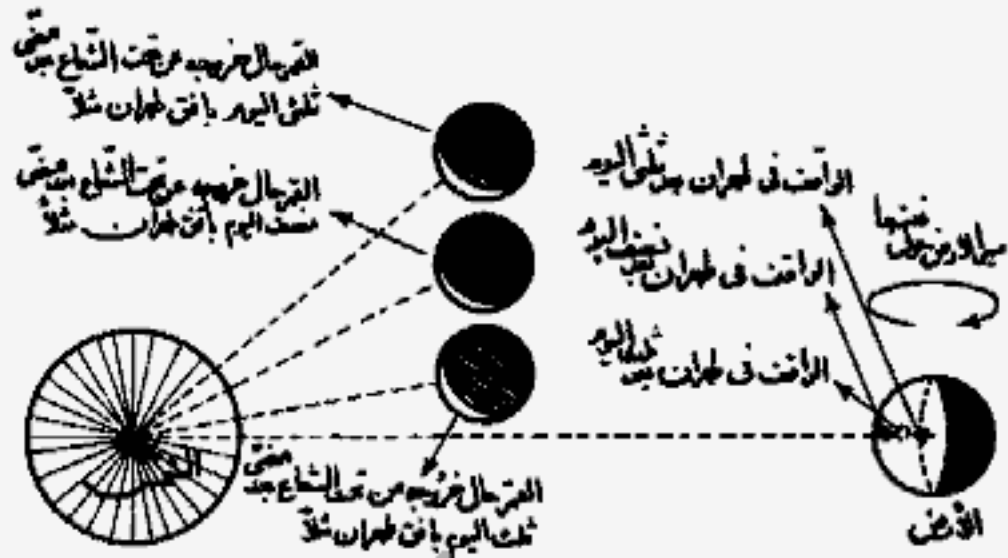
فهل يمكن لأحد أن يلتزم بهذه المحاذير التي يساوي الالتزام بها، إنكار ضروريات الإسلام، بل جميع الملل والأديان، بل جميع الأمم والأقوام؟ كلا.

فبهذه الوجوه لم يلتزم أحد، بل لم يتفوّه بأنّ الشهور القمرية، هي نفس الخروج عن تحت الشعاع. بل الجميع متفقون على أنّ للرؤية دخلاً في ذلك.

فجميع الملل بانون على الرؤية؛ فإذا رأوه حكموا بانقضاء الشّهر السابق ودخول اللاحق.

فإذن لما كانت الأرض كروية؛ وهي مع ذلك تدور حول نفسها بحركتها

الوضعية من المغرب إلى المشرق دائماً في كل يوم وليلة تامة، وهو أربع وعشرون ساعة تقريباً أزيد من الدورة الكاملة التي



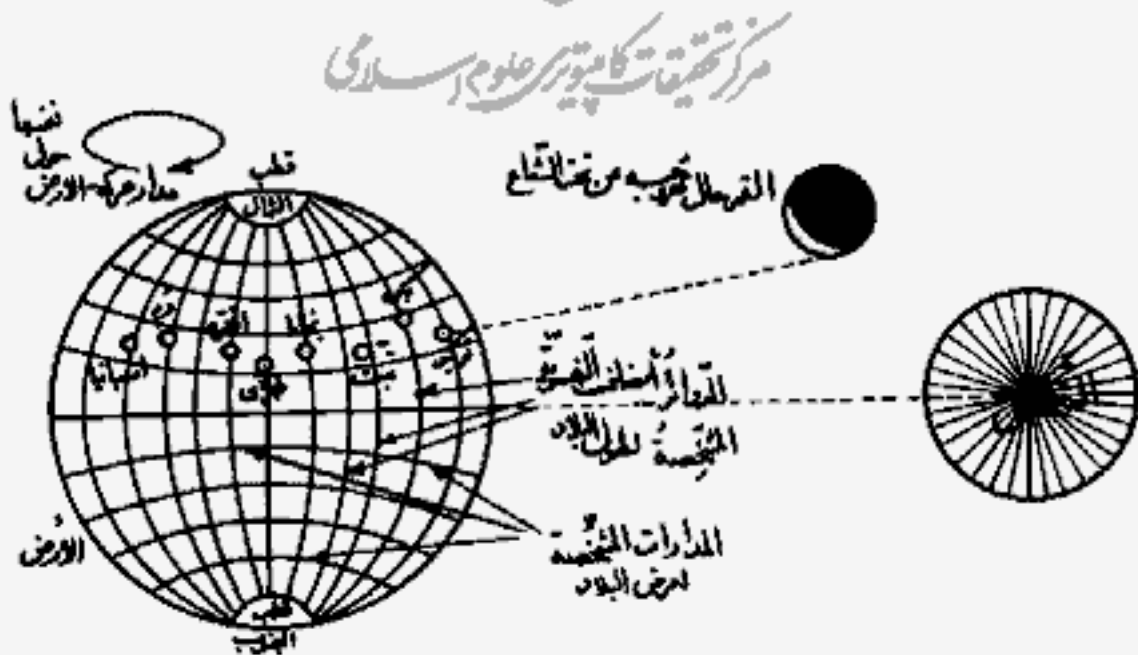
تساوي ثلاثمائة وستين درجة بدرجة واحدة؛ دوراً كاملاً؛ وفي ساعة واحدة تدور أزيد من خمس عشرة درجة بقليل؛ وفي دقيقة واحدة أزيد من ربع درجة بقليل؛ ولا تلبث لحظة إلا وهي تدور حول قطبيها؛ وبذلك تتبدل دوائر أنصاف النهر؛ وتبعد كل نقطة فرضناها عن نقطة طلوع القمر بحسب طول البلاد دائماً؛ فإذا فرضنا خروج القمر عن تحت

١- إنما قيّدنا اليوم بأربع وعشرين ساعة تقريباً، لأن الأرض تدور حول نفسها بحركتها الوضعية من المغرب إلى المشرق دوراً كاملاً يساوي ثلاثمائة وستين درجة في ثلاث وعشرين ساعة وست وخمسين دقيقة تحقياً. ويسمى هذا باليوم النجمي. ولما تدور الأرض أيضاً من المغرب إلى المشرق بحركتها الانتقالية في كل يوم ما يقرب درجة واحدة التي تطول أربع دقائق تقريباً؛ فيصير المجموع واحدة وثلاثمائة وستين درجة في أربع وعشرين ساعة تقريباً؛ ويسمى هذا باليوم الشمسي. أمّا اليوم النجمي فثابت في جميع أيام السنة؛ وذلك لأن حركة الأرض من أي دائرة من دوائر أنصاف النهرية؛ إذا فرضت مساوية أي كوكب في السماء إياه إلى دور كامل ينتهي إلى مساوية ذلك الكوكب لتلك الدائرة، لا يختلف أبداً. وأمّا اليوم الشمسي فيختلف؛ لأن حركة الأرض الانتقالية بيضوية؛ فيختلف بسببها هذه الأربعة من الدقائق في أيام السنة، فبعضاً يكون أقل، وبعضاً يكون أكثر؛ فلذا قلنا أربع وعشرين ساعة تقريباً. (منه عفى عنه)

الشعاع يراه الذين كان القمر فوق آفاقهم المحلية؛ ولا يراه أهل غير هذه الآفاق ممن كان القمر تحت آفاقهم.

فبناءً على ما ذكرنا؛ كروية الأرض مع بُعد البلاد بعضها عن بعض طولاً من المغرب إلى المشرق، وعرضاً من دائرة المعدل إلى القطبين، هما السببان الأصليان في اختلاف الآفاق بالنسبة إلى مطالع القمر ومغاربه؛ وليس المانع من الرؤية وطلوعه مجرد مانعية الجبال أو الغيوم أو ما شابهتهما.

مثلاً إذا فرضنا مضى ساعة أو ساعتين من الليل بأفق طهران؛ فإذا طلع القمر وخرج عن تحت الشعاع في إسبانيا؛ رآه أهل هذا البلد؛ وأين المانع من رؤية أهالي طهران إياه من غيم أوجبل؟ بل المانع هو اختلاف الأفق. فطلوع القمر في إسبانيا أمر واضح لكونه فوق أفقهم؛ وأما بالنسبة إلى أهالي طهران فلا؛ لكونه واقعاً تحته. وبهذا تبين أن الشهر الهلالي يختلف مبدؤه حسب اختلاف البلاد في رؤية القمر.



نعم، البلاد التي لم تر الهلال، لالعدم كون القمر تحت الأفق؛ بل لعارض سماوي مثل الشحب والغيوم أو أرضي مثل الكُثْب والجبال والأتلال، فهي متحدة

الأفق مع البلاد التي رآه أهلها.
فإذن، الرؤية ليست موضوعاً لدخول الشهر في كل ناحية على الإطلاق؛ بل موضوعاً دالاً على ثبوت الهلال القابل للرؤية فوق الأفق.
وبما ذكرنا ظهر أولاً:
أن نفس خروج القمر عن تحت الشعاع لا مدخل لها في تحقق الشهر الهلالي أصلاً.

و ثانياً: أن للرؤية دخلاً في هذا التحقق.
و ثالثاً: في كل بلد تحقق الرؤية في أول الليل أو ما قاربه من البلاد في الآفاق، تحقق مبدء الشهر. وفي كل بلد لم تتحقق الرؤية و كان غير مشتركة الأفق مع البلد المرثي فيه، لا يتحقق مبدء الشهر بل الشهر يبتدئ من الليلة التالية. وهذا يكون في البلاد الشرقية عن أفق الرؤية إجمالاً.

و رابعاً: أن الرؤية الفعلية ليست موضوعاً لدخول الشهر في كل بلدة ببلدة، بل الرؤية الفعلية إجمالاً طريقاً إلى ثبوت الهلال فوق الأفق.
فالبلاد المتحدة الآفاق كلها في هذا الحكم سواء و البلاد المختلفة الآفاق، كل واحد منها تابع لحكم نفسه.

و خامساً: أن لطلوع القمر وغروبه دخلاً في تحقق الشهر؛ وهذا يختلف باختلاف المطالع و المغارب بالنسبة إلى القمر. كما أن الشمس تختلف مشارقها و مغاربها في التواحي و الأماكن المختلفة ولا فرق بين الشمس و القمر في ذلك.
وأما الاستدلال بأن الشهر الهلالي لا ربط له بالآفاق الأرضية و المطالع و المغارب، وإنما هو حادثة سماوية لا تدخل لها بالأرض — مضافاً إلى أنه دعوى بلا دليل — فتدفعه الأدلة المتقنة المتقدمة التي لا مناص لنا من قبولها و الالتزام بها.

و لعمري ما الفرق بين طلوع القمر إذا خرج عن تحت الشعاع و بين الكسوف، في أن كل واحد منهما أمر سماوي فكيف إذا تحقق الكسوف المرثي في ناحية و غير المرثي في ناحية أخرى؛ يلتزم به و بما يترتب عليه من الأحكام في هذه الناحية؛ ولا يلتزم به ولا يترتب عليه الأحكام في تلك الناحية؛ ولا يلتزم ذلك في طلوع القمر.
فكما أن للتواحي المختلفة من الأرض دخلاً في تحقق الكسوف و هو اختلاف

البلاد طولاً وعرضاً؛ فكذلك الأمر في طلوع القمر؛ والفرق بينهما تحكم جداً.
إن قلت: فرق بين الكسوف وخروج القمر عن تحت الشعاع، لأن الكسوف ليس
أمراً سماوياً؛ ولا ربط له بالقمر؛ بل هو عبارة عن احتجاب الشمس لأهل الأرض بحيلولة
القمر، الحاصل بدخول الأرض في الظل المخروطي من القمر، كما ورد هذا العنوان في
الرواية، بأنه كُيفت عنا الشمس.

فالاختجاب إنما هو بالنسبة إلى الأرض وأهلها؛ ومعلوم أن الاختجاب مُختلف
بالنسبة إلى سكنة الأرض؛ ولا يكونون جميعاً تحت هذا الحجاب.
فإذن في كل ناحية من الأرض حصل الاختجاب، تترتب عليه أحكامه من
صلاة الآيات وغيرها وفي كل ناحية لم يحصل، لا تترتب عليه الأحكام.

قلت: خروج القمر عن تحت الشعاع أيضاً كذلك؛ لأنه عبارة عن خروجه من
مقارنة الشمس بمسافة معينة بالنسبة إلى أهل الأرض؛ فلولا أهل الأرض ومحاذااتهم،
لا تتحقق المقارنة والخروج أبداً ومع غُض النظر عن الأرض، لا يختلف حال القمر في
المحاق وتحت الشعاع عن سائر أحواله؛ وهو يدور في السماء حول الأرض دائماً
بلا تغيير كيفية ولا تبديل حال؛ ولكن إذا لاحظنا محاذاة الأرض بالنسبة إليه، فتختلف
الأحوال؛ ففي حال المقارنة يصير المحاق؛ وبعدها يرى بشكل الهلال؛ وفي التسديس
والتربيع والتثليث بأشكال مختلفة؛ وفي المقابلة بشكل البدر. **يسألونك عن الأهلة**
قل هي موافيت للناس والحج .

والمُحصّل: أنه إذا قطع النظر عن محاذاة الأرض ونواحيها المُختلفة وملاحظة
اختلاف مناظر أهلها بالنسبة إلى القمر فكما أنه لا يتحقق خروج عن تحت الشعاع،
لا يتحقق كسوف أيضاً؛ وإذا لوحظ محاذاة الأرض واختلاف مناظر أهلها، فكما أن
الكسوف له ربط بالأرض، كذلك الخروج عن تحت الشعاع بلافراق.

ولا يذهب عليك أن ما ذكرناه من النقص إنما هو بالنسبة إلى الكسوف فقط؛ و
أما الخسوف وهو دخول القمر في الظل المخروطي من الأرض، فالنقص غير واضح، حيث
إن ظلمة القمر وكدورته حادثة سماوية كما ورد في الرواية بأنه خسف القمر؛ فبحيلولة
الأرض ينخسف القمر في السماء على كل حال وإن كانت الأرض دخلية في تحققه؛
فلقائل أن يقول في بادي نظره، إن ظلمة القمر واقعة سماوية وإن كان بالتأمل التام يظهر
أن الخسوف أيضاً كذلك.

فان قلت: سلمنا و لكنّ الدليل الشرعى قائمٌ بأنّ فى كلّ ناحيةٍ رُئى الكسوف يُحكم فيها بأحكامٍ دون ناحيةٍ أخرى.

قلنا: هكذا الأمر بالنسبة إلى طلوع القمر؛ ففى كلّ ناحيةٍ رُئى خروجه عن تحت الشعاعِ حُكم بدخول الشهر القادم، دون ناحيةٍ لم يُر الخروج فيها.

نعم يبقى هنا سؤال معرفة مناط اتحاد الأفق واختلافه.

والذى يمكن أن يُغرى بعض الأعلام إلى الميل برفض مسألة الاتحاد فى الآفاق بالنسبة إلى دخول الشهر هو عدم تعيين مناطٍ خاصٍ لهذه المسألة فى كتب النجوم والهيئة.

حيث إنّ الشافعية الموافقين لنا فى لزوم الاتحاد فى الآفاق التزم بعضهم بأنّ مناط الاختلاف هو مسافة القصر^١ وبعضهم بأنّ المناط هو أربعة وعشرون فرسخاً^٢ كلّ ذلك دعوى بلا دليل وقياس بمسافة القصر فى الصلاة وأين هذا من ذاك؟

والذى يسهل الخطب أولاً:

أنّ عدم تعيين الآفاق لا يوجب رفع البدع عن الحكم الذى بيّنا والالتزام بخلافه الذى لا يمكن الالتزام به.

وثانياً: أنّ الاتحاد والاختلاف فى الآفاق بالنسبة إلى رؤية القمر هو الاتحاد والاختلاف فى مطالعه كما عليه العلماء. ولكن لم يُر لأحدٍ منهم تعيين ضابطةٍ كلّيةٍ للمطالع.

والذى ألهمنا الله تبارك وتعالى فى ضبط قاعدة كلّيةٍ للآفاق المتحدة بالنسبة إلى مطالع القمر، هو الاستمداد من زمان غروب القمر فى النواحي المختلفة؛ وهو الرابطة بين الزمان والمكان: زمان مكث القمر فوق الأفق حتى يغرب، والمكان البعيد شرقاً عن محلّ الرؤية.

بيان ذلك: أنّ كلّ درجةٍ من مكث القمر فوق الأفق يطول أربع دقائق؛ لأنّ غروبه إنّما هو بسبب الحركة الوضعيّة للأرض من المغرب إلى المشرق. والأرض تسير نحو المشرق كلّ درجةٍ منها فى أربع دقائق.

١- التزم به الشيخ يوسف الأردبيلي الشافعى فى كتابه: الأنوار لأعمال الأبرار؛ فى ص ٢٢٨ من الجزء الأول؛ و الرافعى كما فى حاشية الحاج إبراهيم لهذا الكتاب المطبوعة بذيّل نفس الصفحة.

٢- كما فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة؛ فى ص ٤٣٤ من الجزء الأول من الطبعة الرابعة مستدلاً بأنّه هو البعد الحاصل لاختلاف مطالع القمر.

فإذا فرضنا أن البُعد المعدل الذى هو عبارة عن الفصل بين مغيبى الثَّيَرين فى محلّ الرؤية يكون عشر درجات أحياناً؛ ففي هذه الصّورة يغرب القمر بعد أربعين دقيقة؛ بمعنى أن الأرض تسير نحو المغرب عشر درجات طولاً فى مئة أربعين دقيقة حتى تخفى القمر تحتها؛ وبهذه الحركة يصير محلّ الرؤية بعيداً عن المدار بقدر أربعين دقيقة؛ ويصل إلى محلّ لم ير القمر حين يراه جميع البلاد التى قبله.

فالبلاد الواقعة بين محلّ الرؤية، والمحلّ الذى يكون طوله نحو المشرق أربعين دقيقة، متّحدة الآفاق مع محلّ الرؤية؛ لأنّ القمر فى زمان الرؤية يكون قابلاً لها فى جميع هذه البلاد و لو بلحظة.

البلاد التى تكون قريبة بالنسبة إلى محلّ الرؤية ترى القمر أطول زماناً من البلاد التى تكون بعيدة عنه؛ وجميع مشترك فى امكان الرؤية، و هو المُعْبَر عنه بالآفاق المشتركة.

لكنّ القمر لم يطلع فى جميع الشهور على نسقٍ واحدٍ حتى تكون الآفاق المتّحدة مع محلّ الرؤية ثابتة بل بناءً على مامرٍ عليك من طلوع القمر فى بعض الأحيان قريباً من تقويم الشّمس، وفى بعضها بعيداً عنه وهو المُعْبَر عنه بالبُعد الشّمسى أولاً؛ ومن قُرب مغربيهما تارةً وبعدهما أخرى، وهو المُعْبَر عنه بالبُعد المعدل ثانياً؛ وارتفاعه عن الأفق تارةً وانخفاضه أخرى ثالثاً؛ وبلحاظ اختلاف التّواحي والأصقاع طولاً وعرضاً رابعاً؛ وبساير الجهات الدّخيلة فى الرؤية خامساً؛ لا بدّ وأن تُبيّن تقويم القمر فى أوّل كلّ شهرٍ عليه، حتى نحكم باتّحاد آفاق البلاد التى يكون فيها الهلال قابلاً للرؤية بحسب تلك الشهور.

ومعلومٌ أنّه لا يتيسّر لنا الوصول إلى هذا المرام إلّا بحسابٍ رياضىٍّ دقيقٍ جدّاً لكلّ شهرٍ بحذاءه؛ لكنّ القواعد الشرعيّة المبنية على المُساهلات تأبى ذلك كلّهُ؛ فاعتبار المطالع المُحوّجة إلى الحساب وتحكيم المنجمين غير مقبولٍ شرعاً.

فلا مناص إلا بالأخذ بالقدر المشترك فى الآفاق؛ أى الذى يشترك فيه جميع الشهور.

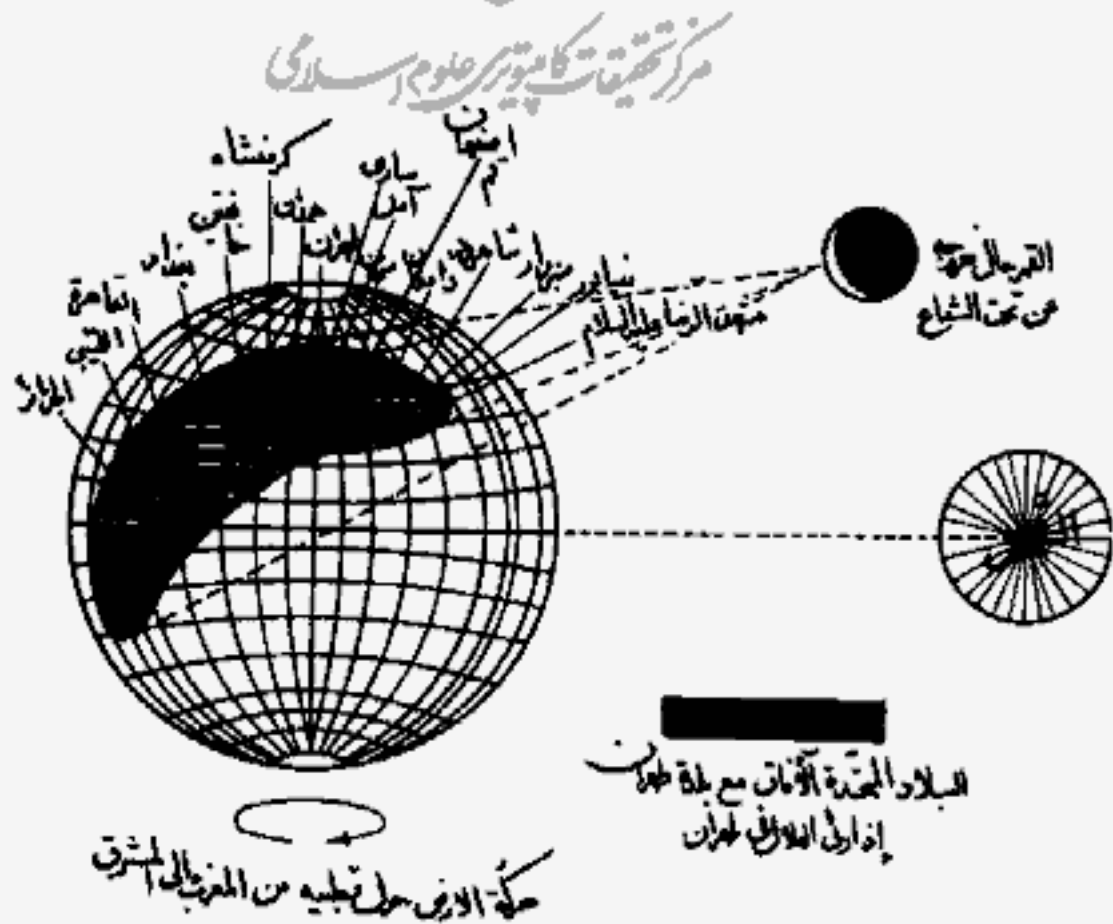
فبناءً عليه نقول: إنّ أقلّ درجة البُعد المعدل للقمر حتى يصير قابلاً للرؤية يكون ثمانى درجات؛ فأقلّ مدة بقاء القمر فى السّماء فوق الأفق المحلىّ فى أوّل دخول الشّهر يكون على حوالى نصف ساعة بعد غروب الشّمس؛ ويغيب بعد مضيّ هذه المدة؛ فكلّ

بلد شرقي قريب العرض بالنسبة إلى محل الرؤية إذا كان الاختلاف بينه وبين محل الرؤية بقدر نصف ساعة طولاً، يجوز له رؤية الهلال في الأفق بعد الغروب بمدة عشرين دقيقة، أو خمس عشرة دقيقة، أو عشر دقائق، أو خمسة دقائق، أو دقيقتين، إلى دقيقة واحدة، حتى إلى لحظة واحدة، إذا حصلت الرؤية في بلدها وقت غروب الشمس. فجميع هذه البلاد، متفقة الآفاق مع محل الرؤية وإن لم ير أهلها الهلال.

مثلاً إذا رثي الهلال في طهران، فيجوز رؤيته في سمنان الواقع في شرقه بتسع دقائق طولاً؛ وفي دامغان بثلاث عشرة دقيقة؛ وفي شاهرود بست عشرة دقيقة؛ وفي سبزوار بسبع وعشرين دقيقة؛ وفي نيسابور باثني وثلاثين دقيقة؛ وفي المشهد الرضوي على ثاويه آلاف التحية والثناء بثلاث وثلاثين دقيقة.

وكذا تجوز الرؤية في البلاد القريبة طولاً من هذا البلاد، وإن اختلفا عرضاً في الجملة، كأمل وسارى شمالاً وقم وإصفهان جنوباً.

وكذا تجوز الرؤية في البلاد الغربية بالنسبة إلى طهران طولاً إذا كان عرضها قريباً من عرضه، كهمدان وكرمنشاه وخانقين وبغداد والقاهرة وغيرها.



فإذن يستفاد مما ذكرنا ضابطة كلية وهي:

الآفاق المشتركة عبارة عن جميع البلاد الغربية القريبة العرض بالنسبة إلى مطلع القمر؛ وجميع البلاد الشرقية التي كانت مشتركة في إمكان الرؤية مع بلد الرؤية ولو بلحظة واقعة في الطول الجغرافياي بمسافة اثنتين وثلاثين دقيقة زماناً.^١
هذا كله البحث عن الجهة العلمية في هذه المسألة

وأما الجهة الشرعية، فنقول: إن الموضوعات العرفية التي هي موضوعات للأحكام الشرعية، لابد وأن يؤخذ معناها، ومدى نطاق سعتها وضيقها، وإطلاقها وتقييدها، وسائر خصوصياتها من العرف كالبيع مثلاً.

فاذا قال الشارع: بألونك عن الشهر الحرام، وشهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن، ومن شهد منكم الشهر فليصمه، وغيرها من الآيات؛ يريد تشريع هذا الأحكام مترتبة على ما هو شهر عند العرف.

ونحن نرى أن العرف، كان يسمى الشهر، وأبتدأه الذي هو أول دخول الليل عند ما وجد الهلال المرئي فوق الأفق، ولو بعد ساعات من خروجه عن تحت الشعاع. فبناءً عليه، ليلة أول رمضان، هو أول ليلة لم يسبق برمضان ولو بساعة واحدة. مثلاً إذا فرضنا أن القمر يخرج عن تحت الشعاع، ورئي في إسبانيا وما دريد البعيدتين عن طهران بثلاث ساعات وست وعشرين دقيقة غرباً؛ مضى من الليل بأفق طهران هذا المقدار، ومضى من البلاد الشرقية بالنسبة إليه. كبلاد الصين واليابان أكثر

ولا يذهب عليك أن هذه الضابطة لكلية في اشتراك الآفاق إنما هي على تقدير كفاية مجرد وجود الهلال فوق الآفاق في دخول الشهور القمرية فتكون الرؤية في محل دليلاً على وجود الهلال فوق الأفق في هذا العرض العريض؛ وأما على تقدير لزوم إمكان تحقق الرؤية الفعلية في كل بلد بلد بعد رؤية فعلية في بلد ما كما سيجي بيانه بما لا مزيد عليه فغير سديد فعليه لا تنتج الرؤية في بلد إلا دخول الشهر في ذلك البلد فقط ولا يسرى الحكم إلى أي بلد آخر إلا إذا اتحد عرفاً (منه عفى عنه).

من هذا المقدار جداً؛ فهذا الليل يُعدُّ من الشهر السابق.
وربما طلع القمر في إسبانيا أول دخول ليلهم، وقد طلع الفجر في تلك البلاد الشرقية.

فأهل إسبانيا إذا رأوا هلال رمضان، يُصبحون صائمين؛ وأهل الصين واليابان، يُصبحون مُجوّزين للإفطار.

وهؤلاء إذا رأوا هلال شوال، يُصبحون مفطرين؛ وهؤلاء يُصبحون صائمين.
هذا مضافاً إلى أنّ الشارع فيما اتفق الفريقان بروايات مستفيضة صرح بأنّ المدار في دخول الشهر هو الرؤية في الصيام والحج والعمرة وقضاء الديون وسائر الأمور، مثل الأحكام والمسئوليات المترتبة على الشهور كرجب وشعبان والمحرم والصفر وغيرها؛ فالخروج عن هذا والالتزام بخروج القمر عن تحت الشعاع في مبدئية الشهر، وهو أنّ واحد لحظّة واحدة في جميع العالم؛ يوجب الخروج عن جميع هذه الأحكام البالغة إجمالاً حدّ الضرورة من الدين، والالتزام بفقو جديد، لا يشبه شيئاً منها شيئاً من الفقه، وقلب السُّنة ظهراً لبطن.

هذا مضافاً إلى أنّ الالتزام بمجرد خروج القمر عن تحت الشعاع، يستلزم العلم بدخول الشهر بسبب العلم بخروج القمر ولو لم يتحقق في العالم رؤية أبدأ؛ فتصير الرؤية كاشفة مَحْضَةً؛ مع أنّ الروايات تدلُّ على موضوعيتها فإذن لابدّ من الحكم بدخول الشهر إذا علمنا خروجه بالإرصاد، والآلات الحديثة التي رثى بها القمر، فيما إذا كانت الرؤية بالعيون العادية غير المُسلّحة محالاً؛ أو بحساب المنجم الماهر الخبير المطلع من الزيجات الدقيقة؛ فهو يحسب لنا دقيقاً أنّ خروج القمر عن تحت الشعاع إنّما يكون بعد ٤٤ قه و ١٢ عت و ٢٩ يوماً من الشهر الماضي تقريباً؛^١ ويدلنا على هذه الشهور واحداً بعد واحد إلى عشر آلاف سنة؛ فنستريح من هذه الضوضاء.

إن قلت: إنّ الروايات دلّت على أنّ للرؤية دخلاً في الجملة في تحقق الحكم؛ فلا بدّ بعد خروج القمر عن تحت الشعاع رُئي في ناحية ما، حتى نحكم بدخول الشهر.

١- إنّما قيلناه بالتقريب لأنّ ما هو الثابت غير المتغير دائماً وهو (٤٤ قه و ١٢ عت و ٢٩ يوماً) إنّما هو الفصل بين مقارنتي التيرين ولكن حيث كان زمان الخروج عن تحت الشعاع متغيراً فالفصل بين الخروجين يكون هذا المقدار على سبيل التقريب، (منه عفى عنه)

قلت: إنا نعلم علماً يقينياً، أنَّ خروج القمر عن تحت الشعاع في أية نقطة من نقاط العالم تحقق، يراه خلقٌ كثيرٌ من أهالي تلك النواحي؛ فالرؤية قد تحققت؛ ورؤيتنا على حسب المدعى غير لازم؛ فالشهر داخلٌ بالرؤية متافى آفاقنا القريبة؛ فتصير إناطة الروايات بالرؤية لغواً؛ لأنَّ الرؤية الإجمالية على أئى حال موجودة.

إن قلت: لا يمكن الالتزام بذلك؛ لأنَّ ظاهر الأخبار، هو الرؤية الحاصلة متاً، أو الواصل إخبارها إلينا فهي الدخيلة.

قلت: فإذاً لامناص من رفع اليد عن الحكم بدخول الشهر بمجرد الخروج عن تحت الشعاع مع رؤية ما. وهذه التوالى التى أشرنا إلى بعضها لا يكاد يخفى على المتأمل فى حاق المسألة.

وكذلك لم يذهب أحدٌ من العلماء الى هذا؛ والذين ذهبوا إلى عدم لزوم الاشتراك فى الآفاق ذهبوا إلى أنَّ خروج القمر عن تحت الشعاع ورؤيته ولو بعد ساعات من الليل فى أفقٍ ما دخيلٌ فى جعل الليل من أوله من الشهر الجديد بنحو الشرط المتأخر. وسيأتى الكلام فى عدم نهوض أدلتهم على هذا المرام أيضاً.

فإن قيل: إذا خرج القمر عن تحت الشعاع ورئى فى بلديما؛ نحكم بدخول الشهر فى جميع البلاد، مبتدئاً بالليل؛ ونلتزم بأنَّ الساعات السابقة عن خروج القمر تُحسب من ذلك الشهر.

مثلاً إذا خرج ورئى فى إسبانيا ليلة العيد، نحكم بأنَّ تلك الليلة التى مضى منها فى طهران قدرُ ثلاث ساعات وستَ وعشرين دقيقةً، كلّها ليلة الفطر؛ وهكذا فى جميع البلاد إلى الصين واليابان نحكم بأنَّ جميع الليلة يُحسب من الفطر، وإن مضى من بعضها قدرُ تسع أو عشر ساعات.

قلنا: أولاً إنه دعوى بلادليل.

وثانياً، إذا التزم بأنَّ مناط دخول الشهر القمريّ، هو نفس خروج القمر عن تحت الشعاع؛ وهو أمرٌ واحدٌ سماوى فى جميع العالم، لا ربط له بالأرض ومشارقها ومغاربها، وهذا عمدة الدليل الذى ربما يُتمسك به مع الإطلاقات على عدم لزوم الاشتراك فى الآفاق، وكفاية رؤية ما فى بلدٍ ما لجميع العالم؛ فإذاً إنَّ ذلك البناء مناف للدليل، وخروج عن البناء الذى بُنى؛ وهدمٌ لأساسه من رأس. ثمَّ إنه إذا خرج القمر عن تحت الشعاع فى التصف الآخر من كُرة الأرض؛ فى أول نهاره، أو وسطه، أو آخره؛ فكيف

يمكن الحكم بأن هذه المدة الطويلة، من أول الليل، إلى هذا الحد من الزمان، يكون من الشهر اللاحق.

و من هذا يُعلم، أن دفع الاشكال، بأن عدم لزوم الاشتراك في الآفاق، إنما هو في فوق الأرض، دون تحتها؛ لا يدفع المحذور أبداً؛ بل يزيد في الإشكال.

فنسأل أولاً: إذا حكم بأن المناط، هونفس الخروج، وهو أمرٌ وحدانيٌّ، لا يتغير بحركة الأرض والمشارك والمغرب؛ فكيف الفرق بين فوق الأرض وتحتها؛ فهل هذا لإلّهم لأساس الدليل؟ وثانياً: أي مزيتة في جعلنا هذا الحكم لفوق الأرض، دون تحتها؛ بل نجعله لتحت الأرض دون فوقها و معلوم أن الفوقية والتحتية أمران إضافيان؛ لا يلتزم بأحدهما دون الآخر إلا بالدليل.

ثم أين مبدأ تمييز البلاد التي تكون فوق الأرض دون تحتها؟ والبلد الذي جعل مبدأً للحكم أي بلدٍ من البلاد؟

إذا جعلنا هذا البلد مثل الصين واليابان، فجميع قارة آسية و أروبة وإفريقية، يكون مشمولاً للحكم؛ وأما إذا جعلناه مثل إيران و عراق، فجميع الممالك الغربية وبعض الممالك الإمبريكية، يكون مشمولاً له؛ وإذا جعلناه مثل إسبانيا و برتغال، فجميع الممالك الإمبريكية يكون مشمولاً له.

هذا إذا أريد ترتب الحكم على عنوان الفوقية؛ وأما إذا أريد ترتبه على التواحي

القريبة التي يكون اختلافها بالنسبة إلى محل الرؤية ست ساعات مثلاً؛ دون البعيدة الواقعة تحت الأرض، التي يكون اختلافها اثنتى عشرة ساعة أو أكثر.

ففيه: أي مناط خارجي في تعيين محل القرب و البعد؛ وأي دليل شرعي لهذا الفرق؟ والإطلاقات إن يؤخذ بها فلامجال فيها لهذا التفصيل؛ وإن لم يؤخذ بها فانصرفها إلى كل بلدة يكون الهلال فوق أفقها، و المانع من رؤيته أمرٌ عارض من سحب أو غيوم، والمعتبر عنها بالبلاد المتحدة الآفاق، هو المتعين.

وإذا أريد أن الإطلاقات منصرفة إلى التواحي المعمورة من الأرض؛ وحيث إن تحتها لا يكون معموراً في ذلك الزمان، لا يكون الحكم شاملاً له.

ففيه: هلّا يلتزم هذا في الصلاة والصوم والحج وغيرها من الأحكام؛ و التزم باختصاصه بالنسبة إلى رؤية الهلال و مطالع القمر؟

مع أن سياق جميع إطلاقات الأحكام الواردة من هذه الجهة على نسقٍ واحد.

و الحقّ عدم الفرق في المعمورة وغيرها؛ لأنّه مضافاً الى أنّ القدر المتيقّن في الخارج أوفى مقام التخاطب لا يوجب الانصراف؛

تدفعه العمومات المنصوصة مثل قوله تعالى: وما أرسلناك إلا كافةً للناس بشيراً و نذيراً^١، وقوله تعالى: وما أرسلناك إلا رحمةً للعالمين^٢، وقوله عليه السّلام: إنّ لله تبارك وتعالى حكماً يشترك فيه العالم و الجاهل، لا فرق بين أهالي الأراضى المعمورة وغيرها، من حيث الشّمول والاطلاق والتقييد وسائر الجهات.

فهذه أمورٌ كلّما دقّق فيها النظر، تزايد في الاشكال و الغموض؛ فرفع اليد عنها لا يمكن إلا برفع اليد عن الحكم المبحوث عنه؛ وهو أتقن وأسهل.

و ممّا ذكرنا تبين أنّ ذهاب المشهور إلى لزوم الاشتراك في البلدان مبنيٌّ على دخالة رؤية القمر في دخول الشهر؛ وأنّ للمطالع والمغرب بالنسبة إلى القمر دخلاً في دخول شهرٍ وخروج شهرٍ؛ وعدم كفاية نفس خروج القمر عن تحت الشعاع في هذا الأمر؛ لا على تخيل ارتباط خروج القمر عن تحت الشعاع ببقاع الأرض، كارتباط طلوع الشمس و غروبها بها.

فإنّ من الواضح أنّ نفس الخروج لاصِلَةٌ لها ببقاع الأرض، مع غمض النظر عن المحاذاة؛ ولكنّ الرؤية بعد الخروج الدخيلة في تكوين الشهر القمري بما لها من الأحكام، لها صلة ببقاع الأرض.

لأنّ حالة القمر، مع وجود التواحي الكثيرة، المُختلفة الأوضاع في الأرض، و عدمها وإن كانت سواءً ولكنّ حالة رؤية القمر التي هي الأسّ، لم تكن مع هذه وعدمها سواءً.

وهذه علّة ذهاب المشهور إلى فتواهم.

ولذلك ترى أنّ من أشكل على لزوم الاشتراك في الآفاق، لم يستدثّ بعدم ارتباط هذه الحادثة السماوية ببقاع الأرض.

بل كما ذهب إليه العلامة في أوّل كلامه في المنتهى، و كما في الجواهر، بمنع اختلاف المطالع في الربع المسكون؛ إمّا لعدم كروية الأرض، بل لكونها مسطّحةً، فلا تختلف المطالع حينئذٍ، و إمّا لكونه قدراً يسيراً لا اعتداد باختلافها بالنسبة إلى علوّ

١- سورة سبأ ٣٤- الآية ٢٨.

٢- سورة أنبياء ٢١- الآية ١٠٧.

السَّمَاءِ.

كما أنَّ صاحب الحقائق الذي أَصَرَ على عدم لزوم الاشتراك، إصراراً لم تَرِ مثله لأحدٍ في هذه المسألة بَنَى لزوم الاشتراك في الآفاق على كروية الأرض؛ لكنه حيث أبطل كرويتها، واستدلَّ على تسطيحها بالأدلة السَّمْعِيَّة والأخبار النَّبَوِيَّة و لوازم كُلِّها بعيدة عن المقام؛ التزم بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق. وكما قال الشيخ المحقق فخر الدين في شرحه على القواعد:

و مبنَى هذه المسألة، على أنَّ الأرض هل هي كروية أم مسطحة؛ و الأقرب الأول، لأنَّ الكواكب تطلع في المساكن الشرقيَّة قبل طلوعها في المساكن الغربيَّة، وكذا في الغروب.

و كلَّ بلدٍ غربيٍّ بَعْدَ عن الشرقيِّ بألف ميل؛ يتأخَّر غروبه عن غروب الشرقيِّ ساعةً واحدةً؛ وإنَّما عرفنا ذلك بإرصاد الكسوفات القمرية، حيث ابتدأت في ساعات أقلَّ من ساعات بلدنا في المساكن الشرقيَّة؛ فعرفنا أنَّ غروب الشمس في المساكن الشرقيَّة، قبل غروبها في بلدنا؛ و غروبها في المساكن الغربيَّة، بعد غروبها في بلدنا. و لو كانت الأرض مُسَطَّحة، لكان الطُّلُوعُ و الغُروبُ في جميع المواضع في وقتٍ واحدٍ.

ولأنَّ السائر على خطٍّ من خطوط نصف النَّهار إلى الجانب الشماليِّ، يزداد عليه ارتفاع الشماليِّ، و انخفاض الجنوبيِّ و بالعكس. انتهى. أي ارتفاع الكوكب الشماليِّ و انخفاض الكوكب الجنوبيِّ.

و بالجملة إنَّ كروية الأرض، لما أصبحت في هذا العصر من الأمور البديهية؛ بما استدلَّ عليه هذا الشيخ المحقق و نظائره من المحققين، و الواضحة باستعمال الآلات الحديثة و بأنَّ السائر من أيَّة نقطةٍ من نقاط الأرض على الخطِّ المستقيم، إذا سار إلى المشرق؛ ينتهي إلى نفس النُّقطة من طرف المغرب؛ و بالعكس. و كذا بسائر الأدلة التي ذُكِر بعضها في مقدِّمة تفسير البيان، على مؤلفه التَّحِيَّة و الإكرام؛ لم يكن مجالاً لاحتساب عدم لزوم الاشتراك في الآفاق؛ و الذهاب إلى القول بكفاية رؤية ما، في الحكم بثبوت الشهر في جميع العالم.

فما ذهب إليه صاحب الحقائق ساقط من رأس. و أمَّا العلامة في التذكرة، و إنَّ نقل هذا عن بعض علمائنا؛ لكنه صرح بلزوم

الاشتراك في الآفاق، ولم يَمل إلى عدم اعتباره.

بل ردّ جميع الأدلة التي أقامها بعض الشافعية وأحد بن حنبل والليث بن سعد وبعض علمائنا؛ قائلين إنه يوم من شهر رمضان في بعض البلاد للرؤية، وفي الباقي بالشهادة؛ فيجب صومه؛ لقوله تعالى: فمن شهد منكم الشهر فليصمه؛ وقوله عليه السلام: فرض الله شهر رمضان؛ وقد ثبت أن هذا اليوم منه؛ ولأنّ الدين يحلّ به؛ ويقع التذر المعلق عليه؛ ولقول الصادق عليه السلام: فإن شهد أهل بلد آخر فاقضه؛ وقال عليه السلام في من صام تسعاً وعشرين، قال: إن كانت له يثنة عادلة على أهل مصر، أنهم صاموا ثلاثين على رؤية قضى يوماً، ولأنّ الأرض مُسَطَّحة؛ فإذا رُئي في بعض البلاد، عرفنا أن المانع في غيره شيء عارض.

ردّ العلامة جميع هذه الأدلة، بقوله:

إنّ الهلال ليس بمحلّ الرؤية؛

ونمنع كونه من رمضان في حقّ الجميع؛ فإنه المتنازع؛

ولانسلم التعبد بمثل هذه الشهادة؛ فإنه أول المسألة؛

وقول الصادق عليه السلام محمول على البلد المتعارف لبلد الرؤية، جمعاً بين الأدلة؛

ونمنع تسطيح الأرض؛ بل المشهور كرويتها انتهى.

وأما في المنتهى، فلم يصرح بهذه الفتوى؛ كما توهم.

نعم؛ يظهر منه البناء أولاً؛ ولكنه في آخر كلامه رجع وأفتى بأن عدم تساوي البلاد في حكم الرؤية بناءً على كروية الأرض، هو الحق.

فها نحن ننقل عين عباراته، كي يتضح المرام.

قال رحمة الله عليه: إذا رأى الهلال أهل بلد، وجب الصوم على جميع الناس؛ سواء تباعدت البلاد أو تقاربت؛ وبه قال أحمد والليث بن سعد وبعض أصحاب الشافعي.

وقال الشيخ قدس سره: إن كانت البلاد متقاربة؛ لا تختلف المطالع، كبغداد وبصرة، كان حكمها واحداً، وإن تباعدت كبغداد ومصر، كان لكل بلد حكم نفسه؛ وهو القول الآخر للشافعي.

واعتبر بعض الشافعية في التباعد مسافة التقصير؛ وهو ثمانية وأربعون ميلاً؛ فاعتبر لكل بلد حكم نفسه إن كان بينهما هذه المسافة وروى عن عكرمة أنه قال: لأهل

كل بلد رؤيتهم؛ وهو مذهب القاسم وسالم وإسحاق.

لنا أنه يوم من شهر رمضان في بعض البلاد للرؤية، وفي الباقي بالشهادة، فيجب صومه؛ لقوله تعالى: فمن شهد منكم الشهر فليصمه؛ وقوله عليه السلام: فرض الله صوم شهر رمضان. وقد ثبت أن هذا اليوم منه ولأنه يحل به الدين ويجب به التذرع ويقع به الطلاق والعناق المختلفان به عندهم فيجب صيامه لأن البيئة العادلة شهدت بالهلال؛ فيجب الصوم؛ كما لو تقاربت البلاد؛

ولأنه شهد برؤيته من يقتل قوله، فيجب القضاء لوفات؛ لِمَارِوَاهُ الشَّيْخُ عَنْ ابْنِ مَسْكَانٍ وَالْحَلْبِيِّ جَمِيعاً، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قَالَ فِيهَا: الْآ أَنْ يَشْهَدَ لَكَ بَيْتُهُ عَدُوٌّ؛ فَإِنْ شَهِدُوا أَنْتَهُمْ رَأَوْا الْهَلَالَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَاقْضِ ذَلِكَ الْيَوْمَ؛ وَفِي رِوَايَةِ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَإِنْ شَهِدَ عِنْدَكَ شَاهِدَانِ مُرْضِيَانِ بَأَنَّهُمَا رَأَيَاهُ فَاقْضِهِ؛

وَفِي الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُقْضَى مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ فَقَالَ: لَا تَقْضِهِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ (ثَبَتَ خ ل) شَاهِدَانِ عَدْلَانِ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الصَّلَاةِ، مَنِ كَانَ رَأْسَ الشَّهْرِ؛ وَقَالَ: لَا تَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يُقْضَى؛ إِلَّا أَنْ يَقْضَى أَهْلُ الْأَمْصَارِ؛ فَإِنْ فَعَلُوا، فَصُومُهُ. *موسوعة العلوم*
عَلَّقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَجُوبَ الْقَضَاءِ بِشَهَادَةِ الْعَدْلَيْنِ مِنْ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَهُوَ نَصٌّ فِي التَّعْمِيمِ، قُرْباً وَبُعْداً ثُمَّ عَقَّبَهُ بِمَسَاوَاتِهِ لغيره من أهل الأمصار؛ وَلَمْ يَعتبر عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقُرْبَ فِي ذَلِكَ؛

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَإِنْ شَهِدَ أَهْلُ بَلَدٍ آخَرَ، فَاقْضِهِ وَلَمْ يَعتبر الْقُرْبَ أَيْضاً؛ وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ فِي مَنْ صَامَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ؛ قَالَ: إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيْتَةٌ عَادِلَةٌ عَلَى أَهْلِ مِصْرٍ أَنْتَهُمْ صَامُوا ثَلَاثِينَ عَلَى رُؤْيَا الْهَلَالَ، قُضِيَ يَوْمًا.

عَلَّقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَضَاءَ الْيَوْمِ عَلَى الشَّهَادَةِ عَلَى مِصْرٍ؛ وَهُوَ نَكْرَةٌ شَائِعَةٌ، يَتَنَاوَلُ الْجَمِيعَ عَلَى الْبَدَلِ؛ فَلَا تَخْصِيصَ فِي الصَّلَاحِيَّةِ لِبَعْضِ الْأَمْصَارِ إِلَّا بِدَلِيلٍ. وَالأَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ بِوَجُوبِ الْقَضَاءِ، إِذَا شَهِدَتِ الْبَيْتَةُ بِالرُّؤْيَا؛ وَلَمْ يَعتبرُوا قُرْبَ الْبِلَادِ وَبُعْدَهَا؛ ثُمَّ نَقَلَ رِوَايَةً عَامِيَةً، دَلِيلًا عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ؛ إِلَى أَنْ قَالَ:

ولو قالوا: إن البلاد المتباعدة تختلف عروضها؛ فجاز أن يرى الهلال في بعضها دون بعض، لكروية الأرض؛

قلنا: إن المعمورة منها قدر يسير، وهو الربع؛ ولا اعتداد به عند السماء.

و بالجملة، إن علم طلوعه في بعض الأصقاع (الصفائح خ ل)، وعدم طلوعه في بعضها المتباعد عنه؛ لكروية الأرض، لم يتساو حكما هما؛ أمّا بدون ذلك فالتساوى هو الحق. انتهى.

هذا ما أفاده العلامة في المنتهى؛ نقلناه بطوله؛ وآخره كما ترى، بنا في أوله صريحاً؛ كما اعترف به صاحب الجواهر - قدّه.

لأنّ ما ذكره أولاً من الاستدلال، فهو من قبيل احتمالات الفقيه في بدو بحثه حول المسئلة، و إيراد غاية ما يمكن أن يستدل به المخالف في نقيض المطلوب؛ ثم يختار ما عنده بحسب رأيه.

و لذلك ترى أن ما أفاده أولاً، هو عين ما نقل في التذكرة عن بعض الشافعية و الليث بن سعد و أحمد بن حنبل و بعض علمائنا؛ ثم ردّ كلّ واحد من هذه الوجوه؛ و التذكرة هو أثقن كتب العلامة و أحسنها. و ممّا يشهد على ذلك أنه أدخل في جملة أدلّة نفس ما تمسك به المخالفون من حلول الطلاق و العتاق به و معلوم أنه مناف لمذهبه لمكان مانعية التعليق فيهما. و بالجملة اختيار العلامة في المنتهى هو عدم تساوى البلاد، إن علم طلوع القمر في بعض الأصقاع، و عدم طلوعه في بعضها المتباعد عنه، ليكروية الأرض.

و أمّا بدون ذلك؛ أي إن يُعلم عدم طلوعه في بعضها الغير المتباعد، بجهة أخرى، غير كروية الأرض؛ مثل ما إذا كانت السماء مُتغيمة، غير مُصحّية؛ أولعدم كروية الأرض كما إذا فرض تسطحها؛ فالتساوى هو الحق. وهذا بعينه مذهب المشهور.

لكنّ صاحب الحدائق، المصّرّ على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق، بانياً على مذهبه من تسطح الأرض؛ و الرادّ على الفاضل الخراساني - ره - في الذخيرة ردّه على العلامة ما استدلّ به في أول كلامه؛ أوّل ما استدرك به العلامة في كلامه الأخير، حيث قال: و أمّا قوله أخيراً: و بالجملة إلى آخره، فالظاهر أنه إشارة إلى منع ما ادّعوه من الطلوع في بعض، و عدم الطلوع في بعضٍ للتباعد، و أنّه غير واقع، لما ذكره أولاً من أنّ المعمورة من الأرض قدر يسير، لا اعتداد به بالنسبة إلى سعة السماء؛ و أنّه لو فرض حصول العلم بذلك فالحكم عدم التساوى؛ فلا منافاة لأوّل كلامه، كما استدركه عليه.

ومخلصه، أنا نقول بوجوب الصوم، أو القضاء مع الفوات، متى تثبت الرؤية في

بلد آخر قريباً أو بعيداً؛ وما ادّعوه من الطلوع في بعضٍ وعدم الطلوع في آخر، بناءً على ما ذكره من الكروية ممنوع - انتهى.

وأنت خيرٌ بأنّ هذا تأويلٌ لم يرضَ به صاحبه.
العلامة كان ينادى صريحاً، بأنّه إذا احتمل كون الهلال فوق الأفق وأمكن الرؤية، لتسطيح الأرض، أو لكرويتها، لكن لكون المعمورة منها بالنسبة إلى سعة السماء قليلاً؛ لا تمنع من رؤيته؛ ففي هاتين الصورتين فالحق هو التساوي؛
وأما إذا فرضنا كرويتها، وقلنا بأنّ الكروية تمنع من الرؤية؛ ففي هذه الصورة لم يكن الهلال فوق الأفق في البلاد المتباعدة؛ بل يخفى تحت قوس الأرض؛ فلا يحكم بدخول الشهر.

وهذا بعينه مذهب المشهور.

ثمّ أين في كلامه إنكار الكروية؛ مع أنّه في التذكرة صرح بمنع التسطيح، و أنّ المشهور كروية الأرض؛ وذكرنا أيضاً استدلال ولده: فخر المحققين في شرحه على القواعد على كرويتها.

ثمّ إنّ على فرض ذهاب العلامة إلى مذهب غير المشهور، بأنّياً على عدم كروية الأرض؛ كيف يمكن أن يورّد كلامه تأييداً لخلاف مذهب المشهور؛ حيث أنّ الكروية ثابتة قطعاً؛ فلا مجال لبقاء حكمه المبني على عدم الكروية أيّ مجال.

هذا مع أنّه في القواعد ذهب إلى الحكم بلزوم التقارب في البلاد بلا احتمالٍ خلاف.

وأما الشهيد (ره) في الدروس، فقد قطع بلزوم تقارب البلاد في الرؤية؛ ولم يميل إلى غيره أصلاً حيث قال: والبلاد المتقاربة كالבصرة وبغداد متحدّ؛ لا كبغداد ومصر؛ قاله الشيخ؛ ويحتمل ثبوت الهلال لمن في البلاد الغربية، برؤيته في البلاد الشرقية، وإن تباعدت؛ للقطع بالرؤية عند عدم المانع - انتهى.

وهذا كلامه، كما ترى ينادى صريحاً بلزوم التقارب؛ وأما احتمال ثبوت الهلال في المغرب برؤيته في المشرق، فليس من باب الميل إلى اتحاد البلاد شرقاً وغرباً؛ وإلاّ لما خصّ بالبلاد الغربية بل لأنّ القمر إذا رُئي في البلاد الشرقية، رُئي في غالب البلاد الغربية؛ كما فضلنا سابقاً؛ لاتّحاد أفق الرؤية في مطلعه ومغربه في ذلك؛

فغالب البلاد الغربية متحد الأفق في طلوع القمر مع البلاد الشرقية المرنّج فيها القمر؛ ولا عكس. ولعلّ من نسب إليه ذلك، لم يطالع نفس الدروس؛ واكتفى بما نقله

صاحب الجواهر (قده) من كلامه بعد ذكر الأدلة التي أقيمت على خلاف مذهب المشهور حيث قال :

و لعله لذا قال في الدروس، بعد نسبة ما في المتن إلى قول الشيخ: ويحتمل ثبوت الهلال في البلاد المغربية برؤيته في البلاد الشرقية، وإن تباعدت؛ للقطع بالرؤية عند عدم المانع - انتهى.

و أنت بأدنى تأمل تعرف: بأن صاحب الجواهر (ره) أخطأ في إسناد هذه النسبة إلى الشهيد (قده)؛ ولو بلفظ لعل الدال على الترجي و الاحتمال، ولم يفهم مغزى مراده. الشهيد (ره) لم يذهب إلى الميل باتحاد البلاد في الحكم بثبوت الشهر؛ بل كان بصدد بيان الآفاق المتحدة موضوعاً؛ فذهب إلى اتحاد البلاد الغربية في مطالع القمر، إذا طلع في البلاد الشرقية. وأين هذا من ذاك؟

تبصرة: إن العلامة في التذكرة و القواعد، و الشهيد في الدروس، فرعوا على المبنى المشهور، من عدم كفاية رؤية بلد للبلاد المتباعدة فروعاً؛ ونحن نذكرها بلفظ الدروس:

منها: ما لو رأى الهلال في بلد، و سافر إلى بلد آخر يخالفه في حكمه؛ انتقل حكمه إليه؛ فيصوم زائداً أو يفطر على ثمانية وعشرين؛ حتى لو أصبح مُعْتِداً، ثم انتقل، أمسك.

و لو أصبح صائماً للرؤية ثم انتقل، ففي جواز الإفطار نظر. (أي لو رأى الهلال مثلاً في ليلة الجمعة ثم سافر إلى بلد بعيد مشرقية، قد رُئي الهلال فيها ليلة السبت؛ أو بالعكس؛ صام في الأول واحداً و ثلاثين يوماً؛ ويفطر في الثاني على ثمانين وعشرين يوماً). و زاد في الجواهر:

بأنه لو أصبح مُعْتِداً، ثم انتقل ليومه، و وصل قبل الزوال أمسك بالنية و أجزاءه ولو وصل بعد الزوال مع القضاء، ولو أصبح صائماً للرؤية، ثم انتقل؛ احتل جواز الإفطار لانتقال الحكم؛ وعدمه لتحقيق الرؤية و سبق التكليف بالصوم - انتهى. ثم قال: كل هذه الفروع ساقطة على المختار من عدم لزوم الاشتراك في الآفاق. و أقاصح المستند (ره) فهو بعد ما ذكره على اختلاف البلدان في رؤية الهلال، وأنه راجع إلى طول البلاد من جهة واحدة، وإلى عرضها من جهتين قال: ثم الحق الذي لا محيص عنه عند

١- وهو الحاج مولى أحمد التراقي (ره) خائناً الأعلى من طرف الأُم أعني أبا أُم أم أمي فأبوه و هو الحاج مولى المهدي التراقي (ره) كان جدنا الأعلى من طرف الأُم أعني أبا أُم أم أمي (منه عن عنه)

الخبير كفاية الرؤية في أحد البلدين للبلد الآخر مطلقاً، سواءً كان البلدان متقاربين أو متباعدين كثيراً؛ لأنَّ اختلاف حكمها موقوف على العلم بأمرين، لا يحصل العلم بأحدهما البتة:

أحدهما: أن يُعلم أنَّ مبنى الصوم و الفطر على وجود الهلال في البلد بخصوصه؛ ولا يكفي وجوده في بلدٍ آخر؛ وأنَّ حكم الشارع بالقضاء بعد ثبوت الرؤية في بلدٍ آخر، لدلالته على وجوده في هذا البلد أيضاً. وهذا مما لا سبيل إليه.

لَمْ لا يجوز أن يكفي وجوده في بلدٍ لسائر البلدان أيضاً مطلقاً. وثانيهما: أن يُعلم أنَّ البلدين مختلفان في الرؤية البتة؛ أي يكون الهلال في أحدهما دون الآخر؛ وذلك أيضاً غير معلوم؛ إذ لا يحصل من الاختلاف الطولي و العرضي إلا جواز الرؤية، ووجود الهلال في أحدهما دون الآخر؛ وأما كونه كذلك البتة فلا؛ إذ لعله خرج القمر عن تحت الشعاع قبل مغربيهما؛ وإن كان في أحدهما أبعد من الشعاع من الآخر.

و العلم بحال القمر، وأنه في ذلك الشهر بحيث لا يخرج عن تحت الشعاع في هذا البلد عند مغربه؛ ويخرج في البلد الآخر غير ممكن الحصول؛ وإن أمكن الظن به؛ لابتناؤه على العلم بقدر طول البلدين وعرضهما وقدر بُعد القمر عن الشمس في كلٍّ من المغربين، ووقت خروجه عن تحت الشعاع فيهما والقدر الموجب للرؤية من البعد عن الشعاع.

ولا سبيل إلى معرفة شيء من ذلك إلا بقول هَيَوِيٍّ واحدٍ، أو متعدّدٍ راجع قول راصدٍ أو راصدين يمكن خطاء الجميع غالباً. وبدون حصول العلم بهذين الأمرين، لا وجه لرفع اليد عن إطلاق الأخبار أعمومها.

فإن قيل: المطلقات إنما ينصرف إلى الأفراد الشائعة، وثبوت هلال أحد البلدين المتباعد كثيراً من الآخر نادراً جداً.

قلت: لا أعرف وجهاً لنُدْرته؛ وإنما هي يكون لو انحصر الأمر في الثبوت في الشهر الواحد؛ ولكته يُقَيّد بعد الشهرين وأكثر أيضاً؛ وثبوت الرؤية بمصر في بغداد، أو ببغداد لطوس، أو للشام في اصفهان ونحو ذلك بعد شهرين أو أكثر ليس بنادر؛ لتردد القوافل العظيمة كثيراً. انتهى.

و هذا كما ترى أنه (ره) أناط حكم المشهور بالعلم بكبرى المسألة، و العلم بصغرها.

أما الكبرى، فهو لزوم وجود الهلال في بلد بخصوصه، وعدم كفاية وجوده في بلد آخر.

وأما الصغرى فهو العلم باختلاف البلدان في الرؤية، أي العلم بكون الهلال في أحدهما دون الآخر.

ثم أنكر كلنا المقدمتين؛

بأنه لا سبيل إلى إثبات الكبرى؛ ولا يمكن الالتزام بأن الشارع أنط مبنى الصوم والفطر على وجود الهلال في بلد بخصوصه، لا في بلد آخر.

وأنه لا سبيل إلى إثبات الصغرى؛ لأنَّ الهلال إذا رُئي في بلد، لا يحصل لنا العلم بعدم كونه في البلد المتباعد؛ لأنَّ العقل يحكم بجواز عدمه في بلد آخر، ولا يحكم بعدمه بتأ؛ لما بين من الجهات المختلفة الدخيلة في رؤية الهلال الموجبة لصعوبة الحكم بعدمه في بلد آخر عند عدم رؤيته.

ثم رتب على عدم العلم بحصول هذين الأمرين، تحكيم الاطلاقات والعمومات الواردة؛ وعدم جواز رفع اليد عنها. انتهى ما أردنا إيراده من كلامه.

أقول: أما العلم بكبرى المسئلة، فهو الجمع بين الأخبار المستفيضة بين الخاصة والعامة الدالة على لزوم الرؤية في دخول الشهر؛ والأخبار الدالة على لزوم القضاء بعد ثبوت الرؤية في بلد آخر؛ كما اعترف به العلامة في التذكرة.

وهذا الجمع كما نذكره انشاء الله تعالى، بنحو الحكومة، لا التعارض؛ لأنَّ أخبار وجوب القضاء بعد ثبوت الرؤية في بلد آخر، حاكمة على الأخبار الأول الدالة على لزوم الرؤية بحيث إنها تحكم عليها بتوسيع دائرة الرؤية، وأنها غير مختصة برؤية أهل البلد؛ بل الرؤية أعم من رؤيتهم ورؤية غيرهم. وبهذا نلتزم بأنَّ الحكم بالقضاء بعد ثبوت الرؤية في بلد آخر؛ لدلالته على تحقق الرؤية في هذا البلد تنزيلاً؛ بعد ما سنبتن بما لا مزيد عليه، من عدم تسليم عموم خبر أو إطلاقه في هذا المورد؛ وأنَّ ما ظاهره العموم أو الإطلاق منصرف إلى الأفراد الشائعة؛ وهي البلدان المتقاربة.

وأما أفاده من عدم عرفان وجه لندرة الحكم للبلدين المتباعدين، فستعرف أنه غير مقبول؛ مضافاً إلى جهات أخرى، عقلية و نقلية مانعة من قيام المطلقات على إطلاقها.

وأما العلم بصغرى المسئلة، فإننا لاندعى العلم بعدم وجود الهلال في الآفاق البعيدة؛ بل ندعى العلم بوجوده في الآفاق القريبة المتحدة كما بينا سابقاً؛ وبهذا نلتزم

باتحاد الحكم فيها.

وأما الآفاق البعيدة، فنحكم بعدم وجود الهلال فيها بالأصل.
وهذا الأصل وإن لم يثبت به الموضوع الموجب للحكم الشرعي؛ لكنه يثبت به
عدم ثبوت الحكم الشرعي المترتب على نقيضه من الصيام و الفطر؛ فلا نحكم بهما
للاستصحاب.

مضافاً إلى الأخبار الواردة الدالة على وجوب إبقاء الشهر، إلى أن يرى الهلال
أو يتم ثلاثين.

والعجب، أنه لم يمتنع بعدم الحكم وإطلاقة عند الشك في الموضوع؛ وهذا
لا مجال له عند الخبر بالقواعد.

وأما صاحب الوافي - قدّه - فقال: والظاهر أنه لا فرق بين أن يكون ذلك البلد
المشهد برؤيته فيه من البلاد القريبة من هذا البلد، أو البعيدة عنه؛ لأن بناء التكليف على
الرؤية، لا على جواز الرؤية و لعدم انضباط القرب و البعد لجمهور الناس، و لإطلاق
اللفظ.

فما اشتهر بين متأخري أصحابنا من الفرق؛ ثم اختلافهم تفسير القرب و البعد
بالاجتهاد، لا وجه له ما انتهى.

أقول: إن بناء التكليف على نفس الرؤية مسلم، ولكن لا نسلمه بالجملة، كما
اعترف به هو (ره) وحكم باتحاد جميع البلدان مع عدم الرؤية إلا في بعضها.
وأما مناط التكليف على جواز الرؤية بعد تحقق رؤية ما، فلحكومة أخبار
القضاء على أخبار لزوم الرؤية بتوسيع دائرة الرؤية كما عرفت.

و عدم انضباط القرب و البعد للجمهور، لا يوجب رفع اليد عن الحكم؛ بل
حالهما كسائر الموضوعات غير المنضبطة فلا بدّ من الرجوع إلى أهل الخبرة، وعند عدم
التمكن، إلى الأصول الموضوعية.

و الشهرة بين متأخري الأصحاب من الفرق، لا تدلّ على عدم اشتها الفرق بين
مقدميهم؛ بل الأمر كذلك، لبنائهم على الرؤية، و الحكم بالثبوت في البلاد غير
المرثي فيها الهلال، التي يصل إليها الخبر من الخارج عادة.

و لم يُعرف منهم الحكم في البلاد المتباعدة غير المرثي فيها الهلال، التي
لا يصل إليها الخبر، إلا بعد أزمنة طويلة بحسب ذلك العصر.

و لو كان بنائهم على ترتيب أحكام الثبوت فيها، لتقلل إلينا يقيناً؛ لأنّ الصيام و

الفطر، في رمضان ليسا من الأمور الخفية، لرجوعهما إلى مجتمع أهل البلد.

و اختلافهم في تفسير القرب و البعد بالاجتهاد، كاختلافهم في غالب موضوعات الأحكام سعة و ضيقاً، لادخل له في الحكم.

ثم وجه هذا الحكم المشهور، ما سنبين من انصراف الاطلاقات الواردة إلى الأفراد الشائعة.

وأما صاحب الجواهر - قدّه - الذاهب إلى عدم لزوم الاشتراك في البلدان، بناءً على عدم الاختلاف في المطالع في الرُّبُع المَسْكُون؛ فيما قدّمنا لك من المقدمات العلميّة، تعرف أنّ ما ذهب إليه غير مقبول.

وأما السيّد الحكيم قدّه، فقال في مستمسكه:

أقول: لأجل أنّه لا ينبغي التأمل في اختلاف البلدان في الطُّول و العرض، الموجب لاختلافها في الطلوع و الغروب، و رؤية الهلال و عدمها؛ فمع العلم بتساوي البُلْدَيْن في الطُّول، لا إشكال في حجّة البيّنة على الرؤية في أحدهما لإثباتها في الآخر.

و كذا لورثي في البلاد الشّرقيّة، فإنّه ثبت رؤيته في الغربيّة بطريق أولى.

أما لورثي في الغربيّة، فالأخذ بإطلاق النّصّ غير بعيد، إلّا أن يُعلم بعدم الرؤية؛ إذ لا مجال حينئذٍ للحكم الظّاهريّ؛ ودعوى الانصراف إلى المتقاربين غير ظاهرة.

نعم يحتمل عدم إطلاق النّصّ بنحو يشمل المختلفين، لوروده من حيث تعميم الحكم لداخل البلد و خارجها لا من حيث تعميم المختلفين و المتفقين؛ لكنّ الأوّل أقوى.

انتهى.

أقول أولاً: إنّ ما أفاده من عدم الإشكال في حجّة البيّنة على الرؤية في أحدهما لإثباتها في الآخر فيما إذا تساوى البُلْدَان في الطُّول على إطلاقه محلّ إشكال، بل منع؛ لما عرفت بما لا مزيد عليه:

من أنّ الطُّول و العرض، كليهما دخيلان في مطالع القمر.^١

فأبجاً ثناً في المقدمات، تُغنيك عن البحث ههنا.

و ثانياً، و بهذا المناط يُشكل أيضاً بل يُمنع، بأولويّة الحكم بثبوت الرؤية في

١ - فيمكن أن يكون البلدان متساويين طولاً و مختلفين عرضاً على حدّ يرى الهلال في أفق قليل العرض ولا يرى في آخر كثير العرض. (منه عفى عنه)

البلاد الغربية فيما إذا رُئِيَ في البلاد الشرقية.

نعم لا إشكال فيه في الجملة؛ وهو فيما إذا كانت البلاد متحدة طولاً، مع اختلاف يسير في العرض.

و ثالثاً، إنَّ حكمه بعدم البعد عن الأخذ بإطلاق النَّصِّ فيما رُئِيَ في البلاد الغربية، لإثباته في البلاد الشرقية محلّ منع؛ لأنَّ انصراف التّصوص في الإطلاقات الواردة ممّا لا محيص عنه.

و بذلك يخرج المختلفان من حيز الحكم؛ ولا ينافي هذا من حيث تعميم الحكم لداخل البلد وخارجه.

ثمَّ إنَّ عدم ذكر الاختلاف في هذه المسئلة في كلمات أكثر المتقّمين، ليس إلاًّ لا تفاههم على أنَّ الرؤية الكاشفة عن وجود الهلال فوق الأفق، شرط في الحكم بدخول الشَّهر في البلد الذي رُئِيَ فيه الهلال، مع ما يقاربه من البلاد.

فحكموا جميعاً، طبقاً للروايات الواردة، على أنَّ الدّخيل هو الرؤية؛ ويُستند عدم الرؤية لامحالة في البلاد المتقاربة، المتحدّة الآفاق، إلى مانع كالجبال والسُّحب والأبخرة والرياح وما شابهها.

وأما البلاد المتباعدة، فحكمهما أيضاً دائر مدار الرؤية؛ متى رأى أهلها الهلال حكموا بدخول الشَّهر وإفلا.

فحكمهم بأنَّ الرؤية الكاشفة شرط في دخول الشَّهر كافلاً لجميع هذه الموارد.

هذا مع ما في صحيح مُسلم^١ عن يحيى بن يحيى ويحيى بن أيّوب وقتيبة وابن حجر؛ قال يحيى بن يحيى:

أخبرنا، و قال الآخرون: حدّثنا، إسماعيل وهو ابن جعفر عن محمّد، وهو ابن أبي حرملة، عن كريب: أنَّ أُمّ الفضل، بنت الحارث بَعَثَتْهُ إلى معاوية بالشَّام. قال: فقدمتُ الشَّام، فقضيتُ حاجتها، واستهلَّ عُلَيّ رمضان، وأنا بالشَّام، فرأيتُ الهلال ليلة الجمعة؛ ثمَّ قدمتُ المدينة في آخر الشَّهر؛ فسألني عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ثمَّ ذكر الهلال فقال: متى رأيتم الهلال؟ فقلتُ: رأيناه ليلة الجمعة.

فقال: أنتَ رأيته؟ فقلتُ: نعم، ورأه الناس، وصاموا وصام معاوية.

فقال: لكنّا رأيناه ليلة السَّبت. فلا تزال نصوص حتى نكمل ثلاثين أونراه.

فقلت: أولا تكتفى برؤية معاوية وصيامه؟

فقال: لا، هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم.

وشك يحيى بن يحيى في نكتفى أو تكتفى - انتهى.

وأوردها العلامة في التذكرة في جملة ما استدلت به على ما ذهب إليه الشيخ - قدس -

في المبسوط، من لزوم الاشتراك في البلدان.

وأوردها البيهقي أيضاً في سنته^١.

وهذا ظاهر بأن البلاد البعيدة حكمها غير حكم البلاد القريبة بالنسبة إلى البلدة

التي رُئي فيها القمر ولكن البيهقي قال في آخر كلامه:

ويحتمل أن يكون ابن عباس أراد ما روى عنه في قصة أخرى: أن النبي صلى

الله عليه (وآله) وسلم أمده لرؤيته أو تكمل العدة ولم يثبت عنده رؤيته ببلد آخر

بشهادة رجلين، حتى تكمل العدة على رؤيته؛ لانفراد كريب بهذا الخبر؛ فلم يقبله -

انتهى.

أقول: وهذا الاحتمال غير مقبول؛ كما صرح به في الجوهر النقي المطبوع بذيل

هذا الكتاب:

بأن قول ابن عباس: لا؛ حين قال له كريب: أولا تكتفى برؤية معاوية؛ يُبعد

هذا الاحتمال - انتهى.

فإذن هذه المسئلة، مبحوث عنها في لسان المتقدمين، ووردت فيها هذه

الرواية العامة بأسناد مختلفة؛ وإن لم تكن دليلاً لنا، لعدم العلم باستناد المشهور إليها؛

لكن تدلنا على وجود البحث حول هذه المسئلة في أول زمان الفقه؛ وهو زمان

ابن عباس الذي كان يأخذ علم الفقه والتفسير، من مولانا علي بن ابي طالب أمير -

المؤمنين، عليه صلوات الله والملائكة المقربين.

وأما الاستدلال بإطلاق الأحاديث الواردة في ذلك؛

فالأول: قول الصادق عليه السلام في صحيح منصور بن حازم: فإن شهد

عندك شاهدان مرضيان بأنهما رأياه فاقضه.

والثاني: صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام؛ أنه قال

فيمن صام تسعة وعشرين قال: إن كانت له بينة عادلة على أهل مصر؛ أنهم صاموا

ثلاثين على رؤيته، قضى يوماً.

والثالث: صحيحة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام؛ أنه سُئل عن اليوم الذي يُقضى من شهر رمضان. فقال: لا تقضه، إلا أن يثبت شاهدان عادلان من جميع أهل الصلوة، متى كان رأس الشهر؛ وقال: لا تصم ذلك اليوم الذي يُقضى، إلا أن يقضى أهل الأمصار؛ فإن فَعَلُوا، فُضِّصَهُ.

الرابع: صحيحة إسحق بن عمار؛ قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن هلال رمضان، يَغْمُ علينا في تسع وعشرين من شعبان؛ فقال: ولا تَصُمه، إلا أن تراه؛ فإن شهد أهل بلدٍ آخر، أنهم رأوه فاقضه.

الخامس: صحيحة عبدالرحمن بن أبيعبدالله؛ قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام، عن هلال رمضان يَغْمُ علينا في تسع وعشرين من شعبان. فقال: لا تَصُم، إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلدٍ آخر، فاقضه.

بيان ذلك: أنَّ في جميع هذه الروايات، حُكْم بإطلاق وجوب القضاء؛ و الإطلاق دليلٌ على العموم.

فتدل على وجوب القضاء لكل بلدة لم يَرِ أهلها الهلال، إذا قامت البيّنة من أي بلدة رُئي فيها الهلال؛ بلا فرق بين الآفاق القريبة والبعيدة.

وحيث لا قضاء إلا لمن ترك الصَّيام الواجب، فالصَّيام واجب لأهل جميع البلاد، إذا رُئي الهلال في بلدة واحدة من جميع العالم، فالرؤية الإجمالية سببٌ لدخول الشهر في جميع الشهور لعدم الفصل بين شهر رمضان وغيره والإطلاقات هي عمدة الأدلة التي ذكرها في المقام.

والحق أنَّ هذه الإطلاقات، لا تقصر عن سائر الإطلاقات الواردة في أبواب الفقه؛ لولا الانصراف والقرائن العقلية والنقلية، الموجبة لحصر المفهوم في بعض أفراد ما ينطبق عليه.

وهذه الموانع بأسرها موجودة في المقام.

أما القرينة العقلية، فهي إنا نعلم أنَّ ساكني نصف قطر العالم، لا يرون الهلال، بعد خروجه عن تحت الشعاع دائماً.

فإذن تشريع الأحكام المترتبة على الرؤية؛ ثمَّ عدم تنجزها بتأ؛ بعدم تحقق الرؤية خارجاً لغو، غير صادر من الحكيم.

لأنَّ فائدة تشريع الحكم في مقام الجعل والإنشاء، إمكان تنجزها في الجملة؛ بالعلم والقدرة وسائر الشرائط العامة للتكليف.

وإلا فالحكم المجهول في عالم الإنشاء، غير القابل للتجيز، بعدم تحقق ما يوجب تنجزه دائماً، عيبٌ محضٌ.

و أنت ترى أن أظهر مصاديق هذا الحكم العقلي الذي ذكرناه، هو الحكم بوجود الصيام أداءً المترتب على الرؤية، بالنسبة إلى نصف العالم، مع عدم إمكان تحققها؛ بمجرد تحققها في القطر الآخر.

فإن قلت: إن من شرائط الوجوب، تحقق الرؤية؛ فحيث إن في هذا القطر لم يتحقق؛ لم يتحقق التكليف بالصيام؛ فأى محذور فيه؟

قلت: أولاً، إنا نعلم علماً يقينياً أن القمر خرج عن تحت الشعاع بالحساب في نقطة من نقاط العالم فرآه كثير من أهالي تلك النواحي والبلاد، وإن لم يصل الإخبار برؤيتهم إلى هذا القطر إلى الأبد؛ فالرؤية في الجملة قطعية؛ والعلم بها حاصل؛ والإخبار بها ليس شرطاً للموضوع.

فإذن يصير أهل هذا القطر مشمولاً للحكم، لتحقيق الموضوع.

و محصل الكلام، إن سُلِمَ تحقق الرؤية، فالحكم ثابتٌ وغير معقول؛ ومع عدم معقوليته حيث لاحكم ولا تشريع، فالقضاء غير معقول.

وثانياً، حكم الشارع بوجوب القضاء، يوجب تقلب الحكم على المسلمين؛ لما ذكرنا من أن ساكني نصف القطر لا يرون الهلال دائماً.

فلوحكم الشارع على المسلمين في أقطار العالم، وجعل صومهم على الرؤية؛ وعند عدم الرؤية حكم البيّنة بعد ستة أشهر، أو تسعة أشهر أو سنة؛ على أن في البلدة الكذائية، في نقطة خاصة من المغرب مثلاً رُئي الهلال؛ فلا بد وأن يقضوا صيامهم جميعاً في نصف القطر؛

فهل هذا إلا قلب الحكم لجميع الأمة؟ فما معنى هذا التشريع؟ فهلاً حكم الشارع لهم بتقديم صيام يوم قبل الشهر، كي لا يعفوا في هذا المحذور؟ إن تشريع القضاء فيما لا يمكن الأداء للمكلف، لعدم إمكان العلم بالتكليف، تشريعاً عاماً للجميع، غير معقول؛ ولكن هذا التشريع بالنسبة إلى أفراد خاصة، أوفى بعض الأحيان، لا مانع منه.

فتشريع قضاء الصوم في البلاد المتقاربة للبلد المرئي فيه الهلال من هذا القبيل؛ وأما بالنسبة إلى الجميع فغير صحيح.

ولذلك ترى أن الشارع جعل الثلاثين بدلاً للرؤية في جميع الأزمنة والأمكنة؛ وذلك في روايات كثيرة، أوردها الحرّفي الوسائل، والنوري في المستدرک، بأن

المدار في صيام شهر رمضان على تحقق الرؤية أو إتمام ثلاثين يوماً؛ كما في صحيحة إسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال: في كتاب علي عليه السلام: صُم لرؤيته وأفطر لرؤيته، وإياك والشك والظن؛ فإن خفي عليكم، فائتموا الشهر الأول ثلاثين.

و أما القرينة الثقلية، فهي الأخبار الواردة من الفريقين، لعلها تبلغ حد التواتر، بإناطة الصيام والفطر بالرؤية.

و نحن التزمنا بحكومة الأخبار الواردة الدالة على وجوب القضاء، على هذه الأخبار، بجعل سعة دائرة الرؤية بالنسبة إلى الآفاق القريبة؛ و أما الآفاق البعيدة تكون على حالها، يلزم تحقق الرؤية فيها.

إن قلت: ما الفرق بين القريب والبعيد في ذلك؛ فظاهر الأخبار تحكيم البيئة في القضاء مطلقاً فلا فرق في الحكومة بين القريبة والبعيدة.

قلت: هذا مساوق لرفع اليد عن الروايات الدالة على دخالة الرؤية بتاً، موجب لإهمالها وإبطالها.

و ذلك، لأننا نعلم أن في آخر كل شهر قمري؛ و هو الفصل بين الإحتراقين أوالمقارنتين، أعنى ٤٤ و ١٢ و ٢٩؛ أن القمر يخرج عن تحت الشعاع، ورثى في مكان ما؛ فلا بد و أن نلتزم بأحكام الصيام والفطر؛ فإذا سقطت الرؤية رأساً؛ وبطلت هذه الروايات المتظافرة المتكاثرة الدالة على دخالة الرؤية؛ و صار الشهر الهلالي المبدؤ بالرؤية، الشهر الحسابي المعلوم بالقواعد والحساب و هو ٤ دقيقة و ١٢ ساعة و ٢٩ يوماً.

و ابتدأه من خروج القمر عن تحت الشعاع.

ونحسب هذا المقدار، ثم هذا المقدار، وهلم جراً إلى آخر الدهر؛ فنستريح من الاستهلال والرؤية والشهادة والبينة والقضاء وغيرها جميعاً.

مع أن القائد العظيم: نبينا الأعظم صلوات الله وسلامه عليه وآله، المتجلى في قلبه أنوار الملكوت والمؤيد بروح القدس، حسم مادة النزاع، وحل هذا المشكل، وقلع أساس هذه التخييلات الواهية إلى يوم القيمة، بقوله المعجز عند أهل التحقيق: صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته. و شرط الرؤية في جميع الأمكنة.

والظاهر من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم، جعل الرؤية على نحو

الموضوعية، لا الكاشفية الصرفة، والطريقة المحضة.

فلا بد وأن تبنى وتلتزم على الرؤية.

فإذن ربما يكون الشهران أو أكثر على التوالي، تسعة وعشرين؛ وربما يكون الشهران أو أكثر كذلك ثلاثين، على حسب الرؤية.

فلو كانت الرؤية في ناحية ما كافية للحكم بدخول الشهر في جميع التواحي والأصقاع، لم يبق مجال لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته؛ ولَبَطَلَ الشهر التسعة والعشرون والثلاثون الهلالي المبدؤ بالرؤية؛ وصار الشهر شهراً حسابياً وهو ٤٤ دقيقة و ١٢ ساعة و ٢٩ يوماً؛ أو شهراً وسطيّاً.

كما عليه الملاحظة الإسماعيلية؛ حيث جعلوا مدار الشهر على هذا المقدار^١. ولأجل عدم اختلال في عدد الشهور، وضبط الحساب عند العاقبة، جعلوا شهراً واحداً ثلاثين، ثم آخر تسعة وعشرين، ثم تسعة وعشرين، فهلمّ جراً. ولأجل دخالة المقادير الجزئية الخارجة عن هذه الضابطة، جعلوا كبائس على النهج الذي عرفت في المقدمات.

ثم وَضَعُوا حديثاً، نسبوه إلى إمامنا الصادق عليه السلام: رابع رجبكم غرة الصيام^٢. وهذه الضابطة لا تنطبق على الأشهر الهلالية دائماً؛ بل تنطبق عليها تارة، ولا تنطبق أخرى وأما على الأشهر الحسابية، فصحيحة هي، وكل ما تريد أن تجعل لها نظيراً مثل قولك: رابع شعبانكم غرة السؤال، ورابع رمضانكم غرة ذى القعدة؛ وقس على هذا.

وكذلك وَضَعُوا حديثاً، بأن يوم نحركم ويوم صومكم واحد.

وهذه القاعدة أيضاً صحيحة على الأشهر الوسطية، دون الهلالية الرؤية؛ فقد تنطبق عليها وقد لا تنطبق.

١- قد تقدم الكلام على أن مدار الأرياج ومبناها على الوسطى لا غير ثم يستخرج منها بعد محاسبة التعديلات أهله الشهور ومقاديرها وهذا لا يختص بفرقة دون أخرى لكن الملاحظة اكتفوا بالشهور الوسطية على هذا النهج ثم جعلوا المحرم ثلاثين والصفر تسع وعشرين وهكذا وصحّحوا باقي المقدار بجعل كبائس (منه عفى عنه).

٢- كما نسب نظماً أوسجعاً إليه صلى الله عليه وآله وسلم، قال في الخطب سيد العرب: يوم صومكم رابع رجب. (منه عفى عنه).

لأننا إذا حسبنا المحرم ثلاثين، والصفرة تسعة وعشرين، ثم الربيع الأول ثلاثين والربيع الآخر تسعة وعشرين، وهكذا؛ يصير يوم أول رمضان الذي هو أول يوم الصيام، ويوم العاشر من ذي الحجة الحرام، وهو يوم التحرر واحداً بحسب أيام الأسبوع. مثلاً إذا كان الأول جمعة، يصير الثاني جمعة؛ وإذا كان الأول سبتاً، يصير الثاني سبتاً أيضاً.

وبما ذكرنا لك يظهر أمور:

الأول، أن الرؤية التي هي كاشفة عن وجود الهلال فوق الأفق، جعلت موضوعاً لدخول الشهر على وجه الموضوعية والصفية.

الثاني، أن الرؤية جزء الموضوع لدخول الشهر، والجزء الآخر هو وجود الهلال الثابت بنفس هذه الرؤية؛ وإلا لتحقق الدخول، ولو بعد إحراز الخلاف وتبين الخطأ؛ وهذا ممّا لا سبيل إليه.

الثالث، لا يمكن جعل الرؤية كاشفة صرفة، وطريقاً محضاً إلى خروج القمر عن تحت الشعاع، كما لا يمكن أن يكون طريقاً محضاً إلى كون الهلال فوق الأفق؛ لعدم مساعدة الأدلة.

فلذلك لا يمكن نيابة العيون المسلمة، والآلات الرصدية، وحساب المنجمين الخبيرة بالزيجات المستخرجة، عن الرؤية؛ ولا تكفي هذه للحكم بدخول الشهر، وإن ثبت بها كون القمر خارجاً عن تحت الشعاع، أو موجوداً فوق الأفق يقيناً.

الرابع، أن ما جعل بدلاً للرؤية هو تمام ثلاثين لا غير. فلذلك لا يمكن الحكم بعدم دخول الشهر، في ليلة الثلاثين، برؤية الهلال يوم الثامن والعشرين؛ أو الحكم بدخوله في ليلة الثلاثين، برؤيته في الليلة القادمة، مرتفعاً عن الأفق، بمقدار أزيد من غاية الارتفاع الممكن في الليلة الأولى من الشهر، بجعل الرصد والمحاسبة.

وغير هذه من الفروع المتصورة.

كل ذلك، لدخالة الرؤية على وجه الموضوعية الظاهرة، من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته.

ومن الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت سلام الله عليهم أجمعين.

هذا مع مانرى من التزام الأصحاب والتابعين والائمة عليهم السلام، بنفس

الرؤية؛ بلا تعدي عنها.

الخامس، الشهر الشرعي هو المبدؤ برؤية الهلال فوق الأفق المحلى أوما يقاربه؛

حول رؤية الهلال ٦٨
فلأيفيدنا الشهر القمري الحسابي، ولا الشهر القمري الوسطي، ولا الشهر القمري الهلالي
الفلكي.

أما الانصراف إلى الآفاق القريبة فمما لابد منه لالوجود القدر المتيقن في مقام
التخاطب، كما شرط عدمه صاحب الكفاية قده في باب الأخذ بالإطلاق، وجعله إحدى
مقدمات الحكمة؛ حتى يقال: إن الإطلاقات شاملة للقدر المتيقن في مقام التخاطب و
غيرها؛ ونحن نأخذ بها في جميع فنون الفقه، مع أن في كل منها، قدراً متيقناً بلا
إشكال، والأيلزم فقه جديد.

ولا للإغراء بالجهل، والإلقاء في الخطر والمفسدة؛ لو كان المراد الواقعي للمتكلم
خلاف ما يفيد من ظاهر كلامه من الإطلاق، بدون نصب قرينة على التقييد؛ حتى يقال:
إن هذا كلام خالي عن السداد؛ للقاعدة الدارجة بين الموالى والعبيد في الأخذ بالإطلاق،
بدون انتظار مطلق لمجئ القرينة على التقييد.

ولا لإجل الشك في سعة المفهوم وضيقه، لغة أو عرفاً، كما في لفظ الماء
المشكوك صدقه على ماء الزاج والكبريت، مع أنه من أظهر المفاهيم العرفية، كما صرح
به الشيخ الأنصاري قده. حتى يقال: إن ما نحن فيه ليس من هذا القبيل.

بل لأجل صدق المطلق على صنفه الخاص بحسب الفهم العرفي؛ في ظرف
خاص بالشرائط المخصوصة والكيفيات والقرائن المحفوفة التي اختصت بهذا المورد؛
وإن لم تكن في موارد أخرى.

بيان ذلك: أن أسماء الأجناس موضوعاً لنفس الطبايع بنحو اللا بشرط
المقسمي؛ المعبر عنه في لسان المشهور بالطبيعة المهملة، فلا يتكفل اللفظ إلا هذا
المعنى.

فإن أراد المتكلم نفس هذا المعنى فهو؛ وإن أراد الطبيعة المطلقة أو المقتدة، فلا
بد وأن ينصب قرينة على مراده.

والغالب أن قرينة التقييد تكون بإيراد شيء في الكلام.

بخلاف قرينة الإطلاق، فإنها تكون بالسكوت، وعدم إيراد شيء في الكلام
دالاً على خصوصية من خصوصياته.

فإذن لابد وأن ننظر إلى جميع خصوصيات المقامات، وحال المتكلم الأمر، و
حال المخاطب، وكيفية الحكم والظروف التي ألقى فيها الحكم، والظروف التي قابله
لإتيان الأمور به فيها، وسائر القرائن المحفوفة؛ حتى يتبين مقدار سعة دائرة دلالة هذا

السكوت على ما ينطبق عليه المفهوم.

وهذا أمرٌ عرفيٌّ وجدانيٌّ، يكون تحت إدراك الإنسان بما أنه مدركٌ للحقائق العرفية وجداناً، بالذوق الدقيق، الذي لا يمكن أن يعارضه أو يزاوجه أيُّ شيءٍ. ويختلف بحسب المقامات والأحوال، كالقرائن الدالة على المجازات؛ لا يكاد ينحصر تحت عدٍّ، ولا ينضبط تحت ظابطةٍ.

إذا عرفت هذا فنقول: بعد ملاحظة تسجيل أذهان المجتمع الإسلامي على لزوم الرؤية في دخول شهر رمضان، أو إتمام ثلاثين؛ تبعاً لسنة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، والبناء عليها بلانكبير بين الفريقين؛ وبعد ملاحظة تباعد البلاد، بعضها عن بعض زماناً؛ خصوصاً في تلك الأزمنة، و عدم وصول الأخبار إلى الأقطار بشأ، أو وصولها بعد نصبٍ وتعِبٍ ومضى زمانٍ بعيد؛ إذا ألقى الامام عليه السلام: بأنه إذا شهد أهل بلدٍ آخر أنهم رأوه فافضه، لا يفهم العرف إلاّ البلدة القريبة، الذي يمكن جعل الرؤية فيه رؤيةً في بلده بالحكومة، وتوسيع دائرة الرؤية بالنسبة إليه بمناط اتحاد المكان من حيث وجود الهلال فوق الأفق، وأن المانع من الرؤية شيءٌ عارضٍ؛ كما أنه في البلدة الواحدة، إذا اتسعت شرقاً وغرباً، تحقق الرؤية في نقطةٍ منها كافٍ للحكم بالرؤية في حق الجميع. وذلك لمناط وحدة المكان خارجاً عند العرف.

فالإمام عليه السلام يريد أن يوسع دائرة اتحاد المكان في الرؤية بنحو الحكومة والاعتبار التشريعي، ولا يريد نقض قوله صلى الله عليه وآله وسلم: صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته.

وهذا الاعتبار بالنسبة إلى البلاد القريبة التي يكون القمر فيها فوق الأفق، له مجالٌ صحيحٌ عند العرف وأما بالنسبة إلى البلاد البعيدة التي لم يكن القمر فيها فوق الأفق، فهو بمنزلة هدم أساس الرؤية، وإنكارها من رأس؛ فلا يكاد يفهمه العرف.

مثلاً إذا قال الطبيب للمريض: اشرب دواءً فلانياً، ولا تجاوز عنه؛ فهل يمكن له أن يقول ثانياً اشرب أيّ دواء شئت، وخذ من الصيدلي أيّة حبة تريد؟ فلا يستحسنه الذوق السليم.

فإذن كلما أجاز الطبيب من دواءٍ ظاهره الإطلاق، بحمله العرف على الأدوية

المستقاربة للثواء المعين، مزاجاً خاصيةً.

و كما إذا قال المولى لعبده: انتنى بماعون من ماء السُّكْرِ؛ ثم قال له: لا بأس بأن تَصُبَّ عليه شيئاً من الماء القراح.

فيفهم العبد بالذوق الوجداني أن مايجوز له أن يَصُبَّ عليه، هو شيء قليل مما صدق عليه الماء القراح لا كلما يصدق عليه شيء من الماء القراح، وإن كان من الكثرة بمثابة لا يبقى معه مفهوم ماء السُّكْرِ في الماعون.

والإطلاقات الواردة في المقام من هذا القبيل؛ وتوسعة دائرة الأمكنة التي يمكن أن يُستفاد من الإطلاق، هي الأمكنة التي يقبل العرف بالحكومة التشريعي صدق الرؤية فيها؛

وهي الآفاق القريبة المتحدة مع بلد الرؤية في كون القمر فوق الأفق، والمانع من الرؤية وجود جبل أو غيم أو ما شابههما؛ بعين ما يراه من اتحاد البلدة الواحدة في نقاطها المختلفة، بتحقيق رؤية في نقطة منها، ووجود جبل أو غيم في سائر نقاطها.

وأما الآفاق البعيدة، فالحكومة فيها عند العرف بمنزلة إنكار أصل الرؤية وهدم أساسها.

فإذن لا يكاد يفهم العرف من الفاظ مصر، والبلد والبيئة، وجميع أهل الصلوة، الواردة في الإطلاقات بلدة المدينة المنورة بالنسبة إلى خراسان؛ أو حبشة بالنسبة إلى سمرقند البعيدة إحداهما عن الأخرى ستة أشهر، أو ستة زماناً.

ولا يمكن حمل قوله: قيام البيئة على أهل مصر، قيام البيئة من أهل مكة على أهل بخارا، أو أهل إسبانيا على أهل نيسابور مثلاً.

مع ما رأينا في عصرنا هذا، في أزمنة قريبة من الحال، أن أخبار مدينة قم في الصيام والفطر؛ لا تصل إلى مدينة طهران إلا بعد يوم أو يومين؛ وكذلك أخبار بغداد و سامراء لا تصل إلى التجف إلا بعد يومين أو أيام.

فكلامه عليه السلام بالنسبة إلى تلك الظروف، مع ارتكاز أذهان المجتمع، من دخالة الرؤية في دخول الشهر، لا يشمل إلا البلاد القريبة التي تصل الأخبار إليها، في أزمنة قريبة، بعناية وجود الهلال في آفاقهم، وأن جميع هذه النواحي ناحية واحدة من هذه الجهة.

فسعة دائرة نطاق الإطلاق لا يتجاوز عن هؤلاء. فهو عليه السلام كان بصدد بيان الحكم لهؤلاء، وبمقدمات الحكمة يستفاد الإطلاق لجميعهم؛ وهو المعبر عنه بالانصراف في هذا المقام.

والعجب من صاحب المستند - في مقام دفع الانصراف، اعترف بثبوت الهلال لأحد البلدين المتباعدين، إذا انحصر الأمر في الثبوت في الشهر الواحد؛ ولكنه انكر التدرج فيما تصل الأخبار بعد الشهرين وأكثر.

وقال: ثبوت الرؤية بمصر في بغداد، أو ببغداد لطوس، أو للشام في إصفهان، و نحو ذلك بعد شهرين وأكثر ليس بنادر؛ لتردد القوافل العظيمة فيها كثيراً. انتهى.

و ذلك، لأن ورود القوافل الكثيرة بعد شهرين، لا ينافي التدرج؛ لأن القوافل لا ترد إلى كل بلدة بلدة أولاً.

و الأمر لا ينحصر في البلاد التي تصل الأخبار إليها بعد شهرين أو أكثر ثانياً، لأن الحكم باتحاد الآفاق يوجب أن يكون جميع كرة الأرض في الحكم مساوياً؛ فإذا ربما يبعد بلدة عن بلدة بأكثر من سنة زماناً ولا تصل الأخبار إليها بتأخير فكيف يمكن إنكار التدرج؟

هذا مضافاً إلى أن نفس التدرج فقط ليست موجبة للانصراف؛ بل بضميمة سائر القرائن المذكورة التي لا يمكن إنكارها؛ وعمدتها ارتكاز أذهان الناس بلزوم الرؤية، وعدم مساعدة تحكيم أدلة القضاء لجميع البلاد؛ والقرائن العقلية التي ذكرناها.

هذه جملة ما أردنا أيرادها في مقام المنع عن إمكان العمل بالإطلاقات. وللمحقق البصير، والثاقد الخبير، غنى وكفاية.

وأما الاستشهاد بما روى في عدة روايات، في كيفية صلوة عيدي الفطر والأضحى؛ وما يقال فيها من التكبير، في قوله عليه السلام في جملة تلك التكبيرات:

أسألك بحق هذا اليوم، الذي جعلته للمسلمين عيداً؛

حيث إن الظاهر، أن المشار إليه في قوله عليه السلام، في هذا اليوم، هو يوم معين خاص، الذي جعله الله تعالى عيداً للمسلمين؛ لا أنه كل يوم ينطبق عليه أنه يوم فطر أو أضحى، على اختلاف الأمصار في رؤية الهلال، باختلاف آفاقها؛ مضافاً إلى أنه تعالى جعل هذا اليوم عيداً للمسلمين كلهم؛ لا لخصوص أهل بلد تقوم فيه صلوة العيد،

حتى ينتج على ضوءهما، أنَّ يوم العيد واحد لجميع أهل البقاع والأمصار على اختلافهما في الآفاق والمطالع؛ فلا يجدى شيئاً في المقام. و ذلك، لما بينا أنَّ لكل بقعة بقعة خاصة في العالم، ليلة مخصوصة و نهاراً مخصوصاً.

فكلما يمكن أن يتصور في العالم، آفاق مختلفة، وبقاع متفاوتة؛ يمكن أن يتصور دوائر أنصاف نهر متفاوتة فيمكن تصور ليالٍ كثيرة، و أيام كثيرة بعدد تلك أنصاف النهر. و ذلك لأنَّ الليل عبارة عن الظل المخروطي، في الطرف المقابل لطلوع الشمس من الأرض؛ الحاصل من شعاع الشمس على سطح الأرض. و هذا المخروط متحرك دائماً؛ لا يقف في لحظة أبداً.

فالليل يتحرك دائماً في جميع الأرض، بحسب طول البلاد؛ و لكل بقعة منها ليل خاص، غير ما لبقعة أخرى من الليل.

ولا فرق فيما ذكرنا بين ما إذا فرضنا حركة الشمس حول الأرض؛ كما في فرضية بطلميوس، و بين ما بين في محله اليوم من حركة الأرض حول نفسها، من دليل فاندول (فوكو) و لزوم الحركة الشديدة بما يبلغ مليار كيلومتر في الثانية، لو كانت الأرض ثابتة، و الشمس متحركة.

بخلاف ما لو كانت الأرض متحركة؛ فتلزم حركتها في كل ثانية خمسمائة متر. و هذه في النقاط الاستوائية التي تكون السرعة فيها أكثر.

و على كلا التقديرين لابد من الالتزام بهذا المخروط في الفضاء حول الأرض. أما على الفرضية القديمة فظاهر بأن الشمس لما كانت غير ثابتة في لحظة؛ بل متحركة حول الأرض دائماً؛ فتبع هذه الحركة، يتحرك الظل المخروطي حول الأرض. و أما على فرضية المتأخرين، فلأنَّ الأرض غير ثابتة في لحظة؛ بل متحركة دائماً حول نفسها؛ و الظل المخروطي ثابت، و الأرض تدور حول نفسها في هذا الظل؛

فتختلف بسبب هذه الحركة البقاع التي صارت مواجهة لضوء الشمس، المسماة بالبقاع النهارية؛ فتتميز عن البقاع التي صارت مواجهة لخلاف ضوء الشمس، المسماة بالبقاع الليلية.

فهذه البقاع تبدل دائماً؛ ففي كل آن يكون لبقعة جديدة، ليل جديد و نهار جديد.

والنتيجة واحدة على كلا التقديرين و كلتا الفرضيتين بالنسبة إلى حدوث الظل المخروطي الموجد لليل، فالليلة في طهران، غير الليلة التي فيما قبلها وما بعدها من البلاد طولاً؛

فاذن لابدّ وإما أن نلتزم بأن ليلة العيد مثلاً مجموع تلك الظلمة، في دور كامل أرضي، يبلغ أربع وعشرين ساعة؛ و لكل بقعة حدّ خاصّ و تعيين مخصوص من تلك الظلمة؛

فليلة العيد في طهران، قدرّ خاصّ من جميع الليال الطويل؛ وكذا نهار العيد المتعقب بالليل، قدرّ خاصّ من مجموع نهار العيد البالغ أيضاً أربع وعشرين ساعة؛ وإما أن نلتزم بأن ليلة العيد ليست أمراً جزئياً، ومصادفاً خارجياً مشخّصاً؛ بل أمر كليّ ينطبق على مصاديق عديدة؛ و لكل بقعة؛ يوجد فردّ من هذا الكليّ بمجرد غروب الشمس فيها، إلى أن تطلع؛ كما أنّ النهار أمر كليّ، يوجد لكل بقعة فردّ منها بمجرد طلوع الشمس فيها، إلى أن تغرب.

فاذن ليس العيد يوماً خاصاً محدوداً بين النقطتين المشخصتين؛ حتى يمكن الاستشهاد بها في المقام؛ بل على ضوء هذا البيان؛ يوم طويل جزئيّ له تعيّنات كثيرة؛ أو يوم قصير كليّ له أفراد عديدة حسب تعداد التواحي والأصقاع في جميع أقطار الأرض. فعلى هذا يكون المراد من قوله عليه السلام: من هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً، هذا اليوم الطويل الذي لكل بلد سهم خاصّ منه؛ أو لكليّ الذي لكل بلد فردّ خاصّ منه.

فكيف يمكن أن يستشهد به لتشخص اليوم في جميع العالم الملازم لاتحاد جميع الآفاق في ذلك؟

وعلى هذا البيان تبين أيضاً، أنّ الكريمة الواردة في ليلة القدر، وأنها خير من ألف شهر وأنّ فيها يفرق كل أمر حكيم، وتكتب فيها البلايا والمنايا والأرزاق أيضاً كذلك.

فجميع الأيّام والليالي في السنة، كيوم عاشوراء، وعيد الأضحى، والتّصف من رجب، وشعبان وعيد الغدير: الثامنة عشر من ذي الحجة، ولياليها من هذا القبيل. فاذا ثبت أنّ الأيّام ولياليها، جزئيات طويلة الأمد، أو كليّات منطبقة على مصاديقها الخاصة، المعيّنة، وأقدار خاصة في الكثير، كالصّاع من الصّبرة؛ فأى مانع

من الالتزام بها في كل ناحية بحسبها على ميزان رؤية الهلال؟ غاية الأمر بصير امتداد دائرة هذا الليل والنهار أوسع؛ وأتى ضير فيه؟

ومما ذكرنا ظهر أن ذهاب المشهور إلى الحكم بلزوم اشتراك البلدان في الآفاق في رؤية الهلال، ليس إلا من جهة الموازين العلمية، والروايات الواردة في المقام الدالة بالحكومة على دخول الشهر في كل بلدة بمجرد رؤية الهلال في بلدة، الكاشفة عن وجود الهلال في جميع هذه البلاد.

وأن لمطالع القمر في الآفاق المختلفة دخلاً في مسألة الحكم بدخول الشهر، بعين مدخلية طلوع الشمس، في مطالعها بما له من الأحكام.

فليس هذا مجرد قياس هذه المسئلة بتلك؛ بل لأن لكل واحد منهما حكماً مستقلاً مشابهاً للآخر.

هذا آخر ما جرى على قلبي في هذا المقام؛

وما كنت نويت في ابتداء البحث، أن أطيل الكلام على هذا النهج؛ ولكن في الأثناء قضى الله ما قضى على هذا الأسلوب البتبع.

وكان تبديل فتياك في هذه المسئلة، هو الباعث لهذه الإطالة؛ حتى يتضح جوانب المسئلة، ويتبين المرام من جميع الجهات.

وما أردت إلا ابتغاء وجه الرب الكريم.

فإن وقعت مودة القبول فهو، وإلا فالرجاء الوائق أن تتفضل على بالجواب، ولك مزيد الشكر والامتنان.

وغير خفي أن هذه وما شابهها من الرسائل التي كتبتها من العلوم التي دخلتها، قطرة من فيضان بحرك، ورشحة من سحاب علمك؛ وبضاعتك التي ردت إليك؛ صدرت فوردت؛ منك وإليك.

وله الحمد في الأولى والآخرة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير؛ ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا، واغفر لنا ربنا إنك أنت العزيز الحكيم.

ربنا لا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا، لئلا نقرأ في صحيفتنا يوم القيمة: أذهبتم طيبا ناكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها.

ربنا أدخلنا في كل خير أدخلت فيه محمداً وآل محمداً، وأخرجنا من كل سوء أخرجت منه محمداً وآل محمداً. صلواتك عليه وعليهم أجمعين.

و في الختام نشكر مساعيكم الجميلة في إحياء التراث الإسلامي وحمل أثقال الزعامة للأمة المحمدية جزاكم الله خير جزاء المحسنين.

قُمْتُ مَقَاماً حُظَّ قَدْرُكَ دُونَهُ عَلَى قَدَمٍ عَنْ حُظِّهَا مَا تَخَطَّتْ
وَرُمْتُ مَرَاماً دُونَهُ كَمْ تَطَاوَلَتْ بِأَعْنَاقِهَا قَوْمٌ إِلَيْهِ فَجُدَّتْ
أَتَيْتَ بُيُوتاً لَمْ تَنْلُ مِنْ ظُهُورِهَا وَأَبْوَابُهَا عَنْ قَرَعِ مِثْلِكَ وَسُدَّتْ

نسأل الله تعالى، أن يُديم أظلالكم السامية وأن يجعل أيامكم خيراً من الماضية وأن يوفقكم وإتانا لما يحب ويرضى. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خُتِمَتْ هذه الرسالة، بحمد الله ومَنِّه، في الساعة الخامسة من الليل، ليلة شهادة مولانا وإمامنا، مُحْيِي مَذْهَبِ الْإِمَامِيَّة، حامل لواء الولاية المحمدية: جعفر بن محمد الصادق عليه السلام في سنة ألف وثلثمائة وست وتسعين، بعد الهجرة النبوية، على هاجر هاسلام الله المليك العلام. وأنا الراجي عفو ربه: محمد الحسين بن محمد الصادق الحسيني الظهراني، ببلدة طهران.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مركز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

جواب العلامة الخوئی عن الموسوعة الأولى



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه صورة ما تفضل به سيدنا العلامة الخوئي

مُدَّ ظَلَهُ السَّامِي جَوَاباً عَنِ الرَّسَالَةِ الَّتِي أَرْسَلَتْهَا إِلَى حَضْرَتِهِ دَامَتْ بَرَكَاتُهُ

نَقَلَتْهُ هِيَهَا لِيَكُونَ تَبَصُّرَةً لِي وَتَذَكُّرَةً لِفِرْيٍ وَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى

وَالْآخِرَةُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

وَإِلَيْكَ نَعُصِ عِبَارَتَهُ دَامَ ظَلُّهُ :

بسم الله الرحمن الرحيم: إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي

كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؛ صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ.

بعد السلام والتحية؛ وصلتنا موسوعتك الرائعة، الناتجة عن قريحة نجلاء، و

جهود ثمينية فشكرنا سعيك، وسبرناها غابرين على ما أبديت من التقود على المختار، وما

أسديت للمشهور من وجوه واستظهار؛

فوجدنا أَنَّ المراد من قولنا كَأَنَّهُ لَمْ يَتَضَحَّ مَخَاحِرُنَا فِي الرَّسَالَةِ حَتَّى حُمِلَ عَلَى

مَا لَا يَنْبَغِي؛

و كَانَ التَّفْصِيلُ الْمُبِيدُ لِلزَّيْبِ يَتَطَلَّبُ فَرَاغًا وَاسِعًا مِنَ الْوَقْتِ، لَا تَسَاعِدُهُ وَاجِبَاتُنَا

الْمَحِيطَةُ بِنَا الْآنَ؛ فَاخْتَرْنَا وَجِيزًا مِنَ الْوَصْفِ لِتَوْضِيحِ مَا اخْتَرْنَاهُ بِمَا يَسَعُ الْمَجَالَ؛ أَدَاءً

لِمَا رَغِبْتُمْ إِلَيْهِ فِي خَاتَمَةِ الْمَقَالِ؛ عَسَى أَنْ يَتَضَحَّ بِهِ الْمَرَادُ، وَيَنْدَفِعَ مَا زَعَمْتَ عَلَيْهِ مِنْ

وَجْوه الإِيرَادِ.

فَلْيُعْلَمَ أَنَّ قولنا: بِدَايَةِ الشَّهْرِ بِدَايَةِ الْخُرُوجِ عَنِ الْمَحَاقِ، لَمْ نَقْصِدْ مِنْهُ أَنَّ تِلْكَ

اللَّحْظَةُ مَهْمَا كَانَتْ فَهِيَ بِدَايَةُ حِسَابِ الْإَيَّامِ، أَوْ مَدَارِ نَصِّ الْفُرُوضِ وَالْأَحْكَامِ؛ كَيْ يَرُدَّ

عَلَيْهِ مَا تَوَهَّمُ.

وَ إِنَّمَا أَرَدْنَا بِذَلِكَ دَفْعَ مَا تَوَهَّمُ أَنَّ بَدْوَ الْهَلَالِ كَبْزُوغِ الشَّمْسِ لِلنَّهَارِ، ظَاهِرَةٌ

أُفْقِيَّةُ إِسْكَانِ الْأَرْضِ؛ فَيَهْلُ الْهَلَالُ فِي أَفْقٍ لِأَنَاسٍ لَيْلَةً، ثُمَّ فِي آخِرِ لآخرين لَيْلَةً أُخْرَى؛
كَمَا تَشْرُقُ الشَّمْسُ فِي أَفْقٍ سَاعَةً لِقَوْمٍ، ثُمَّ لِآخرين سَاعَةً أُخْرَى، وَهَكَذَا.
فَدَفَعْنَا الْوَهْمَ بِأَنَّ بَدَايَةَ النَّهَارِ غَيْرُ بَدَايَةِ الشَّهْرِ.

إِذِ الطُّلُوعُ ظَاهِرَةٌ أُفْقِيَّةٌ تَحْدُثُ مِنْ حَرَكَةِ الْأَرْضِ الْوَضْعِيَّةِ؛ فَتَجِدُّ لَهَا آفَاقَ تَجَاهِ
الشَّمْسِ؛ فَيَتَعَدَّدُ لِمَحَالَةِ نَهَارٍ لِكُلِّ أَفْقٍ؛ فَلَا يَكُونُ نَهَارٌ قَوْمٍ نَهَاراً لِمَنْ لَمْ يَخْرُجْ بَعْدَ مِنْ
ظِلَامِ اللَّيْلِ؛ وَلَيْسَ هَكَذَا الْهَلَالُ.

فَإِنَّهُ حَادِثٌ سَمَاوِيٌّ، يَحْدُثُ مِنْ ابْتِعَادِ الْقَمَرِ عَنْ تَحْتِ الشُّعَاعِ، عِدَّةُ دَرَجَاتٍ
بِالْقِيَاسِ إِلَى سَكَّانِ الْأَرْضِ؛ يَبْدُو لَهُمْ مِنْهُ قَوْسُ الْهَلَالِ.

حَتَّى وَلَوْ قَدَّرَ أَنْ لَمْ تَكُنِ الْأَرْضُ بِآفَاقِهَا، وَكَانَ النَّاظِرُونَ فِي الْفَضَاءِ كَمَا
هُمْ عَلَى الْأَرْضِ، يَحْجُبُهُمْ كَوْكَبٌ عَنِ الشَّمْسِ، فَيَبْدُو عَلَيْهِمُ اللَّيْلُ، يَرَوْنَ الْهَلَالُ.

وَلِذَا تَرَى فِي وَاقِعِنَا الَّذِي نَعِيشُ فِيهِ، لَوَرُبِّي الْهَلَالُ فِي أَفْقٍ مِنَ الْأَرْضِ،
كَإِسْبَانِيَا عَلَى مَا مَثَلَتْ وَلَمْ يُرْفَى طَهْرَانُ؛ لَا يَصْبَحُ أَنْ يَقَالَ: صَارَ الْقَمَرُ هَلَالاً فِي إِسْبَانِيَا،
وَلَمْ يَصِرْ هَلَالاً فِي طَهْرَانُ؛ حِينَ يَصْبَحُ أَنْ يَقَالَ: صَارَ الْوَقْتُ نَهَاراً هُنَا، وَلَمْ يَصِرْ بَعْدَ نَهَاراً
هُنَاكَ؛

وَذَلِكَ لِارْتِبَاطِ النَّهَارِ بِهِمَا، وَاعْدَمِ ارْتِبَاطِ الْهَلَالِ بِأَيِّ مِنْهُمَا إِلَّا فِي الرُّوْيَةِ
لِلْهَلَالِيَّةِ.

فَالْقَمَرُ حِينَئِذٍ هَلَالٌ لِإِسْبَانِيَا وَلِطَهْرَانٍ وَلَأَيِّ أَفْقٍ خَيَّمَتْ عَلَيْهِ لَيْلَةُ الرُّوْيَةِ.

هَذَا مَا أَرَدْنَا مِنْ حَدِيثِ بَدَايَةِ الْخُرُوجِ لِبَدَايَةِ الشَّهْرِ.

أَمَّا بَدَايَةُ الْحِسَابِ فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ لَيْلَةُ الرُّوْيَةِ، مَهْمَا تَحَقَّقَ
الْخُرُوجُ، حَتَّى يَعْلَمَ بِوُجُودِهِ فِي السَّمَاءِ بِالرُّوْيَةِ الَّتِي هِيَ الطَّرِيقُ الْعَامُّ الْوَحِيدُ فِي سَهُولَةِ
التَّنَاوُلِ لِكُلِّ أَحَدٍ.

وَلَا تَكُونُ غَالِباً إِلَّا فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ، أَوْ قَرِيباً مِنْهُ. فَيَتَّخِذُونَهُ بَدَايَةً لِأَوْقَاتِ شَهْرِهِمْ؛

(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ)

فَمَوَاقِيتُ النَّاسِ مِنَ الشَّهْرِ تَبْدَأُ عِنْدَهُمْ مِنْ أَوَّلِ لَيْلٍ يُرَى فِيهِ الْهَلَالُ.

وَالشَّارِعُ قَرَّرَهُمْ عَلَيْهِ فِي أَحْكَامِهِ أَيْضاً؛ يَشْهَدُ لَهُ قَوْلُ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي

صَحِيحِ حَمَّادٍ: (إِذَا رَأَى الْهَلَالُ قَبْلَ الزَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلِ الْمَاضِيَةِ، وَإِذَا رَأَى بَعْدَ الزَّوَالِ
فَهُوَ لِلَّيْلِ الْمُسْتَقْبَلَةِ وَنَحْوَهُ غَيْرُهُ) حَيْثُ أَضَافَ الْهَلَالُ إِلَى اللَّيْلِ، وَإِنْ اتَّفَقَتِ الرُّوْيَةُ

نادرة في اليوم.

فنحن أيضاً لا نعدوا عن ذلك، ولا نختلف مع المشهور أو معك فيه؛ والوجه ما مرّ آنفاً. فسقط جملة من النقود التي بينتها على توهم الخلاف وجعلتها لازم المختار. وأما التقد بأن لو كان ملاك البداية ما ذكر فلا بد أن يعم جميع الآفاق، ولا يختص بالفوق من الأرض، ولا مزية توجب هذا الاختصاص على طول مقال لك في صحيفة ٩؛ في ذلك؛ فيدفعه أن المزية ما قررنا من أخذ البداية من الليل ليل الرؤية. والليل الذي رُئي فيه إنما هو الظل الواحد للنصف الجانبى المعاكس لواجهة الشمس، كما أنت خبير به وهذا ليس لجميع الآفاق؛ بل للنصف فوق، والنصف الآخر نهاراً في أوقاته غالباً؛ أعنى غير القطبية؛ والنهار دائماً تبع ليله السابق في العد؛ فلا يكون بحساب هذا الليل؛ بل بحساب الشهر الماضى؛ فإذا وصل الظل إليه في دوره لتلك الآفاق عُدَّت فيها بالأولى.

وإن شئت قلت: إن ليلة الرؤية ليلة واحدة بأربع وعشرين ساعة، يتبعها نهار واحد بأربع وعشرين ساعة، يعدان أول الشهر؛ ثم يتبعهما ليال وأيام كذلك حتى يتم ثلاثين أو تسعة وعشرين؛ فيكمل شهر واحد، ويتبعه شهر كذلك حتى يتم اثنا عشر شهراً كما في كتاب الله تعالى وأما على المشهور الذي أبدته فكاد أن يتم أربعة وعشرين شهراً على أقل تقدير؛ ولا ينبئك مثل خبير.

وأما ما سلكت من الطريق إلى المشهور، فوجهها به دعويهم من اعتبار الرؤية في النصوص جزءاً للموضوع على نحو الصفاتية، حذو تعبيرك، تريد به اختصاص الموضوع بما يكون في أفق كل مكلف لنفسه، حسب موضوعية رؤيته؛ غاية الأمر وسع الموضوع بدليل كفاية رؤية بلد آخر إلى الآفاق القريبة بدعوى الحكومة؛ فمن جهة موضوعية الرؤية لا يتعدى إلى الآفاق البعيدة وبذلك حاولت منع الإطلاق الذي تمسكنا به دليلاً للمختار؛ بعد أن اعترفت بعدم قصور إطلاق المقام عن سائر الإطلاقات؛ فكلتا الدعويين بمعزل عن التحقيق.

أما الأولى وهي جزئية الرؤية للموضوع، يدفعها ظهور أخذها طريقاً إلى ما هو تمام الموضوع أعنى دخول الشهر؛ فإنه الذي يستفاد من الكتاب العزيز وجوب الصوم به حيث قال: كتب عليكم الصيام إلى قوله: شهر رمضان؛ وكذلك من السنة.

وكان الأمر بالصوم للرؤية لأجل لزوم إحرازه لخصوص شهر الصيام؛ وعدم

الاكتفاء بالامثال الظني أو الاحتمالي؛ كما يشهد للأول ذيل صحيحتي ابن مسلم و الخزاز و موثق ابن عمارة و للثاني رواية القاساني.

و يشهد لطريقة الرؤية أيضاً أمور

الأول اعتبار البيئة مقامها؛ فلو كانت جزءاً بنحو الصفية لما استقام قيام البيئة مقامها.

الثاني عد الثلاثين إذالم تيسر الرؤية والبيئة، حيث إنه يوجب العلم بخروج السابق و دخول اللاحق.

الثالث وجوب قضاء صوم يوم الشك الذي أفطر لعدم طريق إلى ثبوته؛ فتبين بعد ذلك بالبيئة أو بالرؤية ليلة التاسع و العشرين من صومه وجود الشهر في يوم إفطاره، فثبت عنه الواجب الواقعي و هذا ثابت بالنص و الفتوى ولا خلاف فينا.

الرابع أجزاء صومه إذا صامه بيئة شعبان أو صوم آخر كان عليه، فتبين بعد أنه من رمضان معللاً في النصوص بأنه يوم وفق له؛ ولا يخفى أن الأجزاء فرع ثبوت التكليف.

و بالجملة لا ماساغ لأصل الجزئية فضلاً عن الصفية.

و إنما أخذت طريقاً لأنها أتم و أسهل و أعم وصولاً لكل أحد، إلى إحراز الهلال المولد للشهر الذي هو تمام الموضوع.

نعم لا بد أن يكون وجود الهلال على نحو يمكن رؤيته بطريق عادي؛ فلا تكفي الرؤية بالعين الحادة جداً أو بعين مسلحة بالمكبر أو العلم بوجوده بالمحاسبات الرصدية على دون تلك المرتبة؛

لاستفادة تلك الصفة له من النصوص المعبرة الناطقة بأن لوزاه واحد لراه خمسون أولراه مائة أولراه ألف؛ تعبيراً عن حد ما ينبغي من صفة وجوده.

فهذا أيضاً مملاً خلافاً بيننا فيه، فإن كان المراد من الجزئية هذا التقييد، فحرى بالتأييد ولكنه خلافاً ظاهر المقال.

و عليه فيكفي لثبوت الموضوع رؤية ما إما من نفس المكلف أو بالبيئة ولو من بعيد.

و أما الدعوى الثانية، وهي دعوى انصراف لإطلاقات المتعة لنا، بتكلف أن ارتكاز لزوم رؤية المكلف المستفاد من قوله: ضم للرؤية، توجب قصر اعتبار البيئة

الحاكية عن بلد آخر أو مصر ما في رؤيته بأفق قريب للأفق الذي لم يُرفيه؛ حيث اعتبرت بعناية الحكومة؛ فمفادها التَّعَبُّدُ بثبوت الهلال فيه؛ ولكن لم يُرَ لِمَانَعٍ كما يتفق في الأفق الواحد أيضاً أن يرى في موضع ولا يُرى في موضع آخر منه، لِمَانَعٍ من جدار أو جبل إلى آخرها أفدت؛ فبرّدها:

أولاً أن هذه عدول عن الموضوعية إلى طريقة الرؤية بدعوى حكومة البيّنة بوجود المرئي في الأفق أي أفق المكلف وإن لم يره كما في النظر.

وثانياً أن الارتكاز الذي استفيد من دليل لزوم الرؤية إنما هو على الطريقة كما بيّنا؛ وكونها موضوعاً إنما كان بدعوى منك فقط؛ فأخذها في المدعى لإثبات الانصراف بها مصادرة بيّنة في منع أخبار البيّنة؛

فلامنّاص عن القول بكفاية ثبوت الهلال في أفق ما الذي هو ملاك وجود الشهر و دخوله بيّنة أتى أفق كان حسب تلك الإطلاقات عند جماعة؛ بل المعترف بها عندك، لولا الشبهة التي ذكرت.

أما التّقد في استشهادنا الثالث بجمل الذكر والآية في معنى يوم العيد و ليلة القدر، بترديدك في مفهومهما بذلك التفصيل والتّطويل؛ فلا بُدَّ أن يعدّ تغافلاً منك؛ وإلا فلا ريب في أن ليلة القدر التي يستفاد من الكتاب والسنة أن فيها تقدير حوادث السنة، ليست إلالية واحدة شخصية؛ لا الليل الكلي القابل للتّديق على الكثير ولا نفس جزئيات ذاك الكثير حسب كل أفق وصقع؛ بل هي الواحدة المحدودة بتمام دور الأرض، بظلمها الليلي كما قدّمنا؛ وكذا يوم العيد لجميع المسلمين المشار إليه بلفظ (هذا) المفيد للجزئية الشخصية المضافة لجميع المسلمين، لا يلائم إلّا ذاك التّهار الواحد المحدود بتمام دوره التّهارى كما مرّ غير بعيد؛ فلا حاجة لأن نعيد؛ كما لا نطيل البحث عليك بمزيد؛ لأنك بحمد الله تعالى في غنى عن لزوم التّطويل؛ ونبدى إليك المعذرة بهذا القليل؛ ونرجو لك التّوفيق والسّداد؛ ونيل مناهج الأمانى والرّشاد.

فما ذكرنا في هذا الوجيز من بيان ملاك الشهر، ومن ملاك احتسابه، و شرطاً من طرق السّلك إلى المدعى؛ يمكن أن يكون حاسماً لجذور الخلاف.

إذ كان كثير من نقود الموسوعة لأساس له ولا مّساس بما اخترناه؛ و جملة منها لا تنافيه؛ والبقية كانت دعوى منك بلا دليل؛ أو الدليل باثبات خلافها كفيل.

ولو كان المجال واسعاً لأشرنا إلى آحادها؛ ولكنّ الحال كما أسلفنا لك في صدر المقال ونرجو من وُدك الجميل الغالى أن لا تنسانا في غرر دعوائك العوالى، أطراف التّهار

وَأَنَا اللَّيَالِي؛ كَمَالَا نَفْسَاكَ فِي غِيَابِكَ وَلُفْيَاكَ وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.
انتهی ما أفادہ مُدْظَلُّہ.



مرکز تحقیقات کتب و تفسیر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کتب و تفسیر علوم اسلامی

الموسوعة الثانية حول رؤية الهلال



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم
هذه صورة ما كتبتُ إلى حضرة سيّدنا
الأستاذ العلامة الخوئی أدام الله أیام إفاضاته جواباً
عن جوابه، و دفاعاً عن صحّة موسوعتنا المُرسلّة إلى جنابه
نقلته هاهنا؛ ليكون مبصّراً و مذكّراً لإخوانی
المشتغلین، کی یَنظروا فيه بعین الاعتبار حنیفین الی العدل
و الإنصاف، حائذین عن الجور و الاعتساف
ولله الحمدُ فی کلّ حال



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وصلى الله على محمد وآله الظاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين
السلام عليك يا أمير المؤمنين أشهد أنك الصراط الواضح والنجم اللامع والإمام الناصح
والزنادق القادح ورحمة الله وبركاته

الصَّبْرُ الْإِلْفَى فِرَافِكِ يَجْمُلُ وَالصَّعْبُ إِلَّا عَنْ مَلَالِكَ يَسْهَلُ
إِنْ تَرَمَ قَلْبِي تَضُمَ نَفْسُكَ إِنَّهُ لَكَ مَوْطِنٌ تَأْوِي إِلَيْهِ وَمَنْزِلُ
وَاللَّهِ لَا أَشْلُوكَ حَتَّى أَتَطْوِي نَحْتِ الثَّرَابِ وَيَحْنُوْنِي الْجَنْدَلُ
يَا رَاكِباً تَهْوِي بِهِ شِدَّةَ نَيْتَةٍ خَرْتُ كَمَا تَهْوِي حَصَاةٌ مِنْ عِلْ
هَوَاجَاءٍ تَقْطَعُ جَوْزَ تِيَارِ الْفَلَاحِ حَتَّى تَبْوَصَ عَلَى يَدَيْهَا الْأَرْجُلُ
عُجْ بِالْغَرِيِّ عَلَى ضَرْبِ حَوْلَةٍ نَادِ الْأُمْلَاكِ السَّمَاءِ وَمَنْحِفِلُ
وَقُلِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مَوْلَى الْوَرَى نَصَابِهِ نَطَقَ الْكِتَابُ الْمُنْزِلُ
وِخْلَافَةً مَا إِنَّ لَهَا لَوَلَمَ تَكُنْ مَنصُوصَةً عَنْ جَيْدِمْجَيْدِكَ مَعْدِلُ
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ الْعَظِيمُ فَمُهْتَدِي فِي حَيِّهِ وَغَوَاةٌ قَوْمٌ جُهَلُ
يَاوَارِثَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَ الْقُرْآنِ وَالْحِكْمِ النَّبِيُّ لَا تُغْفَلُ
لَوْلَاكَ مَا خُلِقَ الزَّمَانُ وَلَا دَجِي غِبَّ إِيْتِلَاجِ الْفَجْرِ لَيْلُ الْبَلُ
إِنْ كَانَ دِينَ مُحَمَّدٍ فِيهِ الْهُدَى حَقّاً فَحُبُّكَ بَابُهُ وَالْمَدْخَلُ
صَلَّى عَلَيْكَ اللَّهُ مِنْ مُتَسَرِّبِلِ قُمْصاً يَهْنُ سِوَاكَ لَا يَتَسَرَّبِلُ

سلام على السيد المعظم والسند المفخم، سيد القوم الكرام وسند الطائفة الفخام أستاذنا
المكرم سيد الفقهاء والمجتهدين الآية العظمى الحاج السيد أبو القاسم الخوئي أدام الله

أَوْمِيضُ بَرْقٍ بِأَلْبَتِيرِقٍ لَاحِ
أَمْ يَلِكْ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةُ أَشْفَرَتْ
بَارَاكِبَ الْوَجْنَاءِ وَقَيْتَ الرَّدَى
وَسَلَكْتَ نَعْمَانَ الْأَرَاكِ قَعُجَ إِلَى
وَأَقْرَ السَّلَامِ أَهْنَلَهُ عَنَى وَقُلْ
بِأَسَاكِينِي تَجِدُ أَمَامِي رَحْمَةً
هَلَا بَعَثْتُمْ لِلْمَشُوقِ تَحِيَّةً
بِأَهْلٍ وَدَى هَلْ لِرَاجِي وَضَلِكُمْ
سَفِيًّا لِأَيَّامٍ مَضَتْ مَعَ جِيرَةٍ
حَيْثُ الْحِمَى وَطَنِي وَسُكَّانُ الْغَضَا
وَاهَا عَلَى ذَاكَ الزَّمَانِ وَطِيْبِهِ
قَسَمًا بِمَكَّةَ وَالْمَقَامِ وَمَنْ أَنَّى أَلْ
مَا رَنَحَتْ رِيحُ الصَّبَا شَيْخَ الرَّبِّيْ

أَمْ فِي رُبِّيْ نَجْدٍ أَرَى مِصْبَا حَا
لَيْلًا فَصَيَّرَتِ الْمَسَاءَ صَبَا حَا
إِنْ جُبَّتْ حَزْنًا أَوْ طَوَّيْتُ بِطَا حَا
وَادِ هُنَاكَ عَهْدُهُ فَيَا حَا
غَادَرْتُهُ لِيَجْنَا بِكُمْ مُلْنَا حَا
لِأَسِيرِ الْفِ لَأَبْرِيْدُ سَرَا حَا
فِي طَيِّ صَافِيَةِ الرِّيَّاحِ رَوَا حَا
ظَمْعُ فَيَنْعَمَ بِأَلْهُ اسْتِرَا حَا
كَانَتْ لَيْلَالِينَا بِهِمْ أَفْرَا حَا
سَكَنِي وَوَرْدَى الْمَاءِ فِيهِ مُبَا حَا
أَيَّامٍ كُنْتُ مِنَ اللَّغُوبِ مُرَا حَا
جَبَّتِ الْحَرَامَ مُلَبِّبًا سَيَا حَا
إِلَّا وَأَهْلَدْتُ مِنْكُمْ أَرْوَا حَا

وَبَعْدَ التَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ وَالْإِخْلَاصِ وَالْإِكْرَامِ بُشِّرْتُ بِمَجِيئِ كِتَابِكَ الْكَرِيمِ،
جَوَابًا عَنِ الرِّسَالَةِ الَّتِي أَرْسَلْتَهَا إِلَيْكَ حَوْلَ مَسْئَلَةِ لَزُومِ اشْتِرَاكِ الْبُلْدَانِ فِي الْآفَاقِ فِي رُؤْيَا
الْهَلَالِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَحْكَامِ الْمَتَرْتَبَةِ عَلَى دُخُولِ الشَّهْرِ.

وَأَسْتَقْبَلْتُهُ مِنْ حَيْنٍ، وَأَسْتَلَمْتُهُ بِهَيْجَاءٍ فَرِحًا، وَزَادَ لِي فَخْرًا وَشَرَفًا لِمَافِضَلَّتْنِي
بِالْجَوَابِ، اِهْتِمَامًا بِالسُّنَّةِ الرَّائِجَةِ بَيْنَ الْأَعْلَامِ؛ لِبَقَاءِ الْعِلْمِ وَحِفْظِهِ مِنَ الْجُمُودِ وَالرُّكُودِ وَ
الْانْدِرَاسِ فَطَالَعْتُهُ مَرَارًا،

وَشَكَرْتُ اللَّهَ عَلَى هَذِهِ الْمَوْهَبَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي مَنَحَهَا أَسْتَاذَنَا الْأَفْخَمَ، حَيْثُ وَفَّقَهُ
مَعَ الْهَرَمِ وَكَثْرَةِ الْمَشَاغِلِ وَالشَّوَاغِلِ، مِنَ الْأَسْئَلَةِ وَالِاسْتِفْتَاءَاتِ مِنْ كُلِّ صَوْبٍ وَتَوَارَدِ
الْهَمُومِ وَالْحَوَادِثِ الْوَاقِعَةِ مِنْ كُلِّ فَجٍّ؛ لِلنَّظَرِ فِيهِذِهِ الْمَجْمُوعَةِ، وَإِيرَادِ بَيَانِ دَفْعًا لِلنَّقُودِ
الْمَذْكُورَةِ فِيهَا عَلَى عِلْمِ لَزُومِ الْإِتِّحَادِ فِي الْآفَاقِ وَكَفَايَةِ رُؤْيَا مَا وَلَوْ مِنْ بَعِيدٍ فِي تَحَقُّقِ

دخول الشهر الجديد.

فجزاك الله تعالى عن العلم وأهله خير الجزاء، وأبقاك للعلم وأهله خير البقاء.
هذا ولكن لما كانت هذه الأجوبة غير ناهضة لدفع التقود المذكورة بوجه من
الوجوه؛ ولم يكن حالك بما يُترى من ظاهر الأمر مُساعداً ومجالك واسعاً عند ما تشرقتُ
بلقاثك للبحث مشافهةً؛

وبما قيل من أن حياة العلم بُثتُ البحث؛
صليتُ واستخرتُ الله تعالى، واستجرتُ من سماحتك أن أكتب جواباً عن
كتابك المُرسَل عسى أن يقع مورد القبول.

و بتبديل فتياك في هذه المسئلة، يرتفع الخلاف، وتنتهى المَعارك والضوضاء،
ويستريح الناس من الشبهة في أعمال الأيَّام والليالي من شهر رمضان القريب جداً، و
مناسيك عيد الفطر القادم والله يعلم و ضميرك يشهد بأنه لم يكن الدّاعى إلى هذه
الأطروحة إلا الوصول إلى متن الواقع.
وإنما التوفيقُ بالله؛ منه المبدئُ وإليه المَعادُ.

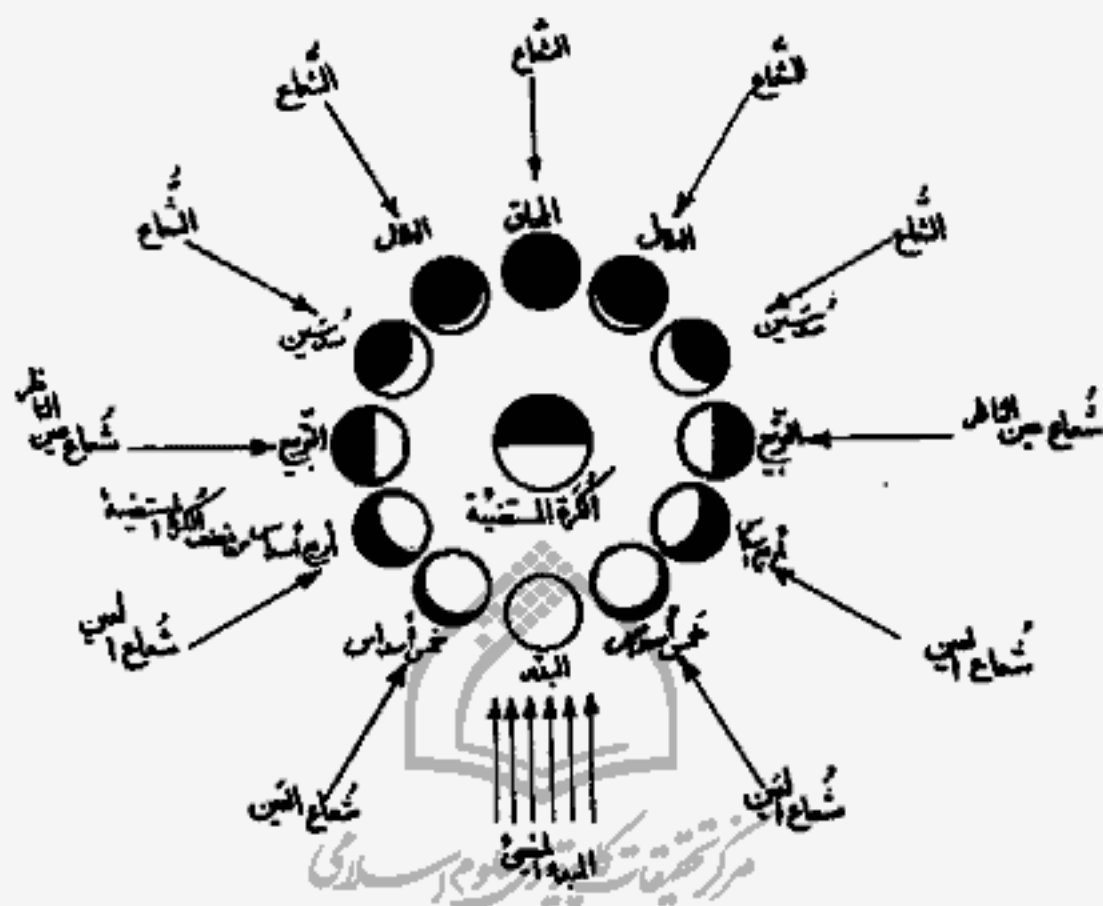
فأقول مستعيناً به: بسم الله الرحمن الرحيم؛ شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن؛
هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ.

وقبل الخوض فى البحث لابد من تقديم مقدمات ثلاثة:
الاولى: إذا واجه ناظر إلى الكرة المستضئ نصفها بإشراق مبدئ مُضئ؛ يرى تمام
النصف المستضئ فيما إذا خرج شعاع نور عينه إلى مركز الدائرة المستضيئة؛ وأما إذا لم
يصل هذا الشعاع إلى المركز، فلا يرى تمام النصف؛ بل بحسب تفاوت اختلاف درجات
مركز الدائرة المستضيئة مع نقاط وصول شعاع نور عينه الممتد إلى الكرة، يتفاوت
مقدار رؤية الكرة.

فقد يرى ثلثى النصف المستضئ؛ وقد يرى نصفه؛ وقد يرى ثلثه و رבעه إلى أن يراه
بشكل الهلال.

نص على ذلك علماء علم المناظر والمرايا من المتقدمين والمتأخرين.
وحاسبوا مقدار المرتى من النصف المُستضئ بحسب جميع تقادير زواياه

المفروضة من خروج شعاع عين الناظر؛ و أثبتوها في مسطوراتهم^١.



المقتعة الثانية: القمر إذا خرج عن تحت الشعاع لا يمكن رؤيته إلا بعد غروب الشمس؛ نصّ على ذلك جميع علماء الفلك. وذلك، لأنّ الأشعة القاهرة الشمسية تمنعنا من الإبصار والرؤية. فإذا نكس كلاً من رؤية الهلال في يوم بعد المحاق فهو دليل على خروج القمر عن تحت

١- ومن أحسن الكتب المطبوعة من المتقدمين في علم المناظر، كتاب تنقيح المناظر لنوى الأبصار والبصائر؛ وهو مجلدان ضخمان نقّحه كمال الدين أبو الحسن الفارسي من كتاب ابن الهيثم وطبع في حيدرآباد سنة ١٣٤٧ هـ و ٤٨ هـ وهذا الكتاب من أصول علم المناظر والمرايا عند علماء الغرب؛ وقد استنتجوا منه كثيراً من أبحاثهم وبنوا عليه كثيراً من مخترعاتهم.

الشَّعاع في اللَّيْلَة الغابرة؛ سواءً كانت الرُّؤْيَة قبل الزَّوال أو بعده.
 المَقْتَمَة الثالثة: إنَّ الأرض تدور في الفضاء حول نفسها بحركتها الوضعيّة دوراً كاملاً في كلِّ يومٍ و ليلةٍ ما يقرب أربع وعشرين ساعةً.
 وبهذه الحركة يتحقّق اللَّيْل والنَّهار؛ وتتعيّن مقاديرهما؛ وينطبق ترسيم امتداد الزَّمان على جميع النقاط المفروضة من الأرض. وبهذا يتحقّق أولاً تحقّق الزَّوال والطلوع والغروب في كلِّ نقطة.

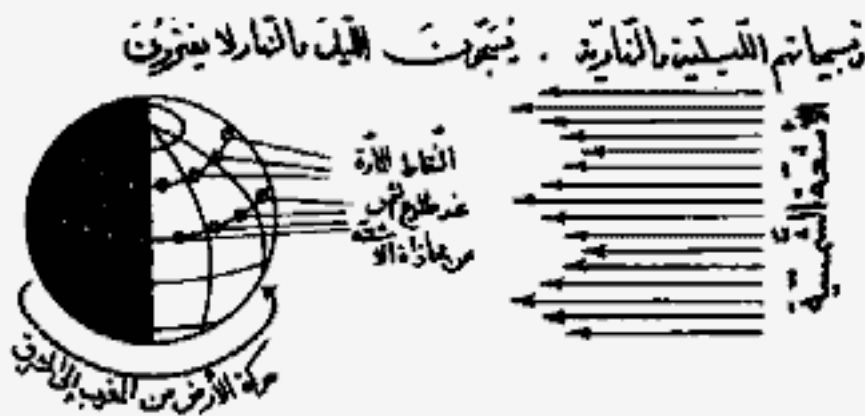
و ثانياً يكون الغروب في كلِّ آنٍ من الآتات في نقطةٍ ما؛ ويكون الطُّلوع في نقطةٍ ما؛ ويكون الزَّوال في نقطةٍ ما.

و ذلك بسبب حركة الأرض تخفى الشَّمْس في كلِّ آنٍ تحت أفقٍ من الآفاق.
 ففي كلِّ لحظةٍ يكون الغروب في ناحية؛ ويكون بعد الغروب بدقيقةٍ في الناحية الشرقيّة المجاورة للأولى بفواصل دقيقةٍ. ويكون بعد الغروب بدقيقتين في الناحية الشرقيّة المجاورة للأولى بفواصل دقيقتين. وهكذا إلى ساعةٍ بعد الغروب في الناحية المجاورة بفواصل ساعةٍ. ويكون وقت العِشاء في كلِّ آنٍ في ناحية؛ ويكون وقت طلوع الفجر في ناحية؛ وهكذا وقت طلوع الشَّمْس والزَّوال والعصر.
 فلا تمرُّ لحظةٌ من الأرض إلّا ويتحقّق فيها جميع السَّاعات اللَّيْلِيَّة والنَّهارِيَّة بجميع ما فيها من الآتات واللَّحظّات.

وبهذا التَّرسيم الواقعي في كلِّ آنٍ في الآتات تتحقّق لطيفة؛ وهي تحقّق صلوة الفجر في كلِّ آنٍ في ناحيةٍ ما؛ و صلوة الظُّهر في ناحيةٍ؛ و صلوة العصر في ناحيةٍ؛ وهكذا.

ففي كلِّ آنٍ تتحقّق الصَّلوات الخمسة و رواتبها في الأرض، يُصلّي سكَّانها جميعاً بالعموم الشُّمولى في كلِّ آنٍ من الآتات جميع الصَّلوات.
 فلا يمرُّ آنٌ ولحظةٌ من الأرض إلّا وتتحقّق الصَّلوة أيُّ صلوةٍ في ناحيةٍ.
 مثلاً في آنٍ وقت غروب طهران يُصلّي ساكنوها صلوة المغرب. وفي هذا الآن يُصلّي من كان في البلاد الشرقيّة من طهران على قدر ساعةٍ ونصف ساعةٍ صلوة العِشاء. و يُصلّي من كان بعيداً عنه بفواصل عشرين ساعات مثلاً صلوة الصُّبح.

فالأرض في جميع اللَّحظّات والآتات مشغولةٌ بجميع أنحاء صَلّوات ساكنيها و بجميع أنحاء أذكارهم وتسبيحاتهم اللَّيْلِيَّة والنَّهارِيَّة. يُسَبِّحون اللَّيْل والنَّهار لا يفترون.



وثالثاً بمجرد خروج القمر عن تحت الشعاع رُئى في ناحية من النواحي .
وذلك، لأننا ذكرنا أن في كل آن، يكون وقت الغروب في ناحية؛ فإذا خرج
القمر عن تحت الشعاع في أتي آن من الآتات، يكون وقت غروب في ناحية؛ ويراها أهل
هذه الناحية.

فما ربما يقال مثلاً: رُئى الهلال بعد الخروج بثلاث ساعات؛ إنما هو في ناحية
يكون غروبها من الناحية المحاذية لخروج القمر بثلاث ساعات؛ لأنه لا بد وأن رُئى بعد
ثلاث ساعات في جميع النقاط.

ورابعاً لا يمكن تحقق رؤية الهلال في ليلة واحدة لجميع بقاع الأرض .
وذلك، لأن القمر إذا خرج عن تحت الشعاع رُئى في الآفاق المشتركة؛ وهي
الآفاق التي تشترك في رؤيته حين اشتد فوق الأفق، ولم يغرب بعد .
وأما الآفاق البعيدة لا تكاد يرونها؛ لاختفائها بعد نصف ساعة تحت الأفق . بل
يرونها في الليلة القادمة.

ولا يمكن أزيد من ليلتين؛ وذلك لأن الأرض تتحرك حول نفسها دوراً كاملاً في
أربع وعشرين ساعة؛ فيخرج القمر عن تحت الشعاع يراها أهل الأرض جميعاً في طول
أربع وعشرين ساعة.

وهذا يطول في ليلتين لا أكثر.

فما ربما يقال من أنه يمكن أن يكون أول الشهر المتحقق برؤية الهلال في
جميع النواحي في ليلة واحدة كلامٌ خالٍ عن السداد.

كما أن ما قيل من تحقق الشهر بتحقيق ليلتين على أقل تقدير، لم يفهم له معنى محض.

و بعد هذه المقدمات نقول: إن إهلال الهلال كبزوغ الشمس ظاهرة أفقية ليسكان الأرض بلافق بينهما أصلاً.

وما أفدّت من الفرق بينهما بأنّ بداية النهار غير بداية الشهر؛ إذ الطلوع ظاهرة أفقية يتجدّد للأفاق الواجبة للشمس؛ بخلاف إهلال الهلال؛ فإنه حادث سماوي يحدث من ابتعاد القمر عن تحت الشعاع؛ حتى ولو قدر أن لم تكن الأرض بأفاقها، و كان الناظرون في الفضاء كما هم على الأرض يحجبهم كوكب عن الشمس، فيبدو عليهم الليل، يرون الهلال؛

ثمّ ما أفدّت من الفرق بين بداية الشهر و بداية الحساب؛ بأنّ الأول يتحقّق بخروج القمر عن تحت الشعاع و بأنّ الثاني يتحقّق من أول ليلة الرؤية مهما تحقّق الخروج؛ يرد عليه؛

أولاً أنّ ما أفدّت من الاختلاف بين مبدئ تحقّق الشهر و بين مبدئ الحساب، هو خلاف ظاهر تحرير الكلام في رسالة المنهج.

و سنبين أنّ النقود الواردة في موسوعتنا كما أنّها واردة على نفس تحقّق الخروج، واردة على مبدئ تحقّق الحساب، بلافق بينهما.

و ثانياً أنّ إهلال الهلال له معنى؛ و صيرورة القمر هلالاً لها معنى آخر. و ذلك لأنّ الإهلال بمعنى الظهور و الإشتهار؛ فالقمر بمجرد خروجه عن تحت الشعاع يصير هلالاً بالنسبة إلى الامتدادات الأرضية؛ و أمّا الإهلال فلا يكون إلاّ بعد الرؤية؛ فيختلف بالنسبة إلى بقاع الأرض؛ فيقال أهل الهلال لأفق من الأرض كإسبانيا ولم يهل لأفق آخر كطهران.

وما ورد في الروايات ممّا هو دخیل في تحقّق الشهر هو الإهلال؛ كما أنّ ما هو دخیل في تحقّقه حسب ما هو المتعارف بين الملل و الأقوام كذلك؛ لأنفس الخروج عن تحت الشعاع؛ فأين هذا من ذاك.

و ثالثاً: أنّ نفس تحقّق الهلال، بابتعاد القمر عن تحت الشعاع عدّة درجات، إنّما هي بالنسبة إلى خصوص الأرض و سكانها و كلّ ما امتدّ من الأرض بخط مستقيم في الفضاء إلى نفس القمر.

و أمّا في سائر نقاط الفضاء بحيث يكون فيها ناظرون يحجبهم كوكب عن الشمس فليس كذلك؛ لأنّهم لا يرون القمر هلالاً أبداً بل يرونه بشكل البدر أو ما هو قريب منه دائماً و ذلك لأنّ الكرات الثابتة و السيارات كانت محلّها أقرب

إلى الشمس من القمر إليها؛ فيرون نصف الكرة القمرية المستضيئة بنور الشمس تحقيقاً؛ وهو الشكل البدرى.

و على فرض كوكب متساوى البعد مع القمر بالنسبة إلى الشمس، يرون القمر عندئذٍ بشكل التربيع لا الهلال.

فالتصوير الذهني من حدوث الهلال إنما هو بالنسبة إلى خصوص الأرض و ساكنيها و كل ناظر في الفضاء في امتداد الأرض إلى نفس القمر. ففي هذا الامتداد إذا فرض كوكب تخيلى، أو حاجب آخر كالسفينية الفضائية و القمر الصناعى، يحجب الناظر عن الشمس؛ يرى القمر بشكل الهلال.

فالتصوير الذهني من الهلال إنما هو في خصوص الامتداد الأرضي بالنسبة إلى الأشعة الصادرة من عيون الناظرين إلى الخارج من مركز الدائرة المستضيئة من القمر الواجبة لضوء الشمس لاحداث سماوى على كل تقدير.

و رابعاً: أن التفريق بين بداية الشهر بخروج القمر عن تحت الشعاع و بين بداية الحساب بالرؤية أول الليل تحكّم واضح؛ لأننا نرى في جميع المواقع و المواضع الاتحاد بين مبدء التحقق و مبدء الحساب كما هو الظاهر المعمول به في الأحكام المترتبة على موضوعاتها الشرعية؛ و السئلة الدارجة بين الأقوام في مبادئ قوانينهم و أحكامهم المترتبة على موضوعاتها العرفية.

فبداية حساب الشهور القمرية التى لا بد وأن تكون من أول الليل ليلة الرؤية مهما تحقق الخروج بالآيات و الروايات التى لامناص إلّا عن الأخذ بها، دليل كافٍ شافٍ على تحقق نفس الشهور بالرؤية أيضاً؛ قضية للاتحاد.

فإذن الالتزام بتحقيق نفس الشهر بالخروج عن تحت الشعاع، مُجرّد تصوير ذهني؛ خالٍ عن الدليل؛ بعيد عن مساق الأحكام الواردة؛ غير مماشٍ بها بأى وجوه فرض.

و خامساً: ما الفائدة المتصورة المثمرة الدخيلة في تأسيس الدليل لدخول الشهر بالخروج عن الشعاع؟ وما فائدة هذا التفريق؟

لأن بداية حساب الأيام ومدار نصّ الفروض والأحكام، إنما يترتّبان على نفس الرؤية؛ بتحقيق دخول الليل كما عليه المشهور و المسلم عندك.

فتمعين تحقق نفس الشهر بالخروج عن الشعاع وإلّا صرار بذلك؛ هل هو إلّا كضمّ الحَجَر في جنب الإنسان؟

وسادساً: فرض تغاير مبدء التحقق و الحساب إنما يصحّ فيما إذا كان مبدء الحساب متأخراً دائماً أو غالباً؛ وأما إذا كان مبدء الحساب متقدماً في كل حين و زمان فهو من أُخيلةٍ وَهْمِيَّةٍ لا واقعيةٍ خارجيةٍ.

وما نحن فيه من هذا النوع؛ لأننا ذكرنا أنه بمجرد خروج القمر يُرى في ناحية؛ فنصف الكرة الأرضية الشرقية بالنسبة إلى هذه الناحية البعيد عنها من دقيقةٍ إلى اثنتى عشرة ساعةً يُحسب من ليلة الشهر القادم؛ مع أن الشهر الواقعي لم يدخل بعد؛ لأن القمر لم يخرج في هذه المدة عن تحت الشعاع؛ بل يدخل بعد دقيقةٍ إلى اثنتى عشرة ساعةً.

و سابعاً: كلما خرج القمر عن تحت الشعاع؛ رُئي في ناحيةٍ مالا محالة؛ وذلك لما ذكرنا في المقدمة الثالثة من أن الأرض بحركتها الوضعية تتجدد لها آفاق؛ ففي كل آن تغرب الشمس وتختفي تحت أفق من الآفاق.

ففي آنٍ خروج القمر عن تحت الشعاع تختفي الشمس تحت أفق؛ ويُرى الهلال في هذا الأفق. فإذاً لا نجد زماناً في آن من الآفات، يفترق زمان الخروج عن تحت الشعاع من زمان الرؤية؛ في مجموع الأرض في أفقٍ ما؛ كما لا نجد في مجموعها مكاناً لا يمكن فيها الرؤية بمجرد الخروج.

فالتفريق الزماني بين الخروج والرؤية، وتصوير الفصل بينهما مجرد توهم باطل؛ كما أن تخيل إمكان عدم وجود ناحية أرضية يمكن فيها الرؤية بمجرد الخروج كذلك.

فعلى هذا لا يجدى الفرار عن قبول النقود الواردة في موسوعتنا على مذهبك، بالفرق بين المبدئين زماناً؛ مبدء تحقق الشهر ومبدء الحساب.

فجميع النقود باقية بحالها، وقائمة على ساقها طابق النعل بالنعل والقُدّة بالقُدّة والنقود إنما وقعت موقعها إذا التزم بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق، وكفاية رؤية ما ولومن بعيد مثلاً إذا فرضنا خروج القمر عن تحت الشعاع في أقصى البلاد الغربية كإسبانيا فيرى لامحالة في هذا البلد أول وقت خروجه وهو أول زمان مغيب الشمس، المعبر بأول الليل.

فإذاً لابد وأن يحسب جميع الليلة البالغة لثنتى عشرة ساعةً أو أكثر، من إسبانيا إلى يَكن وتوكيو من أقصى البلاد الشرقية، من الشهر القادم من أول الليل؛ مع أنه في أول الليل في يَكن وتوكيو لم يخرج القمر عن تحت الشعاع؛ بل بقي إلى زمان خروجه اثنتى

عشرة ساعة؛ و يطوى القمر في المدار في هذه المدة ست درجات.
فلابد وأن يلتزم بأحكام الشهر الجديد في نصف القطر المحيط، مع أنه لم
يدخل.

وأما النقود الواردة في الرسالة على فرض تعميم الحكم لجميع الآفاق، فوق
الأرض وتحتها؛ إنما هو على تقدير دخول الشهر بمجرد الخروج عن تحت الشعاع، ولو لم
يدخل الليل؛ كما هو ظاهر تحرير الكلام في المنهج.

وأما على فرض دخوله بعد الرؤية في أول الليل، فيختلف حكم النصف فوقاني
الواجه لضوء الشمس والنصف التحتاني غير الواجه لضوئها؛ ويصير أول الشهر في التحتاني
بدخول الليل المعقب بالنهار؛ ويصير حكماهما مختلفين.

ولكن النقض باق على حاله؛ لاعتراك باختلاف حكم الرؤية الدخيلة في
دخول الشهر في النصف فوقاني؛ مع الالتزام بوحدة خروج القمر عن تحت الشعاع بما
أنه حادثة سماوية.

فاذن نقول: أي مانع من الالتزام باختلاف الحكم بدخول الشهر في الآفاق
غير المشتركة؛ باختلاف الرؤية فيها؟

والفرار عن هذا النقض، بأن ليلة الرؤية ليلة واحدة بأربع وعشرين ساعة، يتبعها
نهار واحد بأربع وعشرين ساعة؛ يُعَدَّان أول الشهر؛ فمجرد تصوير ذهني وترسيم فكري
لجميع التقاط التي واجهت الشمس عند الغروب، والمارة عنها في الدورة الكاملة للحركة
الأرضية؛ في مدة أربع وعشرين ساعة.

ولكن هذه الظلمة الممتدة بهذا المقدار، إنما هي زمان غشيان الليل لكل نقطة
نقطة من نقاط العالم.

وهي غير ما هو المعروف بالليل في العرف واللغة، والموضوع في الأحكام المترتبة
عليه في الشرع. لأن الليل عبارة عن مجموع الظلمة في كل ناحية، يبدأ بغروب الشمس
وينتهي بطلوعها في هذه الناحية.

وكذلك التقاط التي تمر على جهة الشمس عند طلوعها حتى تتم في الدورة
الكاملة أربع وعشرين ساعة إنما هي لكل نقطة نقطة؛ لكن هذا غير ما هو النهار عند
العرف واللغة الذي هو عبارة عن قرص كامل نوراني لكل ناحية من النواحي؛ يبدأ بطلوع
الشمس وينتهي بغروبها.

فإذن لما لانجد محيداً عن الالتزام باختلاف الحكم بدخول الشهر في النصف
 الفوقاني والنصف التحتاني ولا مناصاً من أخذ الليل والنهار بما هما متعارفان عند العرف
 واللغة؛ بهذه الموازنة نحكم باختلاف دخول الشهر في الآفاق غير المشتركة حرفاً بحرف.
 هذا مضافاً إلى أن بناء الحجة على هذا المنهج، يجعل ليلة الرؤية أربع
 وعشرين ساعة، وبتتابع الليالي والأيام يتم ثلاثين أو تسعة وعشرين؛ فيكمل شهراً واحداً؛
 وتتبعه شهور كذلك حتى يتم اثنا عشر شهراً وبجعل بناء المشهور أربعة وعشرين شهراً على
 أقل تقدير؛ يُنزل الاستدلال عن درجة البرهان المؤلفة مقدماته من الأوليات والمشاهدات
 والفطريات والتجربيات والمتواترات والحدسيات ويُسقطه إلى حدّ الشعر.

مع أنالم نفهم معنى محصلاً لقولك: على أقل تقدير.

فهل يمكن اختلاف الشهر بأزيد من ليلتين حتى يكون أقل تقديره يرسم لنا
 أربعة وعشرين شهراً؟ هذا كله جواب عما أوردته على نقودنا على دليلك الأول؛ وهو
 تحقق الشهر بنفس خروج القمر عن تحت الشعاع.

وأما ما أفدت من تضعيف حكومة البيئة على أخبار الرؤية، على تقدير كون
 الرؤية جزءاً للموضوع على وجه الصفة؛ بأن الرؤية كاشفة محضة، جعلها الشارع
 طريقاً إلى تحقق الشهر لأتميتها وأسهليتها وأعميتها، وليس لها دخل في تحقق الشهر؛
 وبذلك حاولت منع انصراف الإطلاقات الواردة بوجوب قضاء الصوم إلى البلاد
 القريبة؛ بإسقاط مدخلة الرؤية؛ وما ذكرت من أدلة وشواهد على كاشفة الرؤية
 المحضة وطريقيتها الصرفة؛

فيرد عليه وجوه من الإيراد. توضيح ذلك:

أن المراد من الجزئية، مدخلة الرؤية في تحقق الشهر، الاستفادة من النصوص
 المعتبرة الكثيرة المستفيضة لعلها تبلغ حد التواتر.
 وتدلنا على ذلك أمور:

الأول: ظهور الأخبار الواردة في ذلك؛ حيث إنها أناطت الصيام بشهر رمضان؛
 لا غير؛ ثم أناطته برؤية هلاله، لا غير.
 فعلى ضوء الشكل الثالث من القياس، ينتج أن شهر رمضان يتحقق برؤية
 هلاله، وهكذا في سائر الشهور.

الثاني: لو كان تحقق الشهر بنفس خروج القمر عن تحت الشعاع، أو كونه
 فوق الأفق، بلامدخلية للرؤية، لكانت الأحكام الواردة على دخول الشهر

أيضاً تابعة لخروجه عن تحت الشعاع أو كونه فوق الأفق، بلامدخلية للرؤية. فكانت الرؤية حينئذ دخيلاً في تنجيز الحكم؛ لافي جعله وتحققه. فإذاً تكون الرؤية كاشفة محضة وطريقاً صرفاً، لا بد وأن تخلفها ساير الطرق اليقينية وتقوم مقامها؛ مثل المحاسبات الرصدية القطعية وما شابهها بلا إشكال. والالتزام بعدم مدخلية الرؤية، ثم الالتزام بعدم نهوض بعض الطرق اليقينية، مثل بعض هذه المحاسبات الصادرة من أصحاب الرأي، هو الالتزام بتحقيق المتناقضين كما لا يخفى.

لأن مفاد عدم دخالة الرؤية في موضوع الحكم، هو تمامية موضوعه في حاق الواقع مع قطع النظر عن الرؤية؛ فالحكم يكون فعلياً تاماً بلا ترقيب شيء آخر. وتصير الرؤية من شرائط تنجيذه وتعديره، كساير الطرق الوجدانية والعقلانية بلا اختلاف بينهما. فلا بد وأن يلتزم بالحكم بدخول الشهر إذا نصب الطريق القطعي، من غير رؤية ما ولو في بعيد.

فعندئذ إما يلتزم بهذا ويحكم بدخول الشهر بالرؤية في جميع العالم أصلاً؛ فواضح أن هذا مساوق لطرح الروايات المستفيضة ورفضها؛ لا يكاد يُسلمه من له أدنى ذوق فقهي فكيف يمكن الالتزام به مع إناطة الروايات بخصوص الرؤية بلسان التقى والإثبات؛ مثل قول الصادق عليه السلام المروي في كل واحد في الكتب الأربعة، وفي المقنعة للمفيد والهداية للصدوق: إنه ليس على أهل القبلة إلا الرؤية، وليس على المسلمين إلا الرؤية.

ومارواه في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال شهر رمضان، يغم علينا في تسع وعشرين من شعبان؛ فقال: لا تصم إلا أن تراه الحديث. وبسنه آخر في التهذيب أيضاً عن الحسين عن فضالة عن أبان عن إسحاق بن عمار عنه عليه السلام مثله.

ومافي التهذيب بإسناده عن أبي علي بن راشد عن أبي الحسن العسكري عليه السلام في حديث قال: لا تصم إلا للرؤية.

وما في المقنعة بإسناده عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تصم إلا للرؤية أو يشهد شاهداً عدل.

وإِذَا لَاحَظْنَا بِهٖ، بَلْ يَحْكُمُ بِأَنَّ الرُّوْيَةَ، وَهِيَ الْكَاشِفَةُ الْخَاصَّةُ جُعِلَتْ مُنَجِّزَةً لِدُخُولِ الشَّهْرِ؛ وَهَذَا عَيْنُ التَّهَافُتِ وَالتَّنَاقُضِ.

لَأنَّ مَعْنَى فَعْلِيَّةِ الْحُكْمِ هُوَ تَمَامِيَّتُهُ فِي عَالَمِ الْجَعْلِ، بِلَا جِهَةٍ اِنْتِظَارٍ وَتَرْقُبِ أَمْرٍ آخَرَ؛ وَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ وَأَنْ يَحْكُمَ بِتَنْجِزِهِ بِمَجْرَدِ نَصْبِ أَى طَرِيقٍ قَطْعِيٍّ؛ لِاِخْصَاصِ رُؤْيَا مَاوَلُو مِنْ بَعِيدٍ.

فَالِاتِّزَامُ بِلِزُومِ رُؤْيَا مَاوَلُو مِنْ بَعِيدٍ؛ لِتَنْجِزِ الْحُكْمِ، هُوَ الْاِتِّزَامُ بِدُخَالَةِ الرُّوْيَةِ فِي مَوْضُوعِ الْحُكْمِ عَلَى وَجْهِ الْجَزِيَّةِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ.

هَذَا مَعَ أَنَّهُ وَرَدَ عِنْوَانُ الرَّأْيِ فِي الرِّوَايَاتِ عِدْلًا لِلتَّنْظِي؛ كَمَا فِي صَحِيحَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الْمَرْوِيَّةِ فِي الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ وَالْمَرْوِيَّةِ أَيْضًا فِي الْمَقْنَعَةِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَأَفْطَرُوا؛ وَلَيْسَ بِالرَّأْيِ وَلَا بِالتَّنْظِي وَلَكِنْ بِالرُّوْيَةِ-الْحَدِيثِ.

وَالْمُرَادُ بِالرَّأْيِ هُوَ مَا بَنَى عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْفَلَكَ وَالْمُنَجِّمُونَ، وَإِنْ وَصَلَتْ نَتِيجَةُ حِسَابِهِمْ إِلَى دَرَجَةِ الْقَطْعِ وَالْيَقِينِ.

كَمَا تَنْتَشِرُ فِي زَمَانِنَا هَذَا فِي كُلِّ أَرْبَعِ سَنِينَ مَجَلَّةٌ لِلْمُسِيَّاحِينَ الْعَاشِينَ فِي اللَّيَالِي تَحْتَ ضَوْءِ الْقَمَرِ، بِلِسَانِ الْأَجْنِبِيِّينَ.

وَفِيهِذِهِ الْمَجَلَّةُ عَيْنُ وَقْتِ طُلُوعِ الْقَمَرِ وَوَقْتُ غُرُوبِهَا لِكُلِّ بَلَدٍ بَلَدٍ فِي الْعَالَمِ عَلِيْحَدَّةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ السَّنِينَ الْأَرْبَعَةِ فِي غَايَةِ الدَّقَّةِ وَأَقْصَى مَرَاتِبِ الْاطْمِئْنَانِ.

وَكَانَتْ دَقَّةُ الْحَاسِبَةِ الرَّصْدِيَّةِ فِيهِذِهِ الْمَجَلَّةُ عَلَى جُزْءٍ وَاحِدٍ مِنْ عَشْرَةِ آلَافِ جُزْءٍ مِنَ الثَّانِيَةِ.

وَبَعْدَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الْمُتَكَاثِرَةِ الْمُتَظَافِرَةِ بِإِنَاطَةِ الصِّيَامِ وَسَائِرِ أَحْكَامِ الشُّهُورِ بِرُؤْيَا الْهَلَالَ لَا غَيْرَ هَلْ يُمْكِنُ لِمُقْتَبِ أَنْ يُفْتَى لِمُقَلِّدِيهِ بِجَوَازِ اخْتِذِ هَذِهِ الْمَجَلَّةِ وَالْعَمَلِ عَلَى طَبَقِهَا فِي دُخُولِ الْأَشْهُرِ، وَيَرْفُضُ وَيَرْفُضُونَ الرُّوْيَةَ بَاطِنِينَ؟ كَلَّا.

وَلَيْسَ هَذَا إِلَّا مِنْ أَجْلِ أَنَّ الشَّارِعَ نَفَى طَرِيقَةَ الرَّأْيِ عَلَى أَى نَحْوٍ كَانَ وَحَصَرَهَا فِي اِخْصَاصِ الرُّوْيَةِ وَهَذَا عَيْنُ مَعْنَى الْجَزِيَّةِ.

الثَّالِثُ: إِنَّ أَصْحَابَنَا رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ رَفَضُوا الرِّوَايَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى أَمَارَتِيَةِ غَيْبُوبَةِ الْهَلَالَ بَعْدَ اِلشَّفَقِ وَتَطَوُّقِهِ وَرُؤْيَا ظِلِّ الرَّأْسِ فِيهِ وَخَفَائِهِ مِنَ الْمَشْرِقِ غَدُوَّةً عَلَى دُخُولِ الشَّهْرِ فِي اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ وَحَمَلُوهَا عَلَى التَّيَمِّنَةِ، حَيْثُ إِنَّ الْعَامَّةَ جَعَلُوهَا أَمَارَاتٍ عَلَى دُخُولِهِ.

وليس إلا من استنباطهم بناء الشريعة على طريقة خصوص الرؤية، ليس غير؛ وإلا فربما يكون بعض هذه الطرق خصوصاً إذا يحاسب بالرصد وتعين مقدار زمان مكث القمر فوق الأفق دليلاً قطعياً لخروج القمر عن تحت الشعاع أو كونه فوق الأفق في الليلة الماضية.

وكذلك إنا نعلم أن أقل درجة مكث القمر تحت الشعاع قبل المقارنة وبعدها أربع^١ وعشرون درجةً ويطول زمان مكثه ثمانى وأربعين ساعة؛ فلورثى الهلال يوم الثامن والعشرين، لكان الشهر ثلاثينياً بلا ترديد.

مع أنه لا يمكن الاعتماد بهذه الأمانة، والحكم بعدم دخول الشهر ليلة الثلاثين؛ بل لأبداً من الاستهلال وعدم الرؤية يحكم بعدم دخول الشهر القادم.

وأيضاً إنا نعلم دخوله ليلة الثلاثين، برؤية الهلال في الليلة القادمة، مرتفعاً عن الأفق بمقدار أزيد من غاية الارتفاع الممكن في الليلة الأولى من الشهر، بجعل الرصد وتعيين درجة زاوية ارتفاع القمر عن الأفق.

وهذا دليل قطعي لوجود الهلال في الليلة الماضية.

ولكن لا يُعبأ به؛ لعدم الرؤية.

وغير هذه من الفروع التي لا يمكن أن يُفتى الفقيه بطلبها بدون تحقق الرؤية.

وهذا دليل على دخالة الرؤية في أصل الحكم؛ لا كونها منجزةً وواسطةً في

الإثبات.

ومما يشهد على ما ذكرنا، صحيحة حماد عن أبي عبد الله عليه السلام، على ما رواه في الكافي والاستبصار: قال: إذا رآوا الهلال قبل الزوال فهو ليلة الماضية؛ وإذا رأوه بعد الزوال فهو ليلة المستقبل.

وذلك لما ذكرنا في المقدمة؛ من استحالة رؤية الهلال بعد خروجه عن تحت الشعاع قبل غروب الشمس، فرؤية الهلال قبل الزوال أو بعده دليل على خروجه في الليلة الماضية.

١- يجب أن يُفريق بين قسمي خروج القمر عن الشعاع؛ أحدهما الأحكامي والآخر الهلالي وما حدّدنا في هذه الموسوعة والتي قبلها بثنى عشرة درجةً من المقارنة أو بأربع وعشرين درجةً من أول دخوله في الشعاع إلى آخر خروجه عنه إنما هو في الأحكامي وأما الهلالي فهو أقل من الأحكامي كثيراً. (منه عنى عنه)

فلو كانت الرؤية مجرد طريق مُتَجَزٍّ، لما يتفاوت الحال قبل الزوال أو بعده.
 لكن لما كان لها دخلٌ لتحقيقه عند الشارع؛ فكيفية دخالتها أيضاً بيده؛ فله أن يجعلها قبل الزوال دليلاً على الليلة الماضية على الأصل؛ وبعد الزوال على الليلة القادمة بالتعبد.

إن قلت: إنَّ الشارع جعل الرؤية كاشفةً، لكونها أسهل وأتم وأعم؛ بخلاف سائر الطرق اليقينية، حيث إنها لما لم تكن بهذه المثابة، يمكن أن يقع فيها الخلاف والتشاجر والتخاصم فحينئذٍ لابد لرفعها من الرجوع إلى أهل الخبرة في هذا الفن؛ ولا يساعده منهاج الشريعة التمسحة السهلة.

قلت: هذا صحيحٌ ولكنه عدولٌ عن الكاشفة المحضة إلى الكاشفة الخاصة التي هي تساوق معنى الجزئية.

وأما ما أفدت أدلةً وشواهد على طريقة الرؤية إلى ما هو تمام الموضوع، وهو خروج القمر عن تحت الشعاع؛ فغير تام.

أما الآية وهي قوله تعالى: كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون... شهر رمضان؛ لم أفهم موضع الاستشهاد بها.

لأن غاية ما يستفاد منها، أنَّ الصيام واجبٌ في شهر رمضان؛ وأما شهر رمضان ما هو؟ أهو متحققٌ بخروج القمر عن تحت الشعاع، أو متحقق برؤيته بعد الخروج، فلا.
 فالاستدلال بها لإثبات طريقة الرؤية، مصادرةٌ بيته.

مضافاً إلى أنَّ الشهر في اللغة، هو ما بين الهلالين المرتين المشتهرين، بما أتتهما مرتين فإذن الاستدلال بالآية لمكان ورود لفظ الشهر فيها على خلاف المطلوب أدل.

ففي مصباح المنير: الشهر، قيل معربٌ وقيل عربى، مأخوذ من الشهرة وهو الانتشار؛ وقيل: الشهر الهلال، سُمي به لشهرته ووضوحه؛ ثم سُميت الأيام به؛ وجمعه شهور وأشهر. وفي نهاية ابن الأثير: الشهر الهلال؛ سُمي به لشهرته وظهوره.

وفي لسان القرب: والشهر القمر؛ سُمي به لشهرته وظهوره؛ وقيل إذا ظهر وقارب الكمال إلى أن قال: وذكر ابن سيده: الشهر القعد المعروف من الأيام؛ سُمي بذلك، لأنه يشهر بالقمر؛ وفيه علامة ابتدائه وانتهائه؛ وقال الزجاج: سُمي الشهر شهراً لشهرته؛ وبيانه؛ وقال أبو العباس: إنما سُمي شهراً لشهرته؛ وذلك أن الناس يُشهرُون دخوله وخروجه.

وفي تاج العروس بعدما نقل عن ابن الأثير ما نقلناه عنه، قال: والشهر

القمر؛ سُمي به لشهرته وظهوره؛ أو هو إذا ظَهَرَ وَوَضَحَ وقارب الكمال؛ وقال ابن سيدة: الشهر العدد المعروف من الأَيَّام؛ سُمي بذلك لأنه يشهر بالقمر وفيه علامة ابتداءه وانتهائه؛ وقال الزجاج: سُمي الشهر شهراً، لشهرته وبيانه؛ وقال أبو العباس: إنما سُمي الشهر شهراً لشهرته؛ وذلك لأن الناس يشهرون دخوله وخروجه (ج) أشهر (شهور)؛ وقال الليث: الشهر والأشهر عَدَدُ والشهور جماعة؛ وقيل: سُمي شهراً باسم الهلال إذا أَهَلَ - إلى آخر ما ذكره.

وفي مجمع البحرين: والشَّهر في الشَّرع عبارة عما بين الهالين؛ قال الشيخ أبو علي: وإنما سُمي شهراً لاشتهار الهلال - انتهى.

هذا، فالأولى أن يستدل بقوله تعالى: يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج لتحقق الشهر برؤية الهلال فوق الأفق وعدم كفاية خروجه عن تحت الشعاع لأن الهلال إنما سُمي هلالاً لارتفاع الاصوات برؤيته فالرؤية دخيلة في معنى الهلال، قال الشيخ الطوسي في التهذيب رداً على أصحاب العدد: والذي يدل على ذلك قول الله تعالى: يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج؛ فيبين الله تعالى أنه جعل هذه الأهلة معتبرة في تعرف أوقات الحج وغيره مما يعتبر فيه الوقت ولو كان الأمر على ما ذهب إليه أصحاب العدد لما كانت الأهلة مراعاة في تعرف هذه الأوقات إذا كانوا يرجعون إلى العدد، دون غيره وهذا خلاف التنزيل، والهلال إنما سُمي هلالاً لارتفاع الاصوات عند مشاهدتها بالذكر لها والاشارة إليها بالتكبير أيضاً والتهيل عند رؤيتها، ومنه قيل استهلَّ الصَّبِيُّ إذا ظهر صوته بالصياح عند الولادة، وسُمي الشهر شهراً لاشتهاره بالهلال، فمن زعم أن العدد للأَيَّام والحساب للشهور والسنين يغني في علامات الشهور عن الأهلة أبطل معنى سمات الأهلة والشهور الموضوعة في لسان العرب على ما ذكرناه ويدل على ذلك أيضاً ما هو معلوم كالاضطراب غير مشكوك فيه في شريعة الاسلام من فزع المسلمين في وقت النبي صلى الله عليه وآله ومن بعده إلى هذا الزمان في تعرف الشهر إلى معاينة الهلال ورؤيته، ومثبت أيضاً من سنة النبي صلى الله عليه وآله.

انه كان يتولى رؤية الهلال ويلتمس الهلال ويتصدى لرؤيته وما شرعه من قبول الشهادة عليه والحكم فيمن شهد بذلك في مصر من الأمصار، ومن جاء بالخبر به عن خارج الأمصار وحكم المخبر به في صحته وسلامة الجؤمن العوارض وخبر من شهد به مع

السواتر في بعض الأصقاع، فلولا أن العمل على الأهلّة أصل في الدين معلوم لكافة المسلمين ما كانت الحال في ذلك على ما ذكرناه، ولو كان اعتبار جميع ما ذكرناه عبثاً لفائدة فيه وهذا فاسدٌ بلا خلاف، فأما الأخبار في ذلك فهي أكثر من أن تحصى، لكنني أذكر منها قدر ما فيه كفاية إن شاء الله تعالى - انتهى. ثم ذكر الروايات الدالة على لزوم الرؤية. وأنت بالتأمل فيما أفاده - قدّه - تعرف مواضع من الدليل على لزوم الرؤية وعدم كفاية نفس الخروج عن تحت الشعاع فلو كانت الرؤية كاشفةً صرفةً وطريقاً محضاً لكان جميع ما أفاده لغواً عبثاً ولكان الخروج بدون الرؤية موضوعاً للحكم فقد عرفت أن الآية والسنة تدلان على لزوم الرؤية وهذا عين معنى الجزئية.

وأما السنة، فهي بخلاف ما أهدت أدل؛ وما ادّعت من الأمر بالصوم للرؤية، لأجل لزوم احرازه لخصوص شهر الصّيام، دعوى منك؛ وعدم جواز الإكتفاء بالامتثال الظني أو الاحتمالي كما في صحيحتي ابن مسلم والخزاز وموثق ابن عمار ورواية القاساني، صحيح ولكن لا تدل بأزيد من عدم جواز الإكتفاء بالظن والشك؛ ولا تنفي موضوعية الرؤية؛ ولا تثبت طريقتيها المحضة وكاشفتيها الصرفة.

وأما قولك باعتبار البيّنة مقام الرؤية؛ فلو كانت جزءاً بنحو الصّفتية لما استقام قيام البيّنة مقامها؛ فعجيب منك؛

لأن استحالة قيام البيّنة مقام القطع الموضوعي، بنحو الصّفتية؛ إنما هي فيما إذا كان قيامها مقامه بنفس أدلة حجيتها واعتبارها؛ لا فيما إذا دل دليل خاص على القيام. صرح بذلك شيخنا الأنصاري - قدس سره - وكل من تأخر عنه حتى في زماننا هذا من مشايخنا قدس الله أسرارهم.

وهذا هو الذي صرّحت به نفسك الشريفة في مجلس البحث؛ فكانني الآن أسمع كلامك، حيث أقدت بقولك: إن الأمارات بنفس دليل حجيتها تقوم مقام القطع الطريقي المتحضر؛ وهذا مما لا ريب فيه بل لا معنى لحجية الأمارات إلا هذا.

كما لا ريب في عدم قيامها بدليل حجيتها مقام القطع الموضوعي على وجه الصّفتية. وليس هذا لأجل استحالة ذلك؛ لأن موضوعات الأحكام بيد الحاكم؛ فكما يمكن أن يرتب الحكم على خصوص القطع، يمكن أن يرتب على الأعم منه ومن موارد قيام الأمانة.

بل لأجل عدم نهوض أدلة حجيتها بذلك؛ فإن أدلتها ناظرة إلى إثبات الواقع و ترتيب آثار الواقع وليست ناظرة إلى أنه يترتب على الأمانة ما يترتب على القطع من حيث كونه صفة خاصة قائمة بنفس القاطع - انتهى الإفادة.

ومعلوم أن قيام الأمارات مقام الرؤية إنما هو بأدلة خاصة واردة في مقامنا هذا. مثل مامضى آنفاً وهو ما رواه المفيد - قده - في المقنعة عن ابن أبي نجران عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: لا تصم إلا للرؤية أو يشهد شاهداً عدل.

وما رواه الكليني بإسناده عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: إن علياً عليه السلام كان يقول: لا أجيز في الهلال إلا شهادة رجلين. وما رواه أيضاً بإسناده عن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا يجوز شهادة النساء في الهلال، ولا يجوز إلا شهادة رجلين عدلين.

ورواه في التهذيب مرسلًا نحوه.

وما رواه محمد بن الحسن الطوسي - قده - بإسناده عن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام إذا رأيتم الهلال فأفطروا، أو شهد عليه بيّنة عدل من المسلمين الرواية.

وما رواه أيضاً بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: إنه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان فقال: لا تقضه إلا أن يثبت شاهدان عدلان من أهل الصلوة متى كان رأس الشهر الحديث.

وما رواه أيضاً بإسناده عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: صم لرؤية الهلال، وأفطر لرؤيته؛ فإن شهد عندكم شاهدان مرضيان بآتهما رأياه فاقضه.

وغير ذلك من الروايات الكثيرة الدالة على قيام البيّنة مقام الرؤية في خصوص المقام.

ومع ذلك كيف يمكن أن يتفوه بعدم إمكان قيام الأمارات مقام الرؤية، حتى إذا فرض أن الشارع صرح ونادى بأعلى صوته بمدخلة الرؤية بما أنها رؤية، لا بما أنها كاشفة محضة.

وبذلك يظهر أن ما أفدت من تضعيف دعوانا انصراف الإطلاقات، من أن هذه عدول عن الموضوعية إلى طريقة الرؤية؛ بدعوى حكومة البيّنة بوجود المرتب في أفق المكلف وإن لم يره؛ خال عن السداد.

كما أنّ بناء دعوى ارتكاز لزوم الرؤية المستفادة من دليل لزومها على الطريقة دون الصفتية كذلك.

لأنّ هذه النقود إنّما نهضت لكسر الدّعوى، إذا تمسّكنا بنفس أدلة حجّة الأمانة واعتبارها.

وأما مع الأدلة الخاصة في المقام، فلا ريب في قيام المدّعى على ساقه. فإذن لامناص من دعوى حكومة أخبار البيّنة إلى الآفاق القريبة، بتوسعة دائرة الرؤية التي هي عبارة عن الإبصار بالعيون المتصلة، بالإبصار بالعيون المتفصلة، بالجعل التشريعيّ دون البعيدة منها، للزوم رفض الرؤية، كما عرفت في الرسالة.

وأما ما أفدّت من عدّ الثلاثين إذا لم تتيّس الرؤية والبيّنة، حيث إنّه يوجب العلم بخروج السابق ودخول اللاحق.

ففيه مامرّ من أنّ الثلاثين يُعدّ في الأخبار الكثيرة عدلاً للرؤية؛ ولم يظهر في واحدٍ منها أنّه يكون طريقاً وكاشفاً إلى دخول الشهر الجديد.

وما أفدّت من وجوب قضاء يوم الشك الذي أفطر، لعدم طريق إلى ثبوته، فتبين بعد ذلك بالبيّنة أو بالرؤية، ليلة التاسع والعشرين من صومه، وجوّد الشهر في يوم إفطاره؛ ففات عنه الواجب الواقعي؛ فلا يدلّ على الطريقة المحضة للرؤية.

وذلك، لأنّ الرؤية أو البيّنة ليلة التاسع والعشرين من صومه، كما أنّها كاشفة وطريقة إلى ثبوت الفطر، كذلك كاشفة وطريقة إلى ثبوت الهلال قبل مضى تسعة وعشرين يوماً من رؤيته^١. لأنّ مفاد أدلة حجّة الأمانة هو تميم الكشف، وجعلها بمنزلة

١- لا يقال: كاشفة الرؤية الفعلية أو البيّنة ليلة التاسع والعشرين عن ثبوت رمضان يوم الشك إنّما تتم بعد ضمّ مقدّمة خارجة وهي اثبات أنّ الشهر لا يمكن أن يكون انقضى من تسعة وعشرين يوماً؛ وحيث كانت هذه الضميمة قضية خارجية علمية لا يمكن الاستناد إليها بعد فرض لزوم الرؤية الفعلية الخارجية لتحقق الشهور الشرعية كما ستبين. لأنّه يقال: إنّنا لانستند في اثبات هذه القضية الخارجية إلى مقدّمات علمية نجومية فقط، بل نستند إلى الروايات الواردة في المقام وهي كثيرة أوردها في الوسائل كتاب الصيام، أبواب أحكام شهر رمضان باب ٥ فمنها ما رواه عن الشيخ بإسناده عن محمد بن مسلم عن أحدهما يعني أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام قال شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان فإذا صمت تسعة وعشرين يوماً ثم تعيّن السماء، فأنتم العتة ثلاثين و منها ما رواه عنه بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

اليقين الواقعي فللرؤية أو البينة في هذا المقام كشفان: أحدهما دخول الفطر والشهر الجديد، والآخر خروج الصيام والشهر الماضي المتحقق مقداره بنفس هذه الرؤية أو البينة.

وأما ما أفدت من أجزاء صومه إذا صامه بنية شعبان أو صوم آخر كان عليه؛ فتبين بعد أنه من رمضان؛ مُعَلَّلًا في النصوص بأنه يومٌ وُقِّقَ له؛ مستدلًا بأنَّ الأجزاء فرغ ثبوت التكليف، ففيه ما لا يخفى.

لأنَّ تبين أنَّ ما صامه من رمضان، إنما هو بقيام البينة بعد ذلك على الرؤية ليلة الصيام، أو بالرؤية أو بالبينة عليها ليلة التاسع والعشرين من صومه، وما شابهها. ومعلوم أنَّ التكليف الواقعي المترتب على شهر رمضان حيث ثبت بالرؤية أو البينة.

هذا مضافاً إلى أنَّ في بعض الأخبار ما يدلُّ على أنَّ صحة صومه مبنيٌّ على التَّساهل والإرفاق.

مثل ما رواه محمد بن يعقوب الكليني بإسناده عن سماعة: قال: قلت

قال: أنَّ الشهرَ هكذا وهكذا وهكذا يُلصِقُ كفيه ويُسَطِّهما ثمَّ قال: هكذا وهكذا وهكذا ثمَّ يقبض أصبعاً واحدة في آخر بسطه بيديه وهي الإبهام فقالت: شهر رمضان تامَّ أبداً أم شهر من الشهور؟ فقال: هو شهر من الشهور ثمَّ قال: أنَّ عليّاً عليه السلام صام عندكم تسعة وعشرين يوماً فأتوه فقالوا: يا أمير المؤمنين قد رأينا الهلال فقال: أفطروا.

ومنها ما رواه عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال صيام شهر رمضان بالرؤية وليس بالظن وقد يكون شهر رمضان تسعة وعشرين يوماً وقد يكون ثلاثين وبصيه ما يصيب الشهور من التمام والنقصان، وعنه عن عثمان بن عيسى عن رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام مثله. ومنها ما رواه عنه بإسناده عن يونس بن يعقوب مثله الآ أنه قال: ثمَّ قال لي: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الشهر شهر كذا وقال بأصابع يديه جميعاً فبسط أصابعه كذا وكذا وكذا؛ وكذا وكذا وكذا فقبض إبهام وضمتها قال: وقال له غلام له وهو معتب: أتى قد رأيت الهلال قال فاذهب فأعلمهم. ومنها ما رواه عنه بإسناده عن أبي خالد الواسطي عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: وإذا خفي الشهر فأنتموا العدة شعبان ثلاثين يوماً وصوموا الواحد والثلاثين وقال بيده الواحد واثنان وثلاثة واحد واثنان وثلاثة ويزوي إبهامه ثمَّ قال: إتھا الناس شهر كذا وشهر كذا. ومنها ما رواه عنه بإسناده عن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: ما أدري ما صمت ثلاثين أو أكثر أو ما صمت تسعة وعشرين يوماً أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

لأبعبد الله عليه السلام : رجلٌ صام يوماً ولا يدري أمن شهر رمضان هو أو من غيره ؛ فجاء قومٌ فشهدوا أنه كان من رمضان فقال بعض الناس عندنا : لا يعتد به . فقال : بلى . فقلت : إنهم قالوا : صُمت وأنت لا تدري أمن شهر رمضان هذا أم من غيره . فقال : بلى فاعتد به ؛ إنما هو شيءٌ وفَقَّك الله له ؛ إنما يُصام يوم الشك من شعبان ولا يصومه من شهر رمضان ؛ لأنه قد نُهَى أن ينفرد الإنسان بالصيام في يوم الشك ؛ وإنما ينو من الليلة أنه يصوم من شعبان ، فإن كان هو من شهر رمضان أجزأ عنه ؛ بتفضل الله ، وبما قد وسَّع على عباده ، ولولا ذلك لهلك الناس .

وبالجملة لا مَسَاغَ للقول بالكاشفية المحضة للرؤية وأخذها طريقاً صرفاً إلى ثبوت الهلال ، وواسطة في الإثبات :

وكونها أتم وأسهل وأعم لكل أحدٍ ، إنما هو الدَّاعِي إلى جعلها موضوعاً واحداً فardاً في عالم الجعل والإنشاء وواسطة في الثبوت ؛ لأنها طريق إلى إحراز الهلال المولد للشهر الذي هو تمام الموضوع . هذا كله ما اردنا من حديث الجزئية .

وأما حديث الصفية في رسالتنا ، ليس المراد بالرؤية المقيَّدة بها ؛ هي الرؤية بما أنها صفةٌ وكيفية نفسانية كالحب والبغض ونحوهما .

بل المراد ، أنَّ الرؤية التي هي كاشفةٌ إلى ثبوت الهلال في الأفق ، جعلت دليلاً عليه ؛ بما أنها رؤية وكاشفةٌ خاصةٌ وطريقةٌ مخصوصةٌ ؛ لا بما أنها كاشفةٌ صرفةٌ غير ملحوظة فيها خصوصية الرؤية . لأنه كما يمكن جعل القطع موضوعاً لحكم على وجه الكاشفة المحضة ، يمكن أن يجعل موضوعاً على وجه الصفية والكاشفة الخاصة ، كما يمكن أن يجعل على وجه الصفية بلالِحاظ جهة الكاشفة بل بما أنه كيف نفساني كساير الصفات ، إما لإلغاء جهة كشفه ، وإما لاعتبار خصوصية فيه من كونه من سبب خاصي أو شخصي كذلك أو غيرهما .

نصَّ على ذلك المحقق الخراساني قدَّه في حاشيته على مبحث القطع لشيخنا الأنصاري قدَّه .

قال : شهر كذا وشهر كذا وشهر كذا يعقديده تسعة وعشرين يوماً . وغيرها من الروايات الكثيرة فإذا كان كاشفة الرؤية الفعلية أو البيئية ليلة التاسع والعشرين عن خروج الشهر الماضي شرعاً بعد هذه المقتمة الشرعية مما لا خفاء فيها . (منه عفى عنه) .

حيث إنه قَسَمَ القطع الموضوعى إلى ما هو تمام الموضوع، وإلى ما هو جزؤه؛ و على التقديرين إما يلاحظ بما أنه كاشفٌ صرفٌ وطريقٌ محضٌ، وإما يلاحظ بما أنه صفةٌ خاصةٌ وطريقةٌ مخصوصةٌ وكشفٌ خاصٌ وثالثه، بما أنه صفةٌ للقاطع بإلغاء جهة كشفه أو بملاحظة اعتبار خصوصية فيه.

و معلومٌ أنَّ الرؤية بما هي رؤية، وهى الطريق العلمى من جهة خصوص الإبصار، إذا جعلت طريقاً إلى ثبوت الهلال، وكاشفةٌ عن تحققة؛ لا يقوم مقامها سائر الطرق العلمية، إلا بدليلٍ خاصي؛ وهذا معنى الصفية.

هذا كله؛ مضافاً إلى ما ذكرنا فى الرسالة: أنَّ عدم إمكان الأخذ بالإطلاقات، هو القرائن العقلية والنقلية الموجودة فى المقام، المانعة من الأخذ بها.

مضافاً الى الانصراف، بدعوى حكومة أخبار البيئنة فى المقام على الروايات الدالة على لزوم الرؤية، فى الآفاق القريبة دون البعيدة؛ وإن تنزلنا إلى طريقتيها فلا بد و أن تجعل طريقاً إلى كون الهلال فى الأفق لامحالة فإن أبيت عن دعوى الحكومة، فلامحيص عن التخصيص، كما عبّر به العلامة - قدس - فى التذكرة؛ وإن أبيت عن أصل دعوى الانصراف، فلامحيد عن تسليم القرائن العقلية والنقلية المانعة من الأخذ بها. هذا مع أنَّ المقدمات العلمية فى الموسوعة لا تبقى مجالاً للأخذ بالإطلاقات حتى إذا فرضت نصوصاً فكيف بكونها ظواهر دانية.

تبصرةً وتنبيهاً: ما أفدت من قولك بورود النصوص المعتبرة الناطقة بأن لورآه واحد لرآه خمسون أولرآه مائة أولرآه ألف؛ لم نجد رواية بهذا المضمون. بل لنا فى هذا المعنى عبارتان؛

الأولى؛ مارواه فى التهذيب بإسناده عن أبى أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: كم يجزى فى رؤية الهلال؟ فقال: إنَّ شهر رمضان فريضةٌ من فرائض الله فلا تؤذوا بالتظنن؛ وليس رؤية الهلال أن يقوم عِدَّةٌ، فيقول واحدٌ قد رأيته ويقول الآخرون لم نره؛ إذا رآه واحدٌ رآه مائة، وإذا رآه مائة رآه ألف؛ ولا يجزى فى رؤية الهلال إذا لم تكن فى السماء علةٌ أقل من شهادة خمسين؛ وإذا كانت فى السماء علةٌ قبلت شهادة رجلين بدخْلان ويخرُجان من مضرب.

والثانية: ما فى صحيحة ابن مسلم على مارواه فى الفقيه والاستبصار؛ وما فى صحيحة الخزاز على مارواه فى الكافى والتهذيب؛ عن أبي جعفر عليه السلام،

قال: إذا رأيتم الهلالَ فصوموا، وإذا رأيتم الهلالَ فافطروا؛ وليس بالرأى ولا بالتظنّي؛ وليس الرؤية أن يقوم عشرة نفر، فينظروا فيقول واحدٌ هوذا، وينظر تسعة ولا يرونه؛ ولكن إذا رآه واحدٌ لرآه ألفٌ.

وأما الاستشهاد الثالث بجعل الذكر والآية في معنى يوم العيد وليلة القدر وما شابههما؛ فقد قلنا: إنَّ المراد منها إتمام ليلٍ طويلٍ هو مجموع تلك الظلمة في دورٍ كاملٍ أرضيٍّ يبلغ أربع وعشرين ساعة؛ ولكل بقعةٍ حدٍّ خاصٍّ وتعيّنٍ مخصوصٍ منها؛ أونهارٌ طويلٌ كذلك؛ وإما ليلٌ قصيرٌ كلّيٌّ ينطبق على مصاديق عديدة، حسب الآفاق المختلفة أونهارٌ قصيرٌ كذلك فسماحتك اختارت الشقَّ الأول من التقسيم؛ حيث أفدت أنها هي الواحدة المحدودة بتمام دور الأرض بظلّها الكلّي.

غاية الأمر أنَّ المشار إليه بلفظ (هذا) عندك جميع الظلمة أوالنور في الدور الكامل الأرضي؛ وعندنا هو تعيّنٌ مخصوصٌ من تلك الظلمة أوالنور في كل صقع بحسبه. فالشار إليه على كلا المذهبين هو الظلمة أوالنور المشخصة الخارجيّة. لكن لما كان مجموع تلك الظلمة أوالنور البالغ لأربع وعشرين ساعة في الدور الكامل الأرضي، هو ترسيمٌ فكريٌّ وتصويرٌ ذهنيٌّ فقط، لجميع النقاط المارة عن محاذات القمر عند غروب الشمس؛ أو جميع النقاط المارة عن محاذات الشمس عند طلوعها، من هذه الدّورة الكاملة؛ خارجٌ عن مَحَطِّ الصّدق اللّغوي والعرفي من معنى اللّيل والنهار؛ اخترنا أنَّ المراد من المشار إليه هو البعد ما بين غروب الشمس وطلوعها أوالبعد ما بين طلوعها وغروبها من الدّورة.

فما ذهبنا إليه في مدلول لفظ (هذا) بهذا التعيّن والتّشخيص، هو المُساعد للدليل. وأما الشقّ الثاني وهو جعل اللّيل كليّاً منطبقاً على أفرادٍ عديدة؛ فلا ريب أنَّ هذا الكلّيّ طبيعيٌّ خارجيٌّ؛ لا كلّيّ منطقيٌّ ولا عقليّ.

وبلفظ (هذا) يشار إلى هذه الطّبيعة المتّحدة مع مصاديقها خارجاً.

ونظير هذا الاستعمال في محاوراتنا كلّ يوم يبلغ آلاف.

هذا آخر ما وفّقني الله تعالى لتحرير الجواب، دفاعاً عن رسالتنا التي لوانتشرت في بلاد العامة من المسلمين لاضطرّتهم إلى القبول، بالموازن العلمية المُدرّجة فيها، التي لا مناص لأحدٍ عن قبولها؛ ولهداهم إلى سبيل الحق؛ وهو أحق أن يُتبع.

وأما الباعث لي في التّهوض بتحرير الرّسالة، وهذا الجواب، مع كثرة ماورد علّيّ

من الموانع والصَّوارف تبديل نظرك الشريف ورأيك المنيف.
 عسى أن يُمدِّك الله بتوفيقه؛ فتسود على أهل الفضل واليقين، بالعبور عن هذه
 المرحلة التي لا يكاد يعبر عنها إلا المُخلصون؛ والمُخلصون في خطرٍ عظيم.
 فإن قبلت هديتي هذه، وهى هدية نملية إلى ملك الفضل والنباهة، وسليمان العلم
 والشرف؛ فهو أجرى ومثوبتي؛ وما عند الله خير وأبقى.
 وإن أبيت، فلا أقل من الاحتياط الذى هو سبيل النجاة؛ وإرجاع الناس إلى الغير؛
 كى يتخلصوا من المحاذير المضيلة والأهواء المردية والفتن الموهية؛ وهذا دلالة ناصح
 مُشفق.
 جزاك الله عن العلم والورع وأهلها خير الجزاء، وأبقى حياتك السامية للأمة خير
 البقاء، ويرعاك فى كلِّ حال ولا تنسك فى الأولى والآخرة، والسلام عليك ورحمة الله و
 بركاته.

وإن شئت أن تحيى سعيداً فمت به شهيداً وإلا فالغرام له أهل
 وأحبة قلبى والمحببة شافعى لدينكم، إذا شئتم بها اتصل الحبلى
 عسى عطفة منكم على بنظرة فقد نعتت بينى وبينكم الرُّسل

وله الحمد فى كلِّ حال؛ وإليه المرجع والمآب.
 ربنا اجعلنا من الذين قالوا: الحمد لله الذى أذهب عنا الحزن إن ربنا لغفور
 شكور، الذى أحلنا دار المقامة من فضله لا يمسنا فيها نصب ولا يمسنا فيها لغوب.
 ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلاً للذين
 آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم.

ربنا لا تكلنا إلى أنفسنا طرفة عين أبداً فى الدنيا والآخرة؛ فلا تُنادى من بطنان
 العرش: ألا أيتها الأمة المنتحرة الضالة بعد نبيها! لا وفقكم الله لأضحى ولا فطر؛
 ولا يُجاب فينا دعوة المَلِك: لا وفقكم الله ليصوم ولا فطر.
 اللهم ما عرفتنا من الحق فحملناه وما قصرنا عنه فبلغناه.

ختم هذا الجواب بحول الله وقوته « ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم » فى
 الساعة الثالثة من الليلة السادسة والعشرين من شهر شعبان المعظم؛ سنة ألف وثلثمائة

وسبع وتسعين بعد الهجرة؛ على هاجرها آلاف التّحية والسّلام.
وأنا الرّاجي عفوريّة محمّد الحسين بن محمّد الصّادق الحسينيّ الطهرانيّ ببلدة
طهران.



مركز تحقیقات کتاب و نشر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مركز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

جواب العلامة الخوئی عن الموسوعة الثانية



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه صورة ما أجادبه سيّدنا الأستاذ العلامة الخوئي أدام الله أيام بركاته ثانياً؛
جواباً عن جوابنا الذي أرسلنا إلى محضره، دفاعاً عن الموسوعة المرسلّة إلى جنابه في لزوم
اشتراك التّواحي في الآفاق في رؤية الهلال، للحكم بدخول الشُّهور القمرية، وجواباً عمّا
أجاب به أولاً؛ نقلناه ههنا بعين العبارة، لتسهيل المراجعة والمطابقة مع جوابنا الثّاني
الماضي ذكره، وجوابنا الثّالث الآتي نصّه؛ وقد أفاد مُدّ ظله السّامي في الكتاب الذي
أرسله معه أنّ هذا الجواب قد صدر من بعض الأفاضل من العلماء بأمر منه أطال الله بقاءه
وها إليك نصُّ الجواب.

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد السلام عليكم ورحمة من الله وبركاته،

اطلعنا على ما ذكرته في موسوعتك المتكفلة لمسئلة الهلال، و كيفية ثبوته.

وهي تنم عن سعة اطلاعك، و طول باعك فيما هو مرتبط بالموضوع؛ من البحوث العلمية و القضايا الفلكية التي حاولت أن تخرج على ضوئها الأدلة والروايات الواردة في المسئلة من الناحية الشرعية؛ فنستنتج منها ما هو بصالح القول باشتراط وحدة الآفاق في ثبوت الشهور القمرية.

و كأنك افترضت أن هذا القول هو الأنسب من الناحية الواقعية؛ لأنه الأقرب إلى ذوق المتشرعة من الناس، بل ذوق العرف والعقلاء بشكل عام؛ وأن القول الآخر الذي هو المختار قد استوجب مزيداً من الأوهام، وأوقع كثيراً من الاضطراب عند العوام؛ فكثر الشجار والقبل والقال حتى

مع أن واقع الحال بحسب تصوراتنا على عكس ما تقول تماماً.

فإن القول بوحدة مبدء حساب الشهور و تاريخها فهو المتطابق مع المرتكزات العقلانية؛ والمناسب مع ذوق وحدة مبدء التاريخ لجميع سكان الأرض؛ وأن الاختلاف والتقدم والتأخر في حساب الأيَّام أمر على خلاف طباعهم؛ كما لا تناسب وحدة شعائرهم المرتبطة بالأيَّام والتواريخ. و أياً ما كان فلعله بالنظر فيما نورد لك من النقاط التالية، يتضح لديك المراد من قولنا المختار فتوى و مدركاً؛ بنحو يندفع ما زعمت عليه من وجوه الإيراد والمؤاخذه، فنقول:

١- إن الظاهر الأولي في كل عنوان يؤخذ في موضوع حكم شرعي و إن كان يقتضى اعتباره قيداً دخیلاً في ذلك الحكم؛ إلا أنه في جملة من الآجال قد يكون هنالك

ارتكاز عرفي أو متشرعني يمنع عن انعقاد هذا الظهور، و يقتضي حمل العنوان في لسان الدليل على الطريقية والمعرفة.

و من جملة موارد هذا الارتكاز بل من أوضح مصاديقه عرفاً ما إذا ورد عنوان العلم أو الرؤية أو التبيين ونحو ذلك في موضوع حكم شرعي واقعي.

فإن ارتكازية كون هذه العناوين لدى الإنسان هي الطريق في إثبات الواقع و كشفه، ولا يمكن من دونها الوصول إلى الواقع المطلوب، يوجب فهم العرف الملقى إليه الخطاب لهذه العناوين على أنها مجرد طرق في إثبات الواقع الذي هو موضوع الحكم الشرعي من دون دخالتها بنفسها فيه.

و هذا الظهور العام لعله من المسلمات الفقهية التي لا تشكيك فيها.
و ما أكثر المسائل التي ورد في لسان أدلتها عنوان العلم أو التبيين ومع ذلك لم يحتمل فقيه أن يكون ذلك دخیلاً في الحكم الشرعي.

هذا على العموم؛ وفي المقام بالخصوص يضاف إلى ذلك ما ورد في ذيل روايات الباب، من أن الصوم بالرؤية لا بالتظن والرأي والاحتمال، مما يدل على أن المقصود من الرؤية إحراز الواقع بها ولزوم التثبت فيه.

و كذلك ما هو ثابت نصاً و فتوى من كفاية قيام البينة التي هي تبيين الواقع— كما يشعر به لفظها— على ذلك، أو مضى ثلاثين يوماً من شعبان ولو لم ير أحد الهلال.

و كذلك ما ثبت من لزوم قضاء يوم الشك الذي أفطريه، لعدم طريق له إلى ثبوت الهلال، فتبين بعد ذلك بالبينة أو الرؤية ليلة التاسع والعشرين من صيامه وجود الشهر يوم إبطاره.

فإن هذه الأحكام جميعاً وإن أمكن تخريجها على أساس الحكومة ونحوها كما أفيد؛ إلا أنه لا إشكال في أنه خلاف ظاهر الأدلة؛ بمعنى أن العرف يستفيد من مجموعها أن الرؤية مجرد طريق لإثبات الشهر وليست مقومة له.

والوجه في ذلك أن الحكومة والتنزيل مؤنة زائدة لابد في مقام استفادتها من دليل، أن يكون ذلك الدليل واضح الظهور في كونه بعصده التنزيل والحكومة.

و مجرد معقولة الحكومة ثبوتاً لا يشفع لاستفادتها إثباتاً كما هو واضح.
أضف إلى ذلك: أن عنوان الشهر الذي أنيط به الحكم بوجوب الصوم، أمر عرفي؛ وليس من مستحدثات الشارع؛ و من الواضح أن الشهر عند العرف أمر واقعي؛ وليس

للرؤية دخل فيه إلا بنحو الطريقة المحضة.

فلو أريد الدوران مدار الرؤية، كان لابد من الالتزام بأن الحكم الشرعي بوجوب الصوم قد أخذ في موضوعه ثبوت الشهر والعلم به عن طريق الرؤية مثلاً.

و هذا بنفسه بعيد عن مساق أدلة الصوم الظاهرة في ترتيب الصوم على نفس الشهر على حد سائر الأحكام الشرعية المترتبة على الأهلة والشهور.

٢- حمل الرؤية على الطريقة المحضة، لا يعني أن يكون الميزان واقع خروج الهلال عن تحت الشعاع أو المحاق كما أفيد؛ بل هناك مطلب ثالث عرفي ومطابق أيضاً مع ما هو المستفاد من أدلة الباب؛ وهو أن يكون الشهر عبارة عن بلوغ الهلال في الأفق مرتبة يمكن للعين المجردة رؤيته.

و هذا غير أخذ الرؤية أو العلم موضوعاً؛ بل الرؤية ليست إلا طريقاً إلى إحراز هذه المرتبة في تكون الهلال وظهوره في الأفق.

و وجه عرفي هذا المطلب و مطابقته مع المرتكزات واضح، حيث قلنا إن الشهر بحسب المرتكزات العرفية أمر واقعي على حد الأمور الواقعية الأخرى التكوينية، فلا يناسب أن يكون للعلم والجهل دخل فيه.

كما أن الخروج عن المحاق بحسب المقاييس الدقيقة التي لا تثبت إلا بالأجهزة والآلات أيضاً ليس ميزاناً لدخول الشهر عند العرف؛ لعدم ابتناء الأمور العرفية على المدقة والحسابات الرياضية أو الفلكية.

فيتعين أن يكون الميزان عندهم ما ذكرناه من ظهور الهلال، وتكوّنه وبلوغه مرتبة قابلة للرؤية بالعين المجردة.

و وجه مطابقة هذا المطلب مع التروايات أن عنوان الرؤية الوارد فيها، وإن كان على نحو الطريقة المحضة؛ إلا أن ذا الطريق هو الهلال البالغ مرتبة قابلة للرؤية بالعين المجردة؛ لا مجرد الخروج عن المحاق ولو لم يكن قابلاً للرؤية؛ والحمل على الطريقة لا يقتضي أكثر من إلغاء موضوعية الرؤية؛ لا المرتبة المفروضة في المرتب كما هو واضح. مضافاً إلى أن هذا هو مقتضى حمل الدليل على الميزان العرفي الارتكازي في كيفية تكون الشهر الهلالي؛ وقد عرفت أنه يقتضي ذلك أيضاً.

ثم إنكم إما تعتبرون الرؤية الخارجية بالفعل، أو تكتفون بالرؤية التقديرية أيضاً؛ بمعنى صدق القضية الشرطية القائلة: إنه لو استهل الناس ولم يكن حاجب كالغيمة مثلاً

لرؤى الهلال؟ فإن التزم بالأول، لزم القول بعدم دخول الشهر ولو علم بوجود الهلال فى الأفق بنحو قابل للرؤية ولكن قد حجه غيم مكثف عن تحقق الرؤية خارجاً.

كما لو علم بذلك نتيجة رصده فى السماء أو تشخيصه بالأجهزة الحديثة التى تخرق حجاب الغيم، أو افترضنا إخبار معصوم لنا بذلك.

والالتزام بهذا بعيد جداً؛ ومن يخالف لا ينبغي أن يكون خلافه كبيراً؛ بل فى الصغرى والمنع عن إمكان تحصيل العلم بوجوده كذلك فى الأفق.

وإن التزم بكفاية الرؤية التقديرية، كان ذلك عبارة أخرى عن إلغاء دخالة الرؤية فى تكوين الشهر وحملها على الطريقة المحضة إلى بلوغ الهلال فى نفسه مرتبة قابلة للرؤية فى السماء.

٣- إن خروج الهلال عن المحاق أوتحت الشعاع، لا يساوق العلم بإمكانية رؤيته فى نقطة ما على سطح الأرض - وهى النقطة التى تشرف فيها الشمس على المغيب من مجموع الكرة الأرضية - لكى يمكن دعوى: أن جعل الرؤية طريقاً محضاً يلزم منه أن يكون الشهر الشرعى مساوقاً مع الشهر الفلكى دائماً؛ وذلك لاحتمال أن لا يكون الهلال الخارج عن تحت الشعاع قابلاً للرؤية فى تلك النقطة.

لأمن جهة احتمال وجود أحد العوامل الطبيعية أو الفلكية أو الفيزيائية التى اعترفت بإمكان منعها عن الرؤية فحسب؛ بل ولا احتمال أن لا يكون الهلال بعد قد وصل فى سيره حول الأرض إلى أفق تلك المنطقة التى تغرب فيها الشمس، لكى يمكن أن يبرى بمجرد خروجه عن تحت الشعاع.

فإن الخروج عن تحت الشعاع وحده لا يحقق إمكانية الرؤية؛ بل لابد من افتراض زوال أشعة الشمس عن منطقة الرؤية أيضاً.

وهذا لا يكون إلا مع تطابق الأفقين والمغربين؛ لكى يتاح للنظر رؤية الهلال بمجرد خروجه عن الشعاع.

وهذا التطابق لادليل على أنه يحصل بمجرد خروج الهلال عن تحت الشعاع؛ لأن الدائرة التى ينعكس فيها القمر من سطح الكرة الأرضية أصغر من الدائرة التى تنعكس فيها الشمس منه؛ لكبر حجم الشمس وصغر حجم القمر.

وقد عرفنا أن الكوكب الأكبر إذا كان مُنيراً يحتل مساحة أكبر فى إشعاعه على الأرض من كوكب آخر أصغر حجماً.

فمن الطبيعي أن يكون مغرب القمر قبل مغرب الشمس في أول الأمر حين تقارن التأثيرين؛ ثم يبدأ المغربان بالتقارب؛ أي يبدأ مغرب القمر بالاقتراب من مغرب الشمس؛ نتيجة حركته إلى جهة المغرب حول الأرض، حتى يصل الحال في دورانه و وصوله إلى الناحية الأخرى المقابلة لجهة الشمس من الأرض، أن يكون بداية غروب الشمس هي بداية طلوع القمر، وبداية طلوع الشمس هي بداية غروب القمر وهكذا.

هذا مضافاً إلى عوامل أخرى ربما تفرض دخالتها في عدم تطابق دائرتي الانعكاس على سطح الأرض من التأثيرين، نتيجة ميلان أحدهما على الآخر في السماء في نفسها، أو نتيجة ميلان الأرض في الفصول الأربعة.

فعلى كل حال مجرد تحقق المغرب في نقطة ما على سطح الأرض في كل آن حتى آن خروج القمر عن تحت الشعاع لا يلزم دخول الشهر؛ لأنه لا يلزم بلوغ القمر إلى تلك النقطة في الأفق؛ بحيث يكون قابلاً للرؤية؛ بل قد يكون لا يزال في الأفق والدوائر الأرضية التي تقابل ضوء الشمس و يكون الوقت فيها نهاراً، فلا يكون قابلاً للرؤية.

٤- إن الاشتراك في الأفق، لانفهم له معنى محدداً محصلاً.

و توضيح ذلك: أن رؤية الهلال كما قلنا تتحقق نتيجة سير القمر إلى جهة المغرب من الأرض بنحو يخرج عن المحاق و يكون قابلاً للرؤية في نقطة مغرب الشمس في سطح الأرض.

فإذا لاحظنا تلك النقطة من سطح الأرض، فتمام النقاط التي تقع على جهة المغرب منها، و على خط عرض واحد، تكون مشتركة معها في الأفق، لأنها جميعاً حين يمر عليها نفس هذا الغروب يكون الشهر داخلاً بالنسبة إليهم لرؤيتهم الهلال؛ ولكن النقاط الواقعة إلى جهة المشرق منها مهما تكون قريبة منها لا تكون مشتركة في الأفق معها، لعدم إمكان رؤية الهلال فيها عند مغربها بحسب الفرض.

و هكذا النقاط التي تقع إلى جهة الشمال أو الجنوب منها، بنحو يخرج عن الدائرة التي تنعكس على الأرض من القمر حين مغيب الشمس عنها.

فهل يا ترى يلتزم باشتراك بلدين متباعدين جداً في دخول الشهر وعدم الاشتراك مع البلد المجاور القريب من أحدهما.

هذا بحسب المكان؛ و كذلك الأمر غير محدد بحسب الزمان؛ إذ ربما يكون خروج القمر عن تحت الشعاع مصادفاً في شهر لنقطة من سطح الأرض حين مغيب

الشمس فيها بنحو يرى الهلال منها غير ما يصادفه في الشهر الآخر، نتيجة اختلاف ميلان الأرض و حركتها المحققة للفصول، أو نتيجة اختلاف بروج القمر و ميلانه أو لغير ذلك من العوامل؛ فيلزم أن يكون بلدان بعينهما مشتركين في أفق واحد في شهر وغير مشتركين في شهر آخر.

وهذا مما لا يمكن الالتزام به، لاعرفاً ولا فقهياً.

٥- و أمّا المشكلة التي أثارها بناء على المختار، من أن ذلك يؤدي إلى لزوم افتراض ليلة أول الشهر واحدة في تمام المنطقة التي تحل بها الظلمة من الكرة الأرضية؛ فيؤدي إلى أن يكون الليل في المنطقة الواقعة شرق منطقة رؤية الهلال منذ بدايته ليلة أول الشهر مع أنه في بدايتها— التي قد يكون قبلها باثنتي عشرة ساعة فمادون— يكون القمر لا يزال في المحاق فكيف يمكن أن يحسب من الشهر القادم؟

فهذه المشكلة أولاً لا تختص على القول بالرأي المختار؛ بل يمكن إيرادها على القول بلزوم الاشتراك في الآفاق أيضاً.

و ذلك فيما إذا افترضنا أن خروج الهلال عن الشعاع بنحو قابل للرؤية بالعين المجردة قد صادف المغرب في نقطة من سطح الأرض مشتركة في الأفق مع نقطة أخرى واقعة على خط طول آخر يحل فيه غروب الشمس من قبل؛ فإنه مثل هذه الفرضية سوف يكون خروج الهلال عن تحت الشعاع بالنسبة إلى النقطة الثانية بعد المغرب فيها بزمان مع أنه من بداية الليل يعتبر من الشهر اللاحق.

و ثانياً حلها: إن رؤية الهلال في نقطة من الأرض عند غروب الشمس فيها إنما يوجب الحكم بأن النهار القادم بعد ذلك الليل من الشهر القادم بالنسبة إلى تمام النقاط من الكرة الأرضية التي تشترك مع منطقة رؤية الهلال في ذلك الليل؛ دون النقاط التي لا تشترك معها في تلك الليلة والروايات الخاصة أيضاً لا تدل على أكثر من هذا المقدار، حيث تأمر بقضاء النهار القادم بعدليل الرؤية ولو في مصر آخر.

و واضح أن هذا لا يشمل ما إذا كانت رؤية الهلال في نقطة المغرب معاصراً مع النهار عندنا فإنه ليس نهاراً ما بعد تلك الليلة التي هي ليلة الرؤية.

وهذا إن كان مطابقاً مع المرتكزات العرفية، بأن فرض أن العرف أيضاً يكفي في دخول الشهر الجديد أن يخرج الهلال عن تحت الشعاع بنحو قابل للرؤية في نقطة مشتركة معنا في الليل ولو كان المقدار الباقي منه عندنا أقل منه في تلك النقطة، لأن

الميزان عنده وقوع النهار الذي يلي الرؤية بعد خروج الهلال، سواء وقعت ليلته كاملة بعدة أم لا، فقد تطابق المستفاد من الروايات مع المرتكزات؛ وإلا فلا أقل من أن يكون الحكم الشرعي بالصوم بمقتضى الروايات المذكورة منوطاً بذلك.

و على كل حال لا إشكال في عدم وجود ارتكاز معاكس على الخلاف. لكي يتجراً أن يرفع اليد به عن مقتضى ظهور أدلة الباب المتمثلة في الروايات الخاصة التي استند إليها في اختيار القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق.

٦- أتضح من مجموع ما تقدم أن ما هو نسبي ويختلف من منطقة إلى أخرى في مسألة الهلال إنما هو إمكانية الرؤية؛ ونعني بها بلوغ الهلال مرتبة من الظهور في نفسه، بحيث يكون قابلاً للرؤية لولا وجود سحاب ونحوه؛ وأما خروجه عن تحت الشعاع فلا يختلف فيه نقطة عن أخرى فلو كان الحكم الشرعي منوطاً بالأول، كان حكماً نسبياً لا محالة، مختلفاً من بلد إلى آخر، وللزم اشتراك البلدان في أفق الرؤية، لترتب الحكم فيه.

ولو كان منوطاً بالثاني، كان مطلقاً غير نسبياً، ولم يلزم الاشتراك في الآفاق. والمستفاد من روايات حكم الصوم الأولية، وإن كان هو الأول، أعني إناطة الحكم بإمكانية الرؤية؛ إلا أن ما جاء في الروايات الخاصة من كفاية حصول الرؤية في مصر لتحقق الشهر في جميع الأمصار التي تشترك مع ذلك المصطفى ليل الرؤية دللنا على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق. انتهى الجواب.



مرکز تحقیقات کلامی و علوم اسلامی

الموسوعة الثالثة حول رؤية الهلال



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على محمّد وآله الطّاهرين و لعنة الله على أعدائهم أجمعين.

هذه صورة ماجرى على فكرى الفاتر و قلمى القاصر؛ جواباً ثالثاً عن الجواب
الثانى للعلامة الأستاذ الخوئي؛ أنعم الله على المسلمين بطول بقاءه؛ ذكرتُ فيها مواضع
النّقد من جوابه، و أدرجتُ فيها ما هو المؤيّد للموسوعة من لزوم الاشتراك فى الآفاق فى
رؤية الهلال، للحكم بدخول الشهور القمرية؛ تذكّرة للإخوان المشتغلين و تبصرة
للأخلاء المحضّلين والحمد لله رب العالمين حمداً أبدياً مادامت السّماوات والأرضين.

مركز تحقيق كتاب توير علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

و صَلَّى الله على محمد وآله الطاهرين و لعنة الله على أعدائهم أجمعين.
السلام على ميزان الأعمال و مقلب الأحوال و سيف ذي الجلال و ساقى السلبيل الزلال
أمير المؤمنين و رحمة الله و بركاته.

أيتها الراكبُ المُجدُّ رُوَيْدَا
إن تَرَأَيْتِ أرضَ الغَرَبَيْنِ فَاخْضَعِي
وَ إِذَا شِمْتَ قُبَّةَ الْعَالَمِ الْأَعْلَى
فَتَوَاضَعِي قَنَمَ دَارَةِ قُدْسٍ
قُلْ لَهُ وَالِدُ الْمُؤْمِنِ سَفْحَ عَفِيقِهِ
يَا بْنَ عَمِّ النَّبِيِّ أَنْتَ بَدَأْتَ اللَّهُ
أَنْتَ قَرَأْتَهُ الْقَدِيمُ وَأَوْصَاكَ
خَصَّكَ اللَّهُ فِي مَا كَرَّ شَيْ
أَنْتَ بَعْدَ النَّسَبِ خَيْرُ الْبَرَاءِ
لَكَ نَفْسٌ مِنْ مَعْدِنِ اللَّطْفِ صِيغَتْ
يَا أَبَا النَّبِيرَيْنِ أَنْتَ سَمَاءُ
لَكَ دَائِمٌ مِنَ الْجَلَالَةِ تَحْوِي
فَجَعَلْتَ التَّرْشَادَ فَوْقَ الثَّرِيَا
يَا أَخَا الْمُضْطَفَى لَدَيْ دُثُوبِ

بِقُلُوبٍ تَقَلَّبَتْ مِنْ جَوَاهِهَا
وَ اخْلَجِ النَّعْلَ دُونَ وَادِي طَوَاهِهَا
وَ أَنْوَارَ رَبِّهَا تَغْشَاهَا
تَكْتُمُنِي الْأَفْلَاكُ لَشَمَّ تَرَاهَا
وَالْحَشَا تَضْطَلِّي بِنَارِ غَضَاهَا
الَّتِي عَمَّ كُلَّ شَيْءٍ نَدَاهَا
آيَاتُهُ الَّتِي أَوْحَاهَا
هِيَ مِثْلُ الْأَعْدَادِ لَا تَنَاهِي
وَالسَّمَا خَيْرُ مَا بِهَا قَمَرَاهَا
جَعَلَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ فِدَاهَا
قَدْ مَحَى كُلَّ ظُلْمَةٍ نَيَّرَاهَا
عَرْشَ عِلْمٍ عَلَيْهِ كَمَا اسْتَوَاهَا
وَمَقَامَ الضَّلَالِ تَحْتَ تَرَاهَا
هِيَ عَمِينَ الْقُدَى وَأَنْتَ جَلَاهَا

سلام على السيِّد الأكرم و الجبر الأعظم، فخر العلماء الأعلام، سيِّد الفقهاء

العظام، الآية الحُجَّة الحاج الشَّيْخ أبي القاسم الخوئي؛ زاده الله علماً وبركةً وأدامه الله
عُمراً وبقاءً ورحمةً بحق محمدٍ وآله آمين.

يَا أَخْلَايَ هَلْ يَعُودُ التَّدَانِي
مَا أَمَرَ الْفِرَاقُ يَا جَبِرَةَ الْحَيِّ
كَيْفَ يَلْتَذُّ بِالسَّحَابَةِ مُعَنَّى
عُمْرُهُ وَأَضْطَبَّارُهُ فِي انْتِقَاصِ
فَغْرَامِي الْقَدِيمِ فِيكُمْ غَرَامِي
قَدْ سَكَنْتُمْ مِنَ الْفُؤَادِ سُؤْدَا
يَا سَمِيرِي رَوْحَ بِمَكَّةَ رُوحِي
فَذَرَاهَا سِرْبِي وَطَيْبِي تَرَاهَا
كَانَ فِيهَا أَنَسِي وَمِغْرَاجُ قُدْسِي
قَسَمًا بِالْحَطِيمِ وَالرُّكْنِ وَالْأُسْتَارِ
وِظْلَالِ الْجَنَابِ وَالْجِجَرِ
مَا شِمِمْتُ الْبَسَامَ إِلَّا وَأَهْدِي

مِنْكُمْ بِالْحِمَى بِعَوْدِ رِقَادِي
وَأَخْلَى التَّلَاقَ بَعْدَ انْفِرَادِ
بَيْنَ أَحْشَاءِهِ كَوْرِي الزُّنَادِ
وَجَوَاهُ وَوَجْدُهُ فِي اِزْدِيَادِ
وَوِدَادِي كَمَا عَهْدْتُمْ وَدَادِي
هُ، وَمِنْ مُقْلَتِي سَوَاءَ السُّوَادِ
شَادِيًا إِنْ رَغِبْتَ فِي إِسْعَادِي
وَسَبِيلُ الْمَسِيلِ وَرَدِي وَزَادِي
وَمَقَامِي الْمَقَامُ وَالْفَتْحُ بَادِ
وَالْمَرْوَتَيْنِ مَسْعَى الْعِبَادِ
وَالْمِيزَابِ وَالْمُسْتَجَابِ لِلْمُضَادِ
لِلْفُؤَادِي، نَحِيَّةً مِنْ سُعَادِ

و بعد التَّحِيَّةُ والإِكْرَامُ، والتَّجْبِيلُ والإِعْظَامُ، وإهداء خلوصي ووُدِّي ودعائي
آناء ليلي وأطراف نهارِي، لدوام الصُّحَّةِ والعافية وطول العمر بالبركة والرحمة، وغاية
شغفي حين ذكراك وشغفي إلى لُقياك؛ قد افتخرت باستلام كتابك المبارك، الحاكي عن
طلعتك المنيرة وسيما وجهك الميمون، وحُبِّك القديم وخلقك العظيم؛ فقلتُ في نفسي:

وَبَشِيرِي الْوَجَاءَ مِنْكَ بِعَظْفِ
فُقَّتْ أَهْلَ الْكَمَالِ حُسْنًا وَحُسْنِي
وَكُفَّانِي عِزًّا بِحُبِّكَ ذَلِي
وَوُجُودِي فِي قَبْضَتِي قُلْتُ هَا كَا
فَبِهِمْ فَاقَّةً إِلَى مَعْنَا كَا
وَحُضُوعِي وَلَسْتُ مِنْ أَكْفَا كَا

فلثمته لما فيه من أطائب روائح الكرامة الفاتحة من ضمير أستاذنا المعظم، أدام
الله ظلاله السَّامِيَّةَ.

و كانت معه رسالةٌ صَدَرَتْ مِنْ بَعْضِ الْأَفَاضِلِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، حَفَظَهُ اللَّهُ؛ بِأَمْرِ

السَّيِّدُ الْأُسْتَاذُ؛ جواباً عن بعض ما حَرَّرْتُهُ ثانياً، حول مسألة لزوم اشتراك الآفاق في رؤية الهلال، للحكم بدخول الشُّهُور القمرية.

فطالعتها بآتم التَّفَقُّه وأكملها، فلم أجد فيها ما يَشْفِي العليل أو يُروِي الغليل؛ بعد اعترافه أولاً بتمامية بُحوثنا العلمية، حول المسألة، من ناحية المسائل الفلكية فيما هو مرتبط بالمقام و اعترافه أخيراً من الناحية الشرعية أيضاً، لما هو المستفاد من روايات الصَّوم الأوَّلية لولا ما تَوَهَّم من دلالة الروايات الخاصة على كفاية حصول الرؤية في مصر. هذا، فلمَّا كان بعض ما أجاب به في هذه الرسالة غير مستند إلى المقدمات البرهانية؛ وبعضه ناشئاً من عدم التأمل والدَّققَّة فيما أوردناه في الموسوعة؛ فلم ينهض في كسر ما اختاره المشهور، أو في إقامة ما اخترتم بوجه من الوجوه؛ بل كلَّمَّا أوردناه قائم على ساقه؛ استجرت من جنابك أن أكتب جواباً عمَّا أوردته؛ فأقول بعد الصَّلوة والاستخارة:

بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، والصَّلوة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين مُحَمَّدٍ وآله الأطيبين الأنجبيين الغُرِّ الميامين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين، ولا حول ولا قوَّة إلاَّ بالله العليُّ العظيم.

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ؛ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَ الْحَجِّ، صدق الله العليُّ العظيم.

أفاد المجيب حفظه الله أولاً: أنَّ القول بوحدة مبدء حساب الشُّهُور وتاريخها هو المتطابق مع المرتكزات العقلية، والمناسبة مع ذوق وحدة مبدء التاريخ لجميع سُكَّان الأرض؛ وأنَّ الاختلاف والتَّقدم والتَّأخُّر في حساب الأيَّام أمرٌ على خلاف طباعهم؛ كما لا تناسبه وحدة شعائرهم المرتبطة بالأيَّام والتَّواريخ.

ثمَّ أورد أموراً ستَّة في دفع ما أوردناه من التَّقوُّد على القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق و بلزوم الطَّريقة المحضة للرؤية، المساوقة لرفضها بتاً.

ونحن نبحث أولاً عن كيفية مبدء التاريخ، ثمَّ عن هذه الأمور الستَّة واحداً بعد واحد، طبقاً لما أفاده.

أمَّا القول بلزوم وحدة المبدء في حساب الشُّهُور المبتنية على رفض مدخلة الاختلاف في الآفاق فقد تقدَّم عليه في هذه التَّكْتِبة السَّيِّدُ أَبُو تراب الخونساري قدس

سُرّه في كتابه: سبيل الرّشاد في شرح كتاب الصّوم من نجاة العباد؛ حيث قال: و يؤيّده أن عدم اختلاف الشهور في الأمصار، لكون المدار على ذلك، أنسب إلى الضبط و عدم تشويش الحساب، و أوفق للحكمة جدّاً؛ فيناسب أن يكون هوالمعتبر عرفاً و شرعاً.

أقول: وهوالمتبادر إلى بعض الأذهان، و المتسابق إلى الأفهام؛ حيث إنه كلام لطيف على أساس حلاوة الذوق ورقة الإحساس؛ لكثته خالٍ عن السداد.

و قبل الخوض في المطلب لابد من تمهيد مقتعين:

الأولى: الأرض كروية؛ و تدور حول نفسها دوراً كاملاً فيما يقرب من أربع و عشرين ساعة و يتحقّق بذلك نهارٌ واحدٌ و ليلةٌ واحدة في النواحي المعمورة.

جميع النواحي الواجهة لضوء الشمس المشتركة في الاستنارة تحسب نهاراً واحداً؛ كما أن جميع النواحي المعاكسة لضوئها المشتركة في الظلمة الواقعة في الظلّ المخروطي تحسب ليلةً واحدة؛ ولما لم يكن لكرويتها ميزٌ و شاخصٌ، يتميّز و يتشخص به بعض الأصقاع عن بعض، في تعيين مشخصات الأيام و الليالي؛ و حدودها من تقويم الأسابيع و الشهور، وقعت مشكلة عويصة و هي تمادي يوم واحد و ليلة واحدة، إلى مرّ الأسابيع و الشهور و كرّ الأعوام و الدهور؛ ما بقيت أرض مستنيرة و شمس منيرة.

مثلاً إذا سمّينا الناحية الواجهة للشمس من الكرة الأرضية يوم الجمعة؛ لم يتغيّر هذا اليوم إلى الأبد ولو تدور الأرض حول نفسها آلاف مرّة.

و ذلك لعدم تعيّن مبدئ له بدءاً و نهاية؛ ولا يمكن أن نتصوّر قبله و لابعده من خميس و سبت فكيف بسائر أيام الأسبوع؛ لعدم إمكان تصوّر القبلية و البعدية.

و بهذه الموازاة لا يمكن لنا تقدير أيام الشهور، أتى شهر كان، شمسياً أو قمرياً؛ لعدم تمايز الأيام بعضها عن بعض.

و هذه المشكلة إنما حدثت بعد كشف قارة أمريكا، و العلم بكرة الأرض؛ و بعد مسافرة السيّاح المعروف: مازلان بسفائه حول الأرض في مدّة ثلاث سنين؛ من إسبانيا إلى جهة المغرب حيث راكبي هذه السفن كانوا يعدّون الأيام بغاية الدقّة؛ و بعد مضى هذه المدّة و الوصول إلى أوطانهم كانوا يعلمون أن اليوم يوم الثلاثاء؛ فلما سألوا أهلها اتّفقوا جميعاً على أن اليوم يوم الأربعاء.

ولم يدروا أن هذا الاختلاف، و هو يوم واحد نشأ من خلاف جهة مسيرهم لمسير

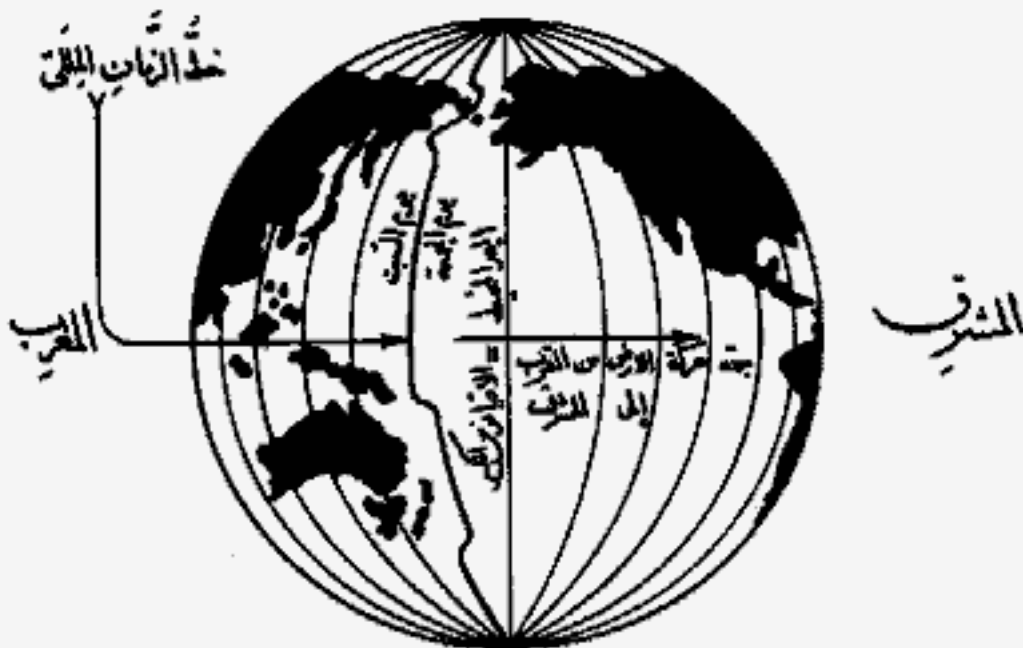
الأرض؛ وهي من المغرب إلى المشرق.

فإنهم كانوا يسIRON حول الأرض بحسب تعداد الأيام، مئة أزيد من مئة غيرهم؛ وهي مئة دوران الأرض حول نفسها دوراً واحداً، البالغة أربع وعشرين ساعة. فهذه المئة بمثابة عدم تحويل الشمس عنهم في طول مئة اثنتى عشرة ساعة؛ فكأنهم واجهون لضوء الشمس يومين متواليين، لكنهم كانوا يحسبونهما يوماً واحداً. وأما قبل كشف هذه القارة فالعلماء كانوا بانين إما على عدم كروية الأرض و إما على انحصار المعمورة بنصفها الممتد من جزائر خالذات إلى أقصى بلاد الصين واليابان.

و على كل كان مبدء الأيام عندهم عند بزوغ الشمس في هذه البلاد؛ كما أن المنتهى غروبها في هذه الجزائر.

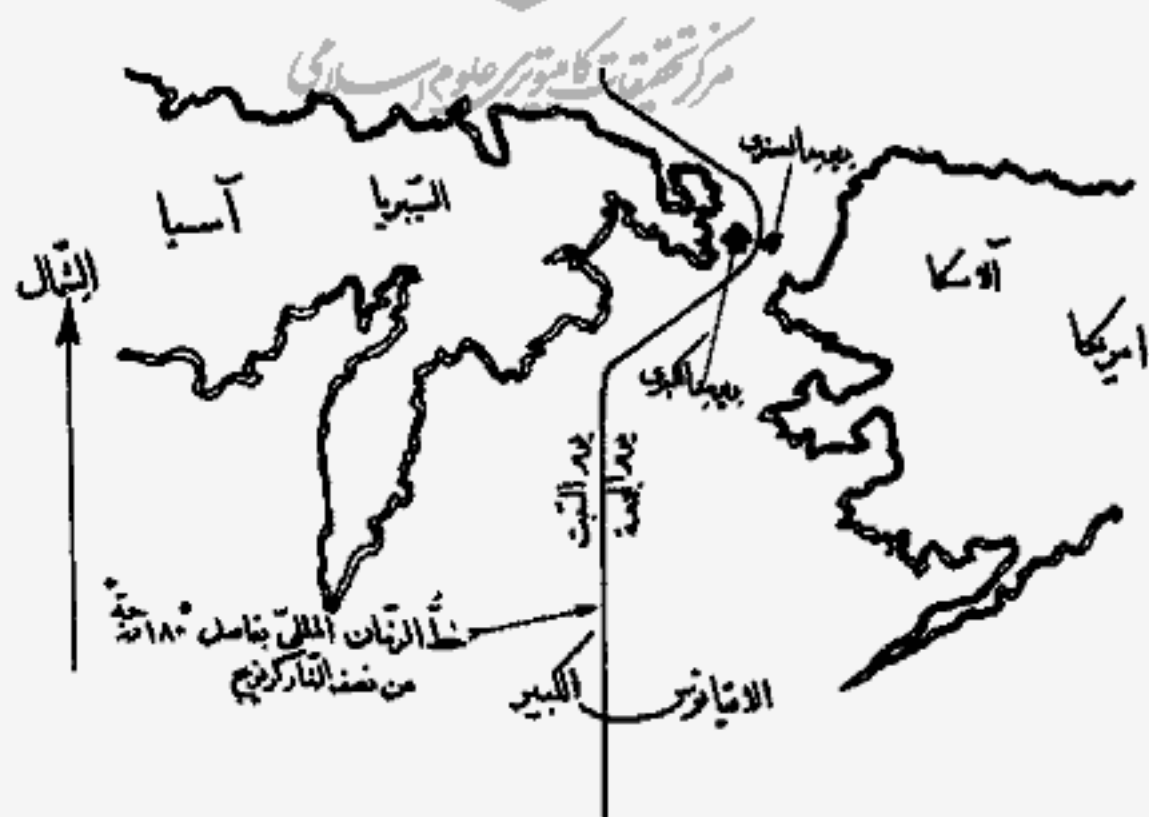
و لحل هذه القويصة عيّنوا مبدءاً فرضياً للتاريخ، و اتفق الأقوام و الملل كلهم على هذا المبدء و هو خط مفروض مارّ على القطبين، على زاوية ١٨٠ درجة من خط نصف نهار كرنويج؛

بحيث هذا الخط و ذلك ينصفان ككرة الأرض بنصفين متساويين؛ و جعلوا جميع التواحي الواقعة في غرب هذا الخط يوم السبت، و التواحي الواقعة في شرقه يوم الجمعة؛ فابتداء يوم الجمعة في شرقه هو انتهاء يوم الجمعة في غربه.



وإنما عَيَّنوا موقع الخط المفروض في هذا الموضع لما أولاً:
 أن معظمه يمر من البحر المحيط: الأقيانوس الكبير؛ ولا يكون فيه سَكَّان يسكنون
 في بلد حتى يختلف تاريخ أهله.
 وحيثما يقطع هذا الخط من طرف الشمال قطعة صغيرة من السيبيريا، أمالؤه و
 جعلوه خارج هذه المنطقة بين السيبيريا من آسيا و آلاسكا من أمريكا؛ وعبروه بما بين
 جزيرتين مُسمَّتين دييوميد بينهما قدر مسافة ثلاثة أميال.
 أحديهما أكبر من الأخرى وواقعة في غرب الخط؛ والأخرى أصغر من الأولى و
 واقعة في شرقه ففي جميع الأوقات تكون أيام الأسابيع و الشهور في دييوميد الصغرى قبل
 أيام دييوميد الكبرى.

فإذا فرضنا أن أحداً يوم الجمعة كان في دييوميد الصغرى التي هي في ناحية شرق
 الخط، و سافر في دقائق قليلة عن البحر نصف فرسخ و وصل إلى دييوميد الكبرى الواقعة في
 غرب الخط، دخل في يوم السبت؛ وهكذا العكس.



و ثانياً أن هذا الخط على الطرف المقابل من نصف نهار كرونويج وبينهما ١٨٠ درجة من كل واحد من الطرفين.

و ذلك لأن محيط الدائرة الأرضية ينقسم على ٣٦٠ درجة و هذا المقدار يمر عن مواجهة الشمس في أربع وعشرين ساعة.

فالأرض تسير نحو المشرق في كل ساعة خمس عشرة درجة؛

$$١٥ = ٣٦٠ : ٢٤$$

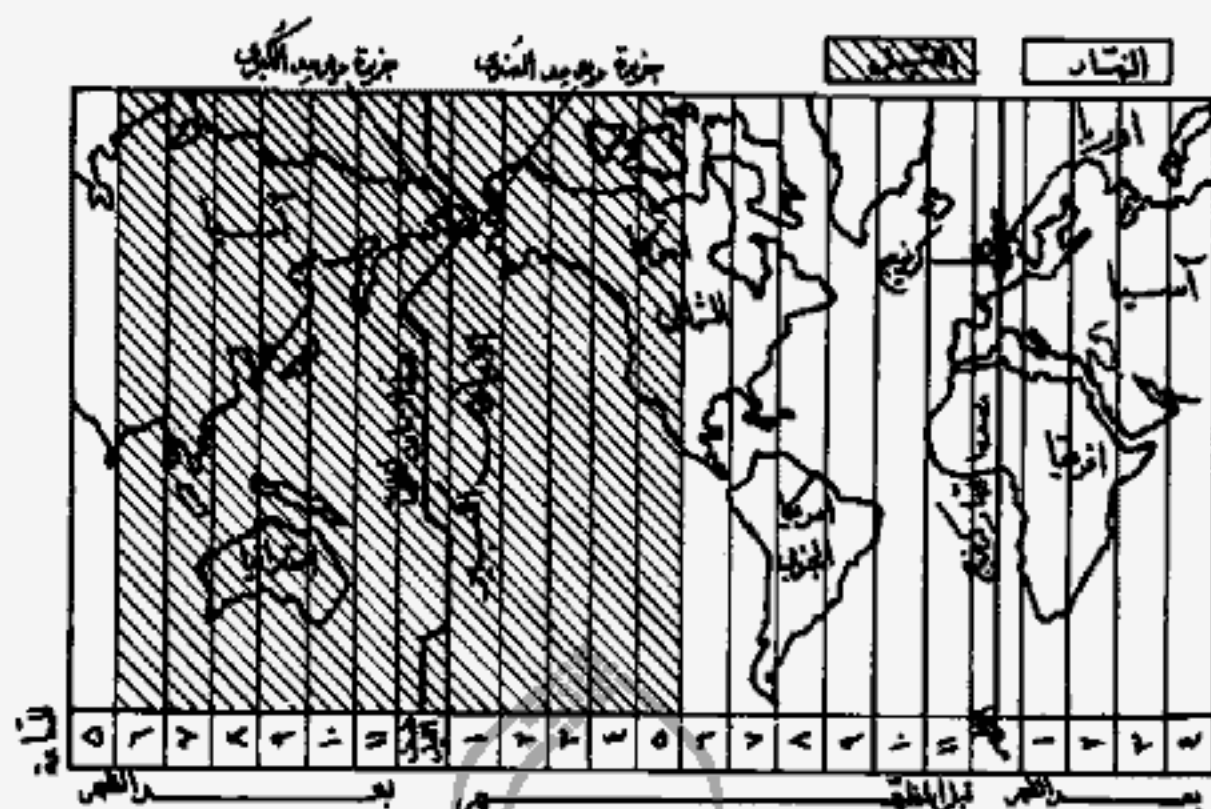
فإذا فرضنا أن الساعة في كرونويج كانت على رأس الثانية عشرة من النهار، وهي الظهر التقريبي؛ تكون الساعة في النواحي الشرقية عنه على مسافة ١٥ درجة، ساعة بعد الظهر؛ وهكذا إلى النواحي البعيدة عنه على مسافة ١٨٠ درجة، اثنتى عشرة ساعة بعده؛ وهي المقارنة لنصف الليل.

و أيضاً تكون الساعة في النواحي الغربية عنه على مسافة ١٥ درجة، ساعة قبل الظهر؛ و هكذا إلى النواحي البعيدة عنه على مسافة ١٨٠ درجة، اثنتى عشرة ساعة قبله؛ وهي المقارنة أيضاً لنصف الليل.

فهذه الناحية التي انطبقت على خط التاريخ المملى، بعيدة عن كرونويج على مقدار ١٨٠ درجة متقدمة عنه زماناً من ناحية المشرق، و متأخرة عنه زماناً من ناحية المغرب؛ كل باثنتى عشرة ساعة.

فمجموع تفاوت هذين المقدارين، وهو أربع وعشرون ساعة، يكون قدر يوم واحد و ليلة واحدة.

فيكون هذا الخط متقدماً عن نفسه من جهة، و متأخراً عن نفسه من جهة أخرى؛ متقدماً من الناحية الشرقية، و متأخراً من الناحية الغربية؛ فهو المبدء للتاريخ تكون الأيام في شرقه ولو بمقدار يسير، متقدمة على الأيام في غربه كذلك.



مركز تحقيق كاميون علوم إسلامي

هذا كله من جهة أيام الأسابيع، من الجمعة والسبت وغيرها.

وتتبعها أيام الشهور من الواحد والاثنين وغيرها.

فإذا فرضنا أن الشمس طلعت في يوم الثامن من إيلول على مشرق هذا الخط، علمنا بأنها غربت يوم الثامن من إيلول عن مغربه فابتداء الثامن في جهة المشرق يساوق انتهائه في جهة المغرب؛ ففي المشرق يكون الثامن وفي المغرب يكون التاسع.

ولافرق فيما ذكرنا في الشهور الشمسية بين الرومية والفرسية والروسية والفرنسية

وغیرها.

فإذا فرضنا أن في مشرق هذا الخط يكون يوم الأحد السابع من خردادماه، يكون

في مغربه يوم الاثنين الثامن منه.

فكل أحد يسافر من المشرق إلى المغرب، ماراً عن هذا المبدء، لابد وأن يقدم

يوماً من تاريخ تقويمه و كذا العكس، إذا سافر نحو المشرق لابد وأن يؤخر يوماً واحداً من تقويمه.

المقدمة الثانية: مبدء الشهور القمرية إما يتحقق بخروج الهلال عن تحت الشعاع، و ظهوره في الأفق على ما هو المشهور؛ فإذاً يختلف المبدء في النواحي الشرقية عن محل الرؤية، والنواحي الغربية عنه؛ ويتأخر يوم واحد.

و إما يتحقق بنفس الخروج فقط و إمكانية الرؤية في ناحية ما؛ على ما ذهب إليه؛ فإذاً يختلف المبدء في النصف الفوقاني من الأرض الذي يشترك في الظلمة الليلية مع نقطة الخروج، والنصف التحتاني منها الذي كان واجهاً للشمس، و كان نهاراً هناك. فإذا دارت الأرض بحركتها الدورية بقدر نصف الدائرة، البالغ اثنتي عشرة ساعة تقريباً؛ يواجه جميع النقاط الواقعة في ذلك النهار على مغرب الشمس؛ وتدخل واحدة بعد أخرى في تلك الظلمة و بذلك يتدنى الشهر بالنسبة إليها.

لكن هنا نكتة دقيقة، وهي أن القمر لا يخرج من الشعاع في مبدء كل شهر في موضع خاص، محاذياً للأرض، حتى تتحد الآفاق؛ وتستقر في كل حين؛ بل بمقتضى سيره الخاص حول الأرض أولاً؛ وبميله عن معدل النهار شمالاً و جنوباً على مقدار خمس درجات ثانياً؛ و بسائر العوامل التي ذكرناها في الموسوعة الأولى ثالثاً؛ يختلف مبدء طلوعه في أول كل شهر من الشهور.

إذا تمهد هذا فنقول: إن اختلاف حساب الشهور أمر لازم لا مناص ولا مفر منه حتى في الشهور الشمسية بأنحاء سنواتها في نصف الكرة الأرضية.

فعلى أساس ما ذكرنا يختلف مبادئ الشهور الشمسية في النصف الشرقي من قارة آسيا؛ كالمعظم من أرض الشيبيريا والصين وبرمه وتايلند وأندونزي وويتنام وسوماترا و برنثو و استراليا، بالنسبة إلى النصف الغربي من قارة أمريكا كأرض آلاسكا والمعظم الغربي من كندا والإيلات المتحدة و مكزيك.

فعدد أيام الأسابيع والشهور في سكان الأول، مؤخر عن عدد أيام الأسابيع والشهور في سكان الآخر يوم واحد.

فاليوم السابع من حزيران مثلاً بالنسبة إلى هؤلاء، بعينه اليوم الثامن منه بالنسبة إلى أولئك؛

وأما على ما اخترت من كفاية الخروج عن الشعاع و رؤية ما ولو من بعيد، فجميع القطر المظلم الليلي المشترك مع نقطة أفق الرؤية في ابتداء الليل يحسب من أول الشهر. فالبدء لدخول الشهر إنما هو آخر القطر المقابل لأفق الرؤية؛ وهي الناحية التي كاد أن ينقضي فيها الليل، و يطلع فيها الفجر؛ و كان دخول الشهر بالنسبة إليهم في حال يكون القمر في عين المحاق ويخرج عنه وعن الشعاع بعد اثنتي عشرة ساعة أو يزيد. أما القطر المستنير النهاري المقابل للقطر المظلم، فابتداء الشهر بالنسبة إلى كل ناحية منه إنما هو بسبب المواجهة للهلال حين دخوله في الليل عند غروب الشمس بالحركة الدورية؛ وذلك يطول اثنتي عشرة ساعة أيضاً.

فبدء الشهر في النواحي المختلفة الأرضية يطول أربع و عشرين ساعة، المنقسم بليتين على حسب الآفاق الفوقانية و التحتانية.

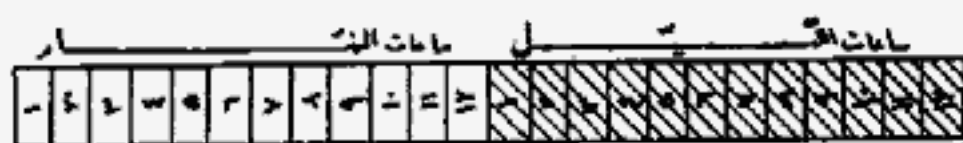
و قد علم مما ذكرنا أن اختلاف مبدء الشهور القمرية كالشمسية ممّالاً مجال لأحد إنكاره، و لا مناص إلا من الالتزام به على أي مذهب سلك.

غاية الأمر أنه على مذهب الجمهور يكون أول مبدء الشهر أول زمان رؤية القمر في الأفق؛ ثمّ بلدٍ ببلدٍ من النواحي الغربية واحداً بعد آخر، إلى أن تتصل الدّورة إلى قرب المبدء الأول؛

مركز تحقيق كتاب توير علوم اسلامی



وعلى ما ذهب إلىه يكون مبدء الشهر آخر القطر الليلي المجاور للبلد الذي طلع فيه الفجر؛ ثمّ ناحية



في مبدء الشهر الأول من وقت أول رؤية الهلال في الفجر من جميع النواحي تحت الشعاع

ناحية من جانب المغرب من هذه الناحية حتى تصل الدّورة إلى أقرب ناحية بالنسبة إلى هذه الناحية من القطر.

فلا فرق بين المذهبين من جهة الاختلاف في التاريخ أبداً. ومجرد أسبقية دخول الليل في ناحية تكون مبدئاً للشهر على ما اخترت، لا يوجب وحدة في التاريخ، كما أن نفس جعل ابتداء الشهر بظهور الهلال في الأفق، لا يوجب اختلافاً فيه.

لكنّ النكته الدقيقة التي ذكرناها آنفاً، وهي طلوع الهلال في رأس كلّ شهر في مكان مغاير لما طلع سابقاً تُنبئنا على سقوط عنوان الفوقانية والتحتانية على ما ذهب إليه، من مسلك عدم لزوم الاشتراك في الآفاق بالمرّة.

لأنّ الهلال في بدء خروجه عن الشعاع لا يطلع دائماً في النواحي المعمورة من الصين والهند ويران والعراق والشام ومصر والممالك الأوربية والإفريقية، حتى يحكم بدخول الشهر في كلّ ناحية غشياً ظلمة الليل الوحدانية؛ وهو جميع هذه النواحي؛ فيحكم باتحاد مبدء الشهر فيها.

وليست بلدة طهران مركزاً فوقانياً للعالم حتى يطلع الهلال في مشرقه أو مغربه إلى برتقال وإسبانيا من نهاية المعمورة الفوقانية؛ فيتحد أفقه مع آفاق ساير البلاد؛ فيحكم بدخول الشهر في جميع النقاط الفوقانية من الأرض في ليلة واحدة. وهكذا ليس الثّجف الأشرف بهذه المثابة.

بل الأرض كروية لا تتميز أصقاعها بعضها عن بعض في الحركة الدّورية. وليس طلوع الهلال بأيدينا، فنخرجه عن الشعاع في المعمورة الفوقانية دائماً، كي نتمكن من الحكم بدخول الشهر في جميع النواحي المحيطة بنا من كلّ صوب بلا اختلاف.

بل ربما يطلع في النواحي الغربية من الولايات المتحدة، أو الأقيانوس الكبير في موضع يكون بعده عن الثّجف 180° درجة، أعني بفاصل نصف القطر المحيط. فإذا تطول الظلمة الوحدانية الليلية في موضع رؤية الهلال، في الأقيانوس الكبير إلى النواحي الغربية من العراق حتى الثّجف؛ فيحكم بدخول الشهر في الثّجف ولا يحكم بدخوله في النواحي الشرقية منه، كخانقين والبصرة.

فترى أنّه على ما ذهب إليه ربما يختلف بالحساب الدقيق مبدء شهر كربلا و

النَّجَفِ الْأَشْرَفِ بَلِيلٍ وَاحِدٍ فَكَيْفَ بِسَائِرِ نَوَاحِي الْعِرَاقِ وَغَيْرِهَا.
و أَيْضاً عَلَى مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ، لَا بُدَّ لِلْعِلْمِ بِمَبْدَأِ طُلُوعِ الْهِلَالِ فِي كُلِّ شَهْرٍ مِنْ
مُحَاسَبَةِ النَّوَاحِي الْوَاقِعَةِ فِي نَصْفِ الْقَطْرِ الْمَظْلَمِ، حَتَّى يَحْكُمَ بِدُخُولِ الشَّهْرِ فِيهَا، وَ
مُحَاسَبَةِ النَّوَاحِي الْوَاقِعَةِ بَعْدَ الْقَطْرِ الْمَظْلَمِ فَيَحْكُمَ بِعَدَمِ الدُّخُولِ.
و هَذِهِ مُحَاسَبَاتٌ دَقِيقَةٌ عَلَى أَسَاسِ الْهَنْدَسَةِ، يَتَكَفَّلُهَا عِلْمُ الْفَلَكَ؛ خَارِجٌ عَنْ
مَحَظِّ النَّظَرِ الشَّرْعِيِّ؛ فَلَا يَكَادِيْعِبُ بِهِ الشَّارِعُ الْمَبْنِيَّةَ أَحْكَامُهُ عَلَى الْمَسَاهِلَاتِ.
بِخِلَافِ مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ، مِنْ ابْتِدَاءِ كُلِّ شَهْرٍ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ فَوْقَ
أُفُقِهِ.

و مِمَّا ذَكَرْنَا يَعْرِفُ أَنَّ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْإِلْتِزَامَ بِكَفَايَةِ خُرُوجِ الْهِلَالِ عَنِ الشُّعَاعِ
فِي مَبْدَأِ الشُّهُورِ، مُوجِبٌ لَوُحْدَةِ حِسَابِ الشُّهُورِ وَتَارِيخِهَا، وَ مُنَاسِبٌ لَوُحْدَةِ شَعَائِرِهِمُ
الْمُرْتَبِطَةِ بِالْأَيَّامِ وَالتَّوَارِيخِ، كَلَامٌ عَلَى أَسَاسِ الْإِحْسَاسِ، خَالٍ عَنِ التَّحْقِيقِ، خَارِجٌ عَنْ
مَنْطِقِ التَّعَقُّلِ الصَّحِيحِ، سَاقِطٌ مِنْ أَسَاسِهِ فِي الْإِحْتِجَاجَاتِ.
هَذَا مَا أَرَدْنَا بَيَانَهُ فِي مَسْئَلَةِ اخْتِلَافِ التَّارِيخِ عَلَى كُلِّ مَسَلَكٍ.
و أَمَّا التَّنَاقُطُ الشَّنَّةَ الَّتِي حَاوَلَ فِيهَا الْجَوَابُ عَمَّا حَرَّرْنَا، فَلَمْ يَقَعْ وَاحِدٌ مِنْ
الْأُجُوبَةِ مَوْقِعِهِ.

أَمَّا التَّنَقُّطُ الْأَوَّلِيُّ، فَنَقُولُ: كُلُّ عُنْوَانٍ أُخِذَ فِي مَوْضِعِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ كَانَ أَوْغَيْرِهِ،
يَقْتَضِي اعْتِبَارَهُ قِيداً دَخِيلاً فِي الْحُكْمِ، يَثْبِتُ الْحُكْمَ بِثَبُوتِهِ وَيَنْتَفِي بِانْتِفَائِهِ؛
إِلَّا فِيمَا دَلَّتْ قَرِينَةٌ خَاصَّةٌ عَلَى عَدَمِ مَدْخَلِيَّتِهِ فِيهِ، كَمَا أَنَّ الشَّنَّةَ دَلَّتْ عَلَى عَدَمِ
دَخَالَةِ كَوْنِ الرِّبَائِبِ فِي حُجُورِ الرِّجَالِ فِي حُرْمَةِ نِكَاحِهِمْ عَلَيْهِمْ؛ مَعَ ظُهُورِ الْحُرْمَةِ فِي
بَادئِ الْأَمْرِ مِنْ قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: **وَرَبَّالْبِكَمِ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ**؛
أَوْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَامَّةٌ عَلَى عَدَمِ الْمَدْخَلِيَّةِ، كَكَثْرَةِ وَرُودِ الْقَيْدِ فِي لِسَانِ الْعَرَفِ
الْعَامِّ، أَوِ الْخَاصِّ بِلَا مَدْخَلِيَّةٍ لَهُ فِي الْحُكْمِ، وَ كَانَتْ الْكَثْرَةُ إِلَى حَدٍّ يَصْرِفُ الْمَوْضِعَ
الْمَقْتَدِرَ عَنْ ظُهُورِ دَخَالَةِ الْقَيْدِ فِيهِ؛ فَحِينَئِذٍ يُحْمَلُ الْحُكْمُ عَلَى نَفْسِ الْمَوْضِعِ اللَّابِشْرِطِ عَنْ
وُجُودِ الْقَيْدِ وَعَدَمِهِ.

و هَذَا فِي جَمَلَةٍ مِنَ الْأَجَالِ الَّتِي أُخِذَ فِي مَوْضِعِ حُكْمِهَا عُنْوَانُ نَفْسِ الْعِلْمِ أَوْ مَا هُوَ
بِمَعْنَاهُ فِي كَوْنِهِ كَاشِفاً صَرَفاً وَطَرِيقاً مُحَضَّاً مُسَلِّماً.

والشاهد عليه في المحاورات العرفية كثير، وكذلك في المسائل الفقهية.
أما عنوان التبيين ليس بهذه المثابة، فضلاً عن الرؤية.

لأن التبيين ليس مطلق الانكشاف؛ بل الانكشاف الخاص، وهو وضح جميع نواحي المعلوم، وارتفاع الغيم والحجاب عن أطرافه، وانجلاؤه من كل جهة، ومن كل ناحية، من المقدمات والمقارنات والغايات.

و كثيراً ما يكون التثبت في الموضوع والثاني فيه دخيلاً في الحكم، ولو مع حصول العلم قبلاً، من المشاهدة والسمع وغيرهما، مما يوجب الإطمئنان بدواً؛ ولكن بالتردد والتثبت والثاني ربما يزول؛ كما في قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا**؛ ففي المجمع: أي إذا سافرتهم وذهبتم للغزو فتبينوا، أي اطلبوا بيان الأمر وثباته، ولا تعجلوا فيه.

وفي قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا**؛^١ وهي هنا بمعنى التحقيق والتثبت والفحص في الأطراف، حتى ينجلي جميع جوانب الأمر بكمال الوضوح.

ولهذا فسر في تاج العروس: **بالتثبت في الأمر والثاني فيه**.
والشرفي ذلك أن الذهاب للغزو والدفاع المستلزم للقتل والجرح وذهاب الأموال والأسر أمرهم في الغاية، لا يعتمد فيه على العلم الحاصل في بادئ النظر والاطمئنان المستفاد من القرائن البدوية بل لابد من التحقيق الكافي والفحص الوافي، وهذا معنى التبيين الوارد في موضوع الدليل.

و بهذا يُعلم أن الاستناد بقول المنجمين في تعيين طلوع الفجر، والبناء على أقوالهم في الصلوة والصيام غير تام، لأن الله تبارك وتعالى جعل الغاية في الأكل والشرب في ليالي شهر رمضان، تبين النهار ووضوحه قبلاً لليل؛ فقال: **كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ**؛^٢ بحيث يتشخص في امتداد الأفق مثل الخيط الأبيض من طلوع الصباح؛ ويتميز عن ظلمة الليل الممتدة في السماء إلى هذه الناحية.

١ - سورة نساء الآية ٩٤.

٢ - سورة ٤٩ الحجرات الآية ٦.

٣ - سورة ٢ البقرة الآية ١٨٧.

ففى الكافى روى الكلينى - قدّه - بإسناده عن الحلبيّ قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الخيط الأبيض من الخيط الأسود. فقال: بياض النّهار من سواد اللّيل - الحديث .

ورواه الشّيخ فى التّهذيب بإسناده عن الكلينى .

وفى الكافى أيضاً عن أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام فقلت: متى يحرم الطّعام والشراب على الصّائم، وتحلّ الصّلوة صلاة الفجر؟ فقال: إذا اعترض الفجر و كان كالقبطيّة^١ البيضاء، فثمّ يحرم الطّعام وتحلّ الصّلوة صلاة الفجر.

قلت: فلما فى وقتٍ إلى أن يطلع شعاع الشّمس؟ فقال: هيهات أين تذهب؟ تلك صلاة الصّبيان. ورواه الشّيخ فى التّهذيب بإسناده عن الكلينى، والصّدوق فى من لا يحضره الفقيه عن عاصم بن حميد عن أبى بصير.

وروى الصّدوق أيضاً أنّه سئل من الصادق عليه السّلام عن الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر؛ فقال: بياض النّهار من سواد اللّيل؛ وقال فى خبر آخر: وهو الفجر الذى لا شكّ فيه.

و الحاصل أنّ ما جعله الشارع أجلاً لصلاة الفجر والصّيام هو تبينّ الفجر، بحيث كان من الوضوح بمشابة افتراش الأفق من ثياب بيض، لا يشكّ فيه أحد؛ وهذا التّبين مع هذا العرض العريض متأخّر عما جعله الفلكيون مبدئاً للفجر بفاصل، ولا يمكن جعله طريقاً و كاشفاً عن أوّل زمان خروج الأفق عن الظّل المخروطى إلى فضاء أشعة الشّمس، وهو بحساب علم الفلك يتحقّق فى لحظة.

و هذا بخلاف زوال الشّمس عن خط نصف النّهار المارّ على رأس المصلّى، فإنّه يتحقّق فى لحظة واحدة؛ وحيث جعل موضوعاً لصلاة الطّهر فى قوله تعالى: أقيم الصّلوة لدُلوّك الشّمس إلى غسق اللّيل^٢، يمكن التعويل عليه إلى القول الفلكى مع الوثاقة.

و السّرْفى جميع ما ذكرناه من الشّواهد والأمثلة، أن التّبين مأخوذ من البيان، و

١ - فى مرآت العقول نقل عن الصّحاح: أن القبط أهل مصر، والقبطيّة ثياب بيض رفاق من كتان يتخذ بمصر؛ وقد يصفى لأنّهم يغيرون فى النسبة كما قالوا:؛ سهلى وذهرى انتهى.

٢ - سورة الإسراء الآية ٧٨.

هو بمعنى الوضوح والانجلاء في الغاية؛ وفيه خصوصية زائدة عن معنى العلم، وبها يمكن أن يلحظ النظر.

ذكر ابن الأثير في النهاية في معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: إن من البيان لسحراً: البيان إظهار المقصود بأبلغ لفظ؛ وهو من القهم وذكاء القلب؛ وأصله الكشف والظهور؛ وقيل معناه: إن الرجل يكون عليه الحق، وهو أقوم بحجته من خصمه، فيقلب الحق بيانه إلى نفسه لأن معنى التبحر قلب الشئ في عين الإنسان، وليس بقلب الأعيان؛ ألا ترى أن البليغ يمدح إنساناً حتى يصرف قلوب السامعين إلى حُبِّه، ثم يذمُّه حتى يصرفها إلى بغضه - انتهى. وفي مجمع البحرين: وفي الحديث: إن الله نصر النبيين بالبيان، أي بالمعجزة، وبأن ألهمهم وأوحى إليهم بمقدمات واضحة الدلائل على المدعى عند الخصم، مؤثرة في قلبه.

وفيه أيضاً: أنزل الله في القرآن تبيان كل شئ، أي كشفه وإيضاحه إلى أن قال: وتبين الشئ لي، إذا ظهر عندي وزال خفاء عني - انتهى.

وكم من مورد وردت في القرآن الكريم من هذا الأصل اشتقاقاً، مثل تبيين وبيّن وبيّنة وبيّنات ومبيّنة ومبيّنات ومبين وبيان وتبيان ونظائرها؛ وفي كل منها لوحظت خصوصية للإيضاح وكشف الشئ بنحو أتم وأكمل.

ومحصل الكلام أن التبيين ليس مرادفاً للفظ العلم بوجوه؛ والقرينة العامة المدعاة في استعمال لفظ العلم بعنوان الطريقة في موضوع الأحكام في الآجال غير موجودة فيه.

وأنكر من هذا ادعاء وجود قرينة عامة في استعمال لفظ الرؤية بعنوان الكاشفة المحضة في موضوع الأحكام؛ ودعوى تحققها مردودة على مدّعيها.

لأنّ للرؤية بمعنى الإبصار الحسّي خصوصية ليست في غيرها من طرق الانكشاف؛ فإذا وردت في موضوع دليل عرفي أو شرعي؛ ظاهره دخالة هذه الخصوصية في استجلاب الحكم؛ فلا بدّ من الأخذ بها وجعلها قيداً يدور الحكم معها وجوداً وعدمًا؛ إلا إذا دلت قرينة خاصة على عدم دخالتها فيه.

ولعلّ المدعى نظر إلى القرائن الخاصة في موارد شخصية؛ ثمّ توهم منها كثرتها إلى حدّ يصرف الكلام عن ظهوره في التقييد؛ أو نظر إلى الرؤية التي هي من أفعال القلوب، وهي بمعنى العلم مثل ما ورد في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع

سلمان الفارسي في أشراف الساعة؛ المروى عن تفسير القمّي، ونظائره^١؛ فتوهم أن الرؤية الحسية أيضاً كذلك؛ وهذا توهم باطل؛ ولكل منها حكم غير مالاخر؛ هذا على العموم. وأما في المقام يُضاف إلى ذلك أولاً كثرة الروايات التي دلت على دخالة الرؤية من الفريقين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ وكذلك تواتر الروايات الواردة عن الأئمة المعصومين عليهم السلام الصريحة في دخالتها؛ فقد ذكر بعض الأعلام من المشايخ أنها أكثر من أن تعد وتُحصى؛ وقد فهموا منها مدخلة الرؤية بلا تكبير، وهم من أهل اللسان، العارفون بأساليب الكلام؛ وذكر في بعضها دخالة الرؤية وحصرها في ثبوت الهلال بلسان النقي والإثبات؛ مثل قوله عليه السلام: لا تصم إلا أن تراه؛ وقوله عليه السلام: لا تصم إلا للرؤية، وأدلت منهما قوله عليه السلام: إنه ليس على أهل القبلة إلا الرؤية وليس على المسلمين إلا الرؤية.

فهب أيها المجيب أن الشارع يريد مدخلة الرؤية بنحو الموضوعية، لا الكاشفية المحضة، في مقام الثبوت؛ فهل يتصور جملة بليغة، أو كلام بليغ؛ أبلغ من هذا الذي أفاده، في مقام الكشف عما أراده، في مقام الإثبات؛ فقل لنا ساعدك الله: بأي كلام يفهمنا، وبأي عبارة يُبَيِّنُها؟

والعجب كل العجب أنه اعترف في آخر كلامه، بأن المستفاد من روايات الصوم الأولية، هو دخالة الرؤية بمعنى إناطة الحكم بإمكانية الرؤية. ومع هذا كان يُنكر موضوعيتها بادعاء قرينة عامة وقرائن خاصة على الكاشفية، مع أن كلتا الدعويين: دعوى وجود القرينة العامة، ودعوى وجود قرائن خاصة، معلولتان.

وثانياً ما هو المشاهد في جميعها أنهم عليهم السلام سدّوا جميع الطرق المتصورة لثبوت الهلال، مثل أمارية غيوبة الهلال بعد الشفق، وتطوّقه، ورؤية ظلّ الرأس فيه، وخفائه من المشرق غدوة على دخول الشهر في الليلة الماضية، مع أن في بعض منها خصوصاً إذا أيدت بالرصد أمارية على ثبوت الهلال.

لكن الأصحاب فقد رفضوها، وحملوها على التقيّة، حيث إن العامة جعلوها أماراتٍ عليه. وليس هذا إلا ممّا فهموه من بناء الشريعة على انحصار أمارية الرؤية.

١- رَوَاهُ الْعَلَمَةُ الطَّبَاطِبَائِيُّ مَذْطَلَهُ السَّامِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْمِيزَانِ فِي الْمَجْلَدِ الْخَامِسِ فِي ص ٤٣٢ إِلَى ص ٤٣٥ فِي ضَمَنِ بَحْثِهِ الْمَخْتَلَطِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ الْمَبْدُوءِ مِنْ ص ٤٢٨.

وثالثاً ماورد في كثير من الروايات إنكار أصحاب الرأى، وهم أصحاب العدد والجدوال، من الفلكيين والمنجمين، والرد الشديد عليهم.
وما ربما يمكن أن يقال إن الرد عليهم إنما هو لعدم وصول نتيجة محاسباتهم الرصدية إلى درجة اليقين مدفوع أولاً:
بأن عنوان الرأى ورد في بعض الروايات قسيماً للتظنى، حيث قال عليه السلام: وليس بالرأى ولا بالتظنى، ولكن بالرؤية.

وثانياً إن المحاسبات الرصدية المدونة في الزيجات مفيدة للقطع لأصحاب الرصد، لكونها قواعد مضبوطة على أساس علم الحساب، مبرهنة ببراہين هندسية، منتهية إلى الحس والوجدان ويحصل القطع لغيرهم إذا عرفهم بالمهارة في فنونهم والوثاقة في أنفسهم.

وثالثاً إن مفاد هذه الروايات إطلاق عدم جواز التعميل على أقوالهم ولومع اليقين الحاصل. إن قلت: لعلمهم عليهم السلام إنما سدوا هذا الطريق على الإطلاق، وحصلوه في طريقة الرؤية، لتأيقع الخلاف، ولا يشته الأمر.
قلت: نعم ولكن هذا عين الإقرار بانحصار طريقة الرؤية المساوق للموضوعية.
ثم إن كثيراً من الأصحاب ادَّعوا الإجماع على انحصار طريقة الرؤية؛ وادَّعوا خلافه خلاف المذهب وقد نقلنا سابقاً ما ذكره الشيخ رضوان الله عليه في التهذيب؛ و الآن ننقل ما ذكره الشيخ الأجل القاضى ابن البراج فى كتابه: شرح جمل العلم والعمل^١، لشيخه الأعظم: السيد المرتضى رضوان الله عليهما.

قال: أعلم أن رؤية الهلال هى المعتبر، والذي عليه يعتمد فى الصوم والفطر وأوايل الشهر وذلك لم يخالف فيه أحد من المسلمين، إلا قوم من أصحاب الحديث من جملة طائفتان (كذا)^٢ فإنهم عولوا فى ذلك على العدد^٣ وشذوا عن الإجماع

١- طبع هذا الكتاب فى مطبعة جامعة مشهد (مشهد الرضا عليه السلام) فى سنة ١٣٥٢ الهجرية الشمسية وما نقلناه عنه إنما هو من ص ١٦٧ إلى ص ١٧٠.

٢- يعنى أن لفظ «طائفتان» ورد فى النسخ مرفوعاً.

٣- قال الشهيد الثانى فى شرحه لللمعة: والعدد وهو عدد شعبان ناقصاً ورمضان تاماً ابداً وبه فسر فى الذرورس ويطلق على عدد خمسة من هلال الماضى وجعل الخامس أول الحاضر وعلى عدد شهر تاماً وآخر ناقصاً مطلقاً وعلى عدد تسعة وخمسين من هلال رجب وعلى عدد كل شهر ثلاثين والكل لا عبرة به

بهذا المذهب.

وخلافهم في هذا غير معتبر؛ لأن الإجماع سابق لهم؛
وجتروا في فساد ما ذهبوا إليه وشذّابه عن الإجماع مجرى الخوارج في خلافهم
وشذوذهم عن الإجماع السابق لما ذهبوا إليه في (عدم رجم الزّاني المحصن فإنهم ذهبوا
إلى ذلك بعد انعقاد الإجماع على) ^١ رجمه ^٢.

(و كما لا يؤثر خلافهم هذا في صحّة ما انعقد عليه الإجماع) ^٣ من رجم هذا
الزّاني ^٤، لحدوث هذا المذهب و سبق الإجماع له؛ فكذلك لا يؤثر خلاف من ذلك إلى
العدد فيما لم يعقد عليه الإجماع من صحّة العمل على رؤية الأهلة؛ لحدوث مذهبهم
هذا، وتقدّم الإجماع له.

فإن قيل: لِمَ زعمتم أنّ مذهب أهل العدد حادث؟
قلنا: لا شبهة فيه، لأنّ القائلين بذلك ما ظهر خلافهم و عملهم به إلّا عند
الجدوال ^٥ المنسوب إلى عبد الله بن مسعود (و معاوية) ^٦؛ ولا شك في حدوث ما هذا
سبيله.

نعم اعتبره بالمعنى الثاني جماعة منهم المصنف في الدروس مع غنة الشهور وكلّها مقيداً بعد سنة في
الكياسة و هو موافق للعادة و به روايات ولا بأس به، أمّا لو غم شهر و شهران خاصة فعدّهما ثلاثين أقوى
وفيما زاد نظر من تعارض الأصل والظاهر، وظاهر الأصول ترجيح الأصل انتهى (منه عفى عنه).

١- ما بين الهلالين هو المصحح من نسخة العالم المحترم: واعظ زاده.

٢- في نسخة العالم المحترم: واعظ زاده و رد مكان رجمه رحمة.

٣- ما بين الهلالين هو المصحح من نسخة مكتبة مجلس الشورى بطهران.

٤- ظاهراً.

٥- الجدول للقمر عند الفلكيين حساب سيره في منازل الثمانية والعشرين وتعيين موضعه في أي وقت
أريد، فعليه يكون مرادفاً للزّيج؛ وفسره الشهيد الثاني عند قول الشهيد الأول في اللمعة: ولا عبرة بالجدول:
بأنه حساب مخصوص مأخوذ من تسيير القمر ومرجعه إلى عدّ شهر تاماً و شهر ناقصاً في جميع السنة مبتدئاً
بالتّام من المحرم؛ لعدم ثبوته شرعاً بل ثبوت ما ينافيه ومخالفته مع الشرع للحساب أيضاً لاحتياج تقييده بغير
السنة الكياسة؛ أمّا فيها فيكون ذو الحجة تاماً - انتهى. أقول: والترفي ذلك أنّ الأرباع مبتنية على الشهور
الوسطية لا الحقيقية ثمّ بضميمة محاسبة التعديلات نصير شهوراً حقيقية فلكية، أمّا الشهور الشرعية
فالعبرة فيها بنفس الرؤية. هذا ولكنتي لم أجد لفظ الجدوال في واحد من كتب اللغة والتّجيم ولعلّه
مصدر جعلي على وزن الدّحراج من مادة جعليّة هي جدّول يُجدول أي عيّن الجدول فعليها يكون
خارجاً عن استعمال العرب (منه عفى عنه).

٦- في نسخة مكتبة مجلس الشورى بطهران.

وأن العمل على ما ذكرناه لايجرى العلم بتقدمه على زمان من نسبت الجدوال إليه، مجرى العلم بالعمل على رواية الأهلّة؛ ولا تقاربه؛ بل ولا يعلم ذلك أصلاً على وجه ولا سبب.

فإن قيل: إذا كان العمل على الجدول حادثاً، فما ينكر أن يكون الأمر من الرسول صلى الله عليه وآله والإمام بعده في تعريف أوائل الشهور وأواخرها، هوالمعتبر في ذلك؟ و عليه العمل؟ قلنا لوكان ماذكرته صحيحاً لكان الثقل به وارداً مورد الحجّة؛ والمعلوم خلاف ذلك .

ثم إن الأمة بين القائلين؛ فقال يذهب إلى أن المعتبر في معرفة الفطر وأوائل الشهور بالأهلّة وقائل يذهب إلى أن المعتبر في ذلك بالعدد؛ وليس فيهم من يقول إن المعتبر في ذلك بما ذكرته^١؛ ولايقول أحد عن الرسول صلى الله عليه وآله ولا عن أحد من الأئمة عليهم السلام، إنه قال: أول الشهر يوم كذا والآخر يوم كذا، إلا ما يذكر من الخبر المتضمن لقوله عليه السلام: يوم صومكم يوم نحركم^٢. وهذا ممّالا شبهة فيه أنه لم يرد مورد الحجّة، وذكر فيهذا المذهب خلاف متقدم على زمان الجدول وإذا كان كذلك وجب القضاء بفساد ماذكرته.

وممّا يدل أيضاً على أن المعتبر في معرفة أوائل الشهور والصّوم والفطر بالأهلّة، ما هو معلوم ضرورة في شرع الإسلام من فرق المسلمين إلى (أن)^٣ رؤية الأهلّة في تعريف أوائل الشهور من زمن النّبي صلى الله عليه وآله إلى زماننا هذا؛ وأنه صلى الله عليه وآله كان يتولّى رؤية الهلال بنفسه وملتّمسه^٤ ويتصدى لرؤيته وكذلك المسلمين، وخروجهم إلى المواضع المكشوفة، وتأهّبهم كذلك من غير إنكار من أحد له ولا دفع. ومثبت عنه صلى الله عليه وآله ممّا شرّعه من قبول الشّهادة في الرّؤية، والحكم

١- في نسخة واعظ زاده وفي نسخة المكتبة المركزية لجامعة طهران ورد مكان ذكرته (ذكر به) والمصحح صححه قياساً.

٢- أقول: أورد في تفسير البرهان في ذيل آية يسئلونك عن الأهلّة نقلاً عن السيد ابن طاووس به في الإقبال: أنه قال: ومن ذلك (أي من القواعد) ما سمعناه ولم نقف على اسناده عن أحدهم عليهم السلام: يوم صومكم يوم نحركم. انتهى .

٣- في نسخة المكتبة المركزية لجامعة طهران ورد لفظ (أن) .

٤- ظاهراً: يلتّمسه .

فيمن شهد بذلك في مصر^١ من الأمصار، ومن يرد بالإخبار برؤيته عن خارج المصر وحكم المخبر به والصحة وسلامة الخبر مما تعرضه من العوارض، وخبر من شهد برؤيته مع التواتر في بعض المواضع.

فلولا أن الاعتبار بالأهلة، وأنها أصل الدين، معلوم لجميع المسلمين؛ لما كانت^٢ الحال في ذلك على ما شرحناه؛ ولكان ذلك عبثاً لو كان الاعتبار بالعدد، وحكاية^٣ لما فائدة فيه؛ والمعلوم خلافه.

ويدل على ذلك قوله سبحانه: **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ**^٤؛ فبين سبحانه الأهلة هي المعتبر في المواقيت، والدلالة على أوائل الشهور؛ وذلك نص صريح فيما ذهبنا إليه.

ألا ترى أنه لو علق التوقيت فيها، ولو كان الذي نعرف به التوقيت هو العدد، لعلق التوقيت وخصه به، دون رؤية الأهلة؛ لأن رؤية الأهلة لا معتبر بها عند العدديين في تعريف أوقات حج ولا غيره.

والهلال إنما سمي بهذا الاسم، لرفع الأصوات عند مشاهدته بالتكبير والتهليل؛ ومنه يقال: استهل الصبي إذا أظهر صوته بالصياح عند ولادته؛ وسمى الشهر لاشتهاره^٥ بالهلال.

فإن قال: بأن عدد الأيام وحساب الشهور والسنين هو المعتبر فيها، وأنه يغني^٦ عن الأهلة، فقد أبطل سمات الأهلة والشهور من الموضوعية في لسان العرب؛ ومن ذهب إلى ذلك وجب ترك الالتفات إلى قوله.

ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: **هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرُ نُوراً وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ**^٧.

١- في نسخ واعظ زاده والمجلس ومكتبة الجامعة ورد لفظ مصرى و الظاهر زيادة الياء.

٢- في نسخة المجلس: كما مكان كانت.

٣- في جميع النسخ مكائياً وصححه المصحح حكاية.

٤- سورة ٢ البقرة الآية ١٨٩.

٥- في نسخة الجامعة المركزية: الإستهاد مكان لاشتهاره.

٦- في جميع النسخ (يعنى) بدل (يفنى) وحيث لا معنى له صححه المصحح.

٧- سورة ١٠ يونس الآية ٥.

(وهذا نصُّ منه تعالى على معرفة السنين والحساب)^١ مرجوع فيها إلى القمر وزيادته و نقصانه، وأنَّ العدد لاحظ^٢ له في ذلك.

وبدل أيضاً على ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله : من قوله : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإنَّ غمَّ عليكم فعثوا ثلاثين يوماً.

فنصَّ عليه السلام أيضاً صريحاً غير محتمل بأنَّ الرؤية هي الأصل والعدد تابع لها، وأنَّه غير معتبر إلا بعد عدم الرؤية؛ ولو كان المُعتبر بالعدد لما علق الصوم بنفس الرؤية؛ ولعلَّقه بالعدِّد؛ وكان يقول: صوموا بالعدِّد وأفطروا بالعدِّد؛ والخبر يمنع ذلك بالأشبه.

فإن قيل: كيف تستدلون بهذا الخبر وهو من الآحاد؛ وعندكم أنَّ أخبار الآحاد لأبعول عليها في علم ولا عمل.

قلناه: إنَّما نقول في خبر الواحد بما ذكرته إذا لم يقرب به قرينة ولا دلالة تدلُّ على صحته؛ وأما ما يقرب به قرينة وتدلُّ على صحته دلالة، فلا بدَّ من القول بصحة مضمونه، للقرينة به.

وهذا الخبر وإن كان من أخبار الآحاد، فقد عضدته قرينة، وهي تلقى الأمة له بالقبول؛ فصَحَّ الاستدلال به؛ وهذا ممَّا لا يشبه مثله على أهل العلم.

واعلم أنَّه قد ورد في صحة الصوم والفطر على رؤية الهلال من الأخبار المتواترة ما يكثر ذكره و يطول إيرادُه ونحن نورد بعضاً من ذلك ليقف عليه من أهْل نفسه بأنس الخبر، ويميل إليه أكثر من أنسه بطرف النَّظر وميله إليها. انتهى الموضع أردنا إيرادَه من كلامه— قدَّم— ثمَّ شرع في ذكر الروايات الدالة على موضوعية الرؤية وبحث فيها بحثاً تاماً و ذكر الروايات الدالة على عدم جواز التَّعويل على الجدوال و سائر الطُّرق والأمارات.

والحقُّ أنَّه رحمة الله عليه أوفى البحث في المقام بما لا مزيد عليه؛ ونحن نقلنا كلامه بطوله لما فيه من جهات التَّنبية والفائدة مالا يخفى على الخبير. وما يدلُّ على انحصار دخالة الرؤية رابعاً:

١— ما بين الهلالين ليس في نسخة مكتبة المجلس.

٢— في جميع النسخ (لاحصاله) فصَّحه المصحح.

الروايات التي دلت على أن الله تبارك وتعالى جعل الأهلة مواقيت، في تفسير قوله تعالى: **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ**؛ وهذه الروايات مستفيضة.

مثل ما رواه العياشي في تفسيره عن زياد بن المنذر، قال: سمعت أبا جعفر محمد بن عليّ عليهما السلام، يقول: **صُم حين يصوم الناس، وأفطر حين يفطر الناس، فإن الله جعل الأهلة مواقيت.** ورواه أيضاً الشيخ في التهذيب، والقاضي ابن البراج في كتابه: **شرح جُمَل العلم والعمل.**

ومارواه المفيد في المقنعة عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: **سألت عن الأهلة؛ فقال: أهلة الشهور؛ فإذا رأيت الهلال فصم، وإذا رأيته فأفطر.**^١

فلولا تكون الرؤية طريقاً خاصاً إلى معرفة الشهور، لما يكون وجهٌ لجعلها مواقيت؛ إذ من السهل السير رجوع الناس إلى ما ضَبَطوه في الجدول كما هو المتعارف اليوم في كثير من البلاد التي جعلوا مدار أوقاتهم على الشهور الشمسية؛ واستغنوا عن الأهلة ومواقيتها.

قال الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي في مجمع البيان عند تفسير قوله تعالى: **قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ**؛ وفيه أوضح دلالة على أن الصوم لا يثبت بالعدد؛ وأنه يثبت بالهلال؛ لأنه سبحانه نصّ على أن الأهلة هي المعتبرة في المواقيت، والدلالة

١- ومارواه الكليني في الكافي بإسناده عن الحلبي والمفيد في المقنعة عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: **إنه سئل عن الأهلة فقال: هي أهلة الشهور فإذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيته فأفطر.** وما رواه الشيخ في التهذيب والاستبصار بإسناده عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الأهلة فقال: **هي أهلة الشهور فإذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيته فأفطر.** الحديث. ومارواه الشيخ أيضاً فيهما بسندين عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الأهلة فقال: **هي أهلة الشهور فإذا رأيت فصم وإذا رأيته فأفطر.** الحديث. ومارواه الشيخ فيه أيضاً بإسناده عن عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأهلة فقال: **هي أهلة الشهور فإذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيته فأفطر.** الحديث. ومارواه الشيخ فيه أيضاً بإسناده عن عمر بن الربيع البصري قال: **سئل الصادق عليه السلام عن الأهلة فقال: هي أهلة الشهور إذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيته فأفطر.** الحديث. ومارواه الشيخ فيه أيضاً بإسناده عن عبد الله بن علي بن الحسين (الحسن - نسخ) عن أبيه عن جعفر بن محمد عليهما السلام في قوله عز وجل: **قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ.** قال: **لصومهم وفطرهم وحجهم**

على الشُّهور؛ فلو كانت الشُّهور إنما تعرف بطريق العدّد، لخصّ التوقيت بالعدد دون رؤية الأهلّة، لأنّ عند أصحاب العدّد لا عبرة برؤية الأهلّة في معرفة المواقيت. انتهى.

أقول: ونعم ما أفاد قدّس الله سرّه.

فنقول: حمل الرؤية في الروايات على الطّريقة المحضة؛ يُساق إلقاء خصوصيّة الرؤية؛ فيناقض الآية المباركة: قل هي مواقيت للناس والحجّ.

لأنّ الله جعل الأهلّة مواقيت؛ ولا يكون الهلال ميقاتاً إلّا إذا رُئي؛ فالرؤية دخيلة في كونها مواقيت فمن أنكر انحصار طريقتيّها، فقد أبطل ميقاتيّتها.

فالآية أدلّ دليل على دخالة الرؤية على مبادئ الشُّهور؛ كما أنّها أدلّ دليل على بطلان القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق، وكفاية رؤية ما ولو من بعيد، أو كفاية الرؤية الإمكانية؛ فالله جعلها مواقيت للناس جميعاً، لكلّ بلدٍ كلّ جيلٍ.

ولامعنى لجعل الهلال الخارج عن الشعاع، والقابل للرؤية في إسبانيا ميقاتاً لأهل بلخ و بخارا ولا الهلال الطالع للأعراب القاطنين في المراكش والليبيا ميقاتاً للتركمين والأتراك القاطنين في الصين.

فمن التزم بهذا فقد أبطل سمات الأهلّة، وأنكرها مواقيت؛ ومن ادعى عدم تنافيه مع الآية الكريمة، فهل ياترى إلّا كونه لاعباً بالقرآن العظيم؟

و أمّا ما استدلّ لطريقته المحضة من كفاية قيام البيّة التي هي تبيين الواقع — كما يشعر به لفظها — على ذلك، أومضى ثلاثين يوماً من شعبان ولولم ير أحد الهلال؛ فبرد عليه:

أولاً أنّ البيّة، وإن كانت صفة مشبهة من بأنّ يبين فيقال بيّن وبيّنة كسيّد و سيّدة من ساد يسود؛ و حيث إنّ موصوفها هي الحجة، يقال: بيّنة بالتاء؛ أي حجة واضحة لا خفاء فيها؛ و بهذا المعنى تكون مرادفاً للبرهان.

لكنّها حجة واضحة بالنسبة إلى ما تعلّقت به، لا إلى شيء آخر؛ وهذا واضح.

فلا بدّ من أن يلاحظ متعلّقها في كلّ مورد فيحكم بشبوته في متن الواقع بالتعبّد؛ كما يحكم بالثبوت فيما إذا تعلّق به القطع الوجداني.

وفي المقام إذا فرض دلالة النصوص والفتاوى على كفاية البيّة القائمة على دخول الشهر، أو على خروج الهلال عن الشعاع، أو على وجوده في الأفق، كان لما أفيد من دلالة البيّة على طريقتي المحضة للرؤية وجه؛ لقيامها مقام الرؤية؛ فكل واحد من

الرؤية والأمانة دليل على ثبوت الواقع حينئذٍ؛
لكنه ليس كذلك؛ بل أطبق النص والفتوى وادعى الإجماع على كفاية البيّنة
القائمة على رؤية الهلال ليس غيراً.^١
فحينئذٍ ليست الرؤية والبيّنة متساويان إلى إثبات الواقع؛ أحدهما وجداناً والآخر
تعبداً.

بل الرؤية الوجدانية تعلقت بوجود الهلال، والبيّنة تعلقت بالرؤية؛ فتعلقت
بالمعلق بالكسر لا بالفتح.

ومفادها تنزيل الرؤية التعبدية مقام الرؤية الوجدانية؛ وتوسيع دائرة الرؤية إلى
الأعم منها بتوسعة دائرة الرؤية التي هي عبارة عن الإبصار بالعيون المتصلة، بالإبصار بالعيون
المنفصلة بالجعل التشريعي.

وهذا معنى حكومة أخبار البيّنة على أخبار الرؤية.
وهنا محلّ الدقة والنظر؛ فإنه من مزالّ الأقدام، حيث اشتبه الأمر على كثير من
أهل العلم، فادّعوا طريقة الرؤية المحضة، بادّعاء قيام الأمارات مقامها؛ ولم يتنبهوا
للاختلاف بين متعلقيهما.

وثانياً المستند في حجية البيّنة في هلال شهر رمضان هو الروايات الخاصة الواردة
في المقام، الدالة على قيام البيّنة مقام الرؤية؛ وهي كثيرة، فاذن لادلالة لها على الطريقة
المحضة والكاشفة للصرف للرؤية إذ جعل الرؤية طريقاً واحداً وكاشفاً فارداً عن الهلال
في مقام الثبوت، ومع ذلك توسيع هذه الدائرة بالرؤية التعبدية الحاصلة بالبيّنة في مقام
الإثبات بالتصوص الخاصة، ممّالا مانع منه.

وقد دلّت الأخبار المستفيضة، بل المتواترة على طريقتيها المنحصرة؛ وبعبارة
أخرى على جزئيتها للموضوع على نحو الكاشفية؛ ودلّت الروايات على كفاية الرؤية
التعبدية في مقام الإثبات.

نعم لو قامت البيّنة على غير الرؤية، بل على دخول الشهر المستند إلى التطوّق، أو
الارتفاع، أو الجدول والزيج، أو قول الرصدّي ونحو ذلك؛ واستندنا على حجّيتها بعمومات

« واعترف به الأستاذ نفسه مُدْظَلَّه على ما في رسالة المنهاج ج ١ ص ٢٨٠ حيث قال: ولا (اي و
لا يشبّ الهلال) بشهادة العدلين إذا لم يشهدا بالرؤية.. »

أدلة حجّة البيّنة في الموضوعات كرواية^١ مسعدة بن صدقة، وعلقمة^٢، وغيرهما، والإجماع المدعى في المقام؛ كان لنا شاهد أعلى كاشفيتها المحضة.

لكنك عرفت أنّه لا مجال لحجّة مثل هذه البيّنة بعد إطباق الإجماع والنصوص والفتاوى على حجّة البيّنة القائمة على خصوص الرؤية، ليس غير.

و أمّا الاستدلال بطريقتيها المحضة من ثبوت لزوم القضاء يوم الشكّ الذي أظرفيه، لعدم طريق له إلى ثبوت الهلال، فتبيّن بعد ذلك بالبيّنة أو الرؤية ليلة التاسع والعشرين من صومه وجود الشهر يوم إفطاره فسيرد عليه ما أوردنا سابقاً، من أنّ الرؤية أو البيّنة ليلة التاسع والعشرين كاشفة عن ثبوت الفطر أولاً وعن ثبوت الهلال قبل مضى

١- وهي مارواه في الوسائل في كتاب التجارة في الباب الرابع من أبواب ما يكتسب به عن الصدوق وعن الشيخ بإسنادهما عن علي بن إبراهيم عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول كلّ شيء هو لك حلال حتّى تعلم أنّه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك، وذلك مثل الثوب يكون عليك وقد اشتريته وهو سرقة والمملوك عندك لعله حرّ قد باع نفسه أو خدع فبيع قهراً أو امرأة تحتك وهي أختك أو رضيعتك والأشياء كلّها على هذا حتّى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البيّنة.

٢- وهي مارواه في الوسائل في كتاب القضاء في الباب الواحد والأربعين من أبواب الشهادات عن كتاب عرض المجالس بإسناده عن علقمة قال قال الصادق عليه السلام وقد قلت له يا ابن رسول الله أخبرني عمّن تقبل شهادته ومن لا تقبل فقال يا علقمة! كلّ من كان على فطرة الإسلام جازت شهادته. قال: فقلت له: تقبل شهادة معترف بالذنوب؟ فقال: يا علقمة لو لم تقبل شهادة المعترفين للذنوب لما قبلت إلا شهادة الأنبياء والأوصياء عليهم السلام لأنهم المعصومون دون سائر الخلق. فمن لم تره بعينك يرتكب ذنباً أولم يشهد عليه بذلك شاهدان فهو من أهل العدالة والستور شهادته مقبولة وإن كان في نفسه مذنباً ومن اغتابه بما فيه فهو خارج من ولاية الله داخل في ولاية الشيطان، ولقد حدثني أبي عن أبيه عن آبائه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من اغتاب مؤمناً بما فيه لم يجمع الله بينهما في الجنة ومن اغتاب مؤمناً بما ليس فيه فقد انقطعت العصمة بينهما وكان المغتاب في النار خالداً فيها وبئس المصير.

قال علقمة: فقلت للصادق عليه السلام: إنّ الناس ينسبوننا إلى عظام الأمور وقد ضاقت بذلك صدورنا فقال عليه السلام: إنّ رضا الناس لا يملك وألسنتهم لا تضبط وكيف تسلمون ممّالهم يسلم منه أنبياء الله ورسله الحديث.

وقد نقلنا هذا الحديث بطوله لما فيه من جهات الفائدة الصادرة من معدن العلم والحكمة، رزقنا الله التعلّم والتفهّم.

تسعة وعشرين يوماً من رؤيته ثانياً.

لأن مبنى حجّة الأمانة ليس على التنزيل، أو على جعل المؤدّى منزلة الواقع؛ بل على ما هو المحقق في الأصول وبنى عليه مشايخنا المحققون، منهم أستاذنا العلامة الخوئي أدام الله أيام بركاته، من باب تسميم الكشف التاقص تعبدًا، وجعلها بمثابة اليقين في عالم الاعتبار، فإذن نفس الرؤية الوجدانية، أو الرؤية التعبدية توجب لنا قضاء يوم الشك، لمكان محرزتيهما وكشفهما عن ثبوت الهلال ليلة الثلاثين من شعبان.

وليس هذا مجرد إمكان التنزيل والحكومة في مقام الثبوت كما أفيد؛ بل الكافل لهذه الحكومة والتنزيل في مقام الإثبات هونفس أدلة حجّة البيّنات.

وقد ثبت في الأصول أنّ الأمارات والأصول التنزيلية، لها حكومة على العلم الذي أخذ في الموضوع على وجه الطريقة، بنفس أدلة حجّيتها.

وأما ما أفيد من أنّ عنوان الشهر الذي أنيط به الحكم بوجوب الصوم أمر عرفي؛ وليس من مستحدثات الشارع والشهر عند العرف أمر واقعي ليس للرؤية دخل فيه إلّا بنحو الطريقة المحضة.

فيرد عليه أنّ للشارع دخلاً في الموضوعات العرفية التي يريد أن يرتب عليها الأحكام، بإدخال بعض القيود في التوسعة والتضييق.

مثل عنوان السفر والحضر؛ فتصير حينئذ موضوعات شرعية لما يرتب عليها من الأحكام.

كما أنّ له نصب طريق خاص بالنسبة إلى موضوع واقعي خارجي؛ مثل الإقرار أربع شهادات أو شهادة أربعة شهود في إثبات الزنا، والإقرار أو البيّنة أو القسامة مع اللوث، في إثبات القتل، والحكم بمضى شهادة النساء فيما يتعلق بهن وفي الوصايا والأموال دون رؤية الهلال.

والشهر وإن كان موضوعاً خارجياً، وعنوانه المحمول عرفياً؛ إلّا أنّ الشارع نصب طريقاً خاصاً إلى إحرازه، وهو الرؤية، ولا يرضى بإحرازه من غير هذا الطريق.

فلهذه المناسبة صارت الرؤية دخيلة في تحقق الشهر بما يرتب عليه الشارع من الأحكام؛ فتصير جزءاً للموضوع على نحو الطريقة الخاصة المعبر عنها بالموضوعية أو الصفتية.

فتصير الشهر شهراً قمرياً هلالياً شرعياً، في قبال الشهر القمري الحسابي،

والشَّهر القمري الوَسْطَى، والشَّهر القمري الهلالي الفلكي.

فما تَرى في التقاويم المُدَوَّنة، المستنتجة من الزيجات المستخرجة من الأرصاد، من تعيين الشُّهور ومبَادِيهَا وخَوَاتِمِهَا إنما هي الشُّهور الهلالية النُّجُومِيَّة؛ لاعتبارها عند الشارع. فالعبرة بتحقيق الرؤية الخارجِيَّة الفعلِيَّة، وبها يصير الشَّهر هِلَالِيًّا شرعيًّا، تدور عليه الأحكام.

وأما النقطة الثانية، فنقول: قد برهنا في الموسوعة الأولى على أنَّ القمر في مبادي الشُّهور بعد خروجه عن المقارَنة، وهي المحاق، لا بدَّ وأن يسير في مداره إلى حدٍّ يصير قطره المنور الهلالي قابلاً للرؤية وهذه المُدة تُسمَّى تحت الشعاع. فإذا خرج عن هذا الحد يصير قابلاً للرؤية؛ لأنَّ المانع منها ليس إلّا محق نوره تحت احتجابه عن الشَّمس فبخروجه يرتفع المانع؛ فيراه كلُّ أحدٍ بعينٍ مجرَّدةٍ عاديةٍ في أول مبداء اللَّيْلِ. ومسيره هذا في المدار لا يقلُّ من اثنتي عشرة درجةً من المقارَنة؛ يطول أربع وعشرين ساعةً على أقلِّ تقدير وهو نصف مجموع حالة المحاق وتحت الشعاع كُلاًّ وهي أربع وعشرون درجةً، البالغ زمان مكثه، ثمانى وأربعين ساعةً. فمُدَّة زمان الخروج عن الشعاع هي عين زمان سيره في المدار عن المقارنة وما في حكمها في محق نوره.

ولا يحتاج بعدُّ إلى سيره وبلوغه في الأفق مرتبةً يمكن للعين المجرَّدة رؤيته، وهذا واضحٌ لِمَن لَهُ أدنى خبرةٍ بعلم النُّجوم. فالقمر بمجرد خروجه عن الشعاع يكون قابلاً للرؤية في نقطة ما؛ وهي أقرب أفقٍ من الآفاق الأرضيَّة بالنسبة إليه في مغرب الشَّمس؛ وقبله لا يكون قابلاً لها ولو بالآلات والأجهزة.

لأنَّ الآلات لا تقدر على إرادة الهلال حال كونه تحت الشعاع، بإرادة القطر المنور الدقيق جدًّا، ولا على إرادة الهلال الواقع تحت الأفق. بل إنّما تقدر على رفع حجاب الغيم والأغبرة الدُّخَانِيَّة والمائيَّة وما شابهها. فالمحاسبات الفلكيَّة لتعيين زمان رؤية القمر عند خروجه عن الشعاع ليس إلّا لتعيين زمان ظهور الهلال، وتكوُّنه وبلوغه مرتبةً قابلةً للرؤية للعين المجرَّدة. وقد تبين بما ذكرناه أنَّ كلَّ ما أُفيدَ في هذه النقطة ممَّا لا طائل تحته.

هذا ثم إن ما أوردناه على طريقة المحضة لرؤية الهلال إنما هو على طريقتيها المحضة لهذه المرتبة؛ فقد برهنا على أن ما هو المستفاد من الكتاب والسنة والإجماع المدعى، طريقتيها المنحصرة للهلال البالغ لهذه المرتبة القابلة للرؤية؛ ومعنى طريقتيها الانحصارية، دخولها في ترتب الأحكام الشرعية بما هي رؤية وطريق خاص وكاشف مخصوص؛ وهذا عين معنى الموضوعية.

ولم نعطف محط الطريقة إلى كون الهلال في مرتبة غير قابلة للرؤية، كحال خروجه عن الشعاع على ما توهم، ومحط الموضوعية إلى كونه في مرتبة قابلة لها، حتى يختلف مورداهما كما أفيد.

بل محطها على كلا المسلكين واحد؛ إننا برهنا على كون الهلال طريقاً انحصارياً لدخول الشهر إذا رئي في الأفق، والأستاذ ذهب إلى كونه طريقاً محضاً إلى خروجه عن تحت الشعاع.

ثم إن ما هو دخیل في الشهور الرؤية الفعلية؛ وهي الظاهرة من النصوص والفتاوى والإجماع المدعى؛ وهي محط النظر والآراء؛ والمعتمد عليها عند الأصحاب الإمامية رضوان الله عليهم؛ وصريح الشيخ والفاضلين والجمهور. وأما الرؤية التقديرية فهي بمنزلة العدم،

مركز تحقيق كاميون علوم إسلامي

فإذن نلتزم بعدم دخول الشهر ولو علم بوجود الهلال فوق الأفق بالتطوق والارتفاع ورؤية ظل الرأس وما شابهها ولو فيما يوجب العلم، وكذا بالقول الرصدى، وبالأجهزة الحديثة إذا خرقت حجاب الغيم، وبقول معصوم مفيد لليقين.

لأن المعصوم لا يخبرنا بدخول الشهر مع فرض كونه مترتباً على الرؤية ولما تتحقق ولم يتم الموضوع؛ بل يخبرنا بوجود الهلال فقط بلا رؤية على الفرض.

فهو أيضاً لا يترتب على نفسه الأحكام المترتبة على دخول الشهر من الصيام ونحوه؛ مع علمه بوجود الهلال وإخباره لنابه؛ فكيف بصيامنا ونحوه؛ ولا بُعد في هذا.

ومن خالفكم إنما يخالف في كبرى المسئلة؛ وأما الصغرى فكثيراً ما يحصل العلم بوجود الهلال مع المحاسبات الدقيقة الرياضية الهندسية، المساوقة للبداهة والوجدان؛ خصوصاً في هذه الآونة التي انتهت دقة المحاسبات الرصدية إلى الواحد من عشرة آلاف جزء من الثانية ^١.

تنبيه وتبصرة: إن محط خلافنا الأصلي مع الأستاذ مدظلّه السامي إنما هو في

لزوم الاشتراك في الآفاق في رؤية الهلال الرّاجع إلى لزوم كون الهلال فوق الأفق في كل ناحية وماحواها؛ وعدم اللزوم الرّاجع إلى كفاية خروجه عن تحت الشعاع.

وفي كل واحد من المسلكين يمكن أن يُتصوّر ثبوتاً دخالة الرؤية على وجه الطّريقتين، أو على وجه الموضوعيّة كما يمكن أن يذهب إثباتاً، كل واحد من الطرفين على دخالتها على وجه الطّريقتين، أو على وجه الموضوعيّة فلا يلزم القول بلزوم الاشتراك مع القول بالموضوعيّة، كما لا يلزم القول بعدم اللزوم مع القول بالطّريقتين.

لكن لما انجرّ البحث إلى كفيّة دخالة الرؤية إثباتاً، أردنا في طيّ هذه المباحث أن نستدلّ على طريقتيّها الانحصاريّة المعبر عنها بالموضوعيّة، تميماً للبحث.

وأما النقطة الثالثة فنقول: إنّ للقمر بعد دخوله في الشعاع إلى أن يخرج منه إلى أن يصير قابلاً للرؤية في ناحية معيّنة ثلاث حالات.

الحالة الأولى، حال المقارنة مع الشمس؛ فتطبق الدّائرة الظّاهرة منه على الدّائرة المستضيئة من شعاع الشمس؛ فلا يرى، لأنّ نصفه الذي يسامت الأرض مظلم؛ وهذه الحالة تسمّى بالمحاق.

الحالة الثانية، حالة كونه تحت الشعاع؛ فهي فيما إذا خرج عن المقارنة؛ حينئذٍ لا بدّ وأن يرى على شكل هلال ضعيف، كالخيط الدقيق في غاية الدقة؛ لكن أبصارنا لا تقدر على رؤيته وهو على هذه الدقة والضعف، إلى أن يسير في المدار، ويبعد عن الشمس، حتّى يكبر هذا الخيط بابتعاده عنها، ويصير القطر المنور له قابلاً للرؤية بشكل الهلال؛ وهذه الحالة تسمّى تحت الشعاع.

الحالة الثالثة، حالة خروجه عن الشعاع؛ فإذاً إنّما أن يقارن وهو في هذه الحالة غروب الشمس بالنسبة إلى هذه الناحية؛ فيرى لامحالة بشكل الهلال؛ ولا يحتاج بعد إلى سيره في المدار، أو سير الأرض نحو المشرق حتّى يصل إلى أفق تلك المنطقة حين غروب الشمس.

لأنّا فرضنا تقارن خروجه عن الشعاع مع غروب الشمس بالنسبة إليها؛ وليس معنى خروجه عن الشعاع إلّا صيرورته قابلاً للرؤية.

وإنّما أن لا يقارن، بل خرج عن الشعاع ولمّا تغرب الشمس عن هذه الناحية؛ فالرؤية حينئذٍ غير ممكنة لأنّ الأشعة القاهرة الشمسيّة تمنعنا عن الرؤية.

فلا بدّ وأن تسير الأرض نحو المشرق إلى حدّ تغيب الشمس تحت الأفق، فتطابق المغربان والأفقان مغرب القمر ومغرب الشمس؛ ودائرة انعكاس نور القمر على سطح

الأرض، ودائرة انعكاس شعاع الشمس عليه؛ بمعنى غروب الشمس قبل غروب القمر حتى تكون دائرة انعكاس نور القمر على الأرض خارجاً عن دائرة انعكاس شعاع الشمس عليها.

ففي هذه الحالة حيثما يكون الراثي في داخل دائرة انعكاس نور القمر وخارجاً عن دائرة انعكاس شعاع الشمس يرى الهلال بالسُهولة.

إذا علم هذا فنقول: قد ذكرنا سابقاً أنَّ الأرض كروية، لا يتميز بعض أصقاعها عن بعض؛ وهي مع ذلك تدور حول نفسها مرة واحدة في أربع وعشرين ساعة.

فلا تمر لحظة من الأرض إلا وناحية منها تكون مقارئة لغروب الشمس في ناحية، بحر أو بحر، سهل أو جبل؛ بمعنى اختفائها تحت أفق هذه الناحية، بخروج دائرة انعكاس ضوئها عنها؛ فإذا خرج القمر عن الشعاع في أي لحظة فرض، فلا بد وأن يكون زمان ذلك الخروج مقارناً مع غروب الشمس في ناحية ما؛ فتتطبق دائرة نوره المنعكس على الأرض على هذه الناحية لامحالة؛ فيصير قابلاً للرؤية بلا إشكال.

ثم نقول: لما كان الخروج عن الشعاع معيَّناً في العلوم الفلكية في كل شهر في غاية الدقة؛ وهذا الخروج يكون مقارناً مع غروب الشمس في ناحية ما بالضرورة؛ فإذا ن يصير الهلال قابلاً للرؤية في ناحية ما بعد نفقته خروجه عن الشعاع يلا ريب.

فإذا جعلنا الرؤية طريقاً محضاً، وكاشفة صرفة يلزم أن يكون الشهر الشرعي مساوفاً مع الشهر الفلكي دائماً فإذا ن تسقط الشهور المبدؤة بالرؤية، ويصير الميزان الشهور الفلكية المبنية على الجدول أو الحساب أو العدد، وقد ذكرنا أنه مخالف لإجماع المذهب، ومخالف لصريح النصوص المتواترة والفتاوى بلا شبهة وإشكال.

وهذا محل إمعان النظر والدقة، فإن بحثنا هذا في غاية الدقة.

لكن المورد لم يتأمل مغزى ما أردناه، فأشكل بأن نقطة الخروج عن الشعاع لا يلزم إمكانية الرؤية ولا يلزم بلوغ القمر إلى تلك النقطة، بحيث يكون قابلاً للرؤية، بل يمكن أن يكون الوقت فيه نهراً فلا يزال القمر في الآفاق والدوائر الأرضية التي تقابل ضوء الشمس حتى تغرب؛ ولم يعرف بأننا لم نعين ناحية الرؤية نقطة خاصة حتى يرد علينا ما ورد، بإمكان كونها نهراً، ولا يرى القمر فيها إلا إذا تطابق الأفقان والمغربان.

بل ذكرنا ناحية ما، أي ناحية غير مشخصة؛ فالأرض بحركتها الدورية في كل لحظة تقارن غروب الشمس في ناحية غير مشخصة من أي النواحي.

فإذا خرج القمر عن الشعاع في أثنى لحظة فرضت، يقارن هذه الناحية بالضرورة الكونية.

فنفس الخروج عن الشعاع وحده تُحقّق إمكانية الرؤية؛ ولا معنى لترقب زوال أشعة الشمس عن المنطقة التي غربت عنها الشمس.

وأما النقطة الرابعة، وهي عدم محدودية الآفاق المشتركة موضوعاً، لازماناً ولا مكاناً.

فنقول: أولاً إن مجرد عدم محدوديتها، واختلافها في الخارج في الشهور المختلفة، لا يوجب رفع اليد عن الحكم الثابت بالأدلة؛ فهل ياترى يمكن أن يلتزم فقيه برفض الحكم وإبطاله بتاً فيما إذا كان موضوعه غير مشخص ولا محدّد عنده؛ ويلتزم بعمومية الحكم لموضوع كليّ يندرج تحته جميع جزئياته: هذا الموضوع غير المحدّد وغيره؟ فإذا دلّ الدليل على موضوعية الرؤية لدخول الشهور القمرية؛ ثمّ دلّ الدليل على لزوم القضاء في مصر لم تتحقّق فيه الرؤية؛ لا يكون لنا مناص إلا الالتزام باتّحاد الآفاق المشتركة في الرؤية بالحكومة الشرعية، والحكم بسعة دائرة الرؤية بالنسبة إليها تبعاً، بعين مانحكم بسعة دائرة الرؤية في بلدة واحدة حقيقة، إذا رُئي الهلال في ناحية منها ولم يُر في أخرى.

وهذا أحسن تقرّيب بأحسن بيان أوردناه في المقام على كيفية الحكومة وتوسيع دائرة الرؤية؛ بحيث لم يُرفض اليد عن الروايات الناصّة في دخالة الرؤية، ولم يلزم التخصيص فيها كما التزم به العلامة في التذكرة.

وذلك لأننا لوخّلينا وأنفسنا مع خصوص مادلّ على لزوم الرؤية في الشهور، لحكمنا بلزومها في كلّ بلدة بلدة، ولوخّلينا وأنفسنا مع خصوص مادلّ على لزوم القضاء فيما لم تتحقّق الرؤية، ولم تكن في البين الأدلة الناصّة على لزوم الرؤية، لذهبنا إلى الشهور الفلكية، وحكمنا بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق بلا تأمل. فالجمع بين هاتين الطائفتين من الروايات لا يجعل لنا مخرجاً ولا مفراً إلا الالتزام بما يترتب على أحكام الرؤية في كلّ ناحية يكون الهلال موجوداً في أفقه، وكان المانع من الرؤية وجود جبل أو سحاب أو غيم ونحو ذلك، وترتب الآثار الشرعية من الصيام ونحوه على تلك الآفاق؛ وعدم الالتزام به فيما إذا كان الهلال لا يكون موجوداً في أفقه حين دخول الليل في تلك الناحية بغيوبة الشمس تحت أفقها.

و بعبارة أخرى إنَّ ما هو لازم في الحكم بدخول الشهر هو الرؤية الفعلية إجمالاً، والرؤية الإمكانية تفصيلاً لكل مكان.

فمن مطاوى هذا البحث تولد عنوان الاشتراك في الآفاق، و عنوان عدم الاشتراك تولد طبعياً.

وثانياً، قد بحثنا بما لا مزيد عليه، في الموسوعة الأولى، من آخر صفحة ٤٣، إلى آخر صفحة ٤٥ في كيفية تعيين الضابطة الكلية.

فبرهنا على أنَّ الآفاق المشتركة عبارة عن جميع البلاد الغربية، القريبة العرض بالنسبة إلى مطلع القمر وجميع البلاد الشرقية التي كانت مشتركة في إمكان الرؤية مع بلد الرؤية، ولو بلحظة، الواقعة في الطول الجغرافياي بمسافة اثنين و ثلاثين دقيقة زماناً؛ وهي البالغة بأزيد من مائة و ستين فرسخاً.

و ثالثاً، إنَّ رؤية الهلال في الآفاق المتحدة ليست موضوعاً واحداً لتكليف شخصي، حتى اختلافها في الشهور زماناً و مكاناً، يوجب الإبهام و إجمال في التكليف.

و ذلك، لأنَّ التكاليف العامة ينقسم على كل واحد من آحاد المكلفين على حسب القضية الحقيقية و معلوم أن لا إبهام ولا إجمال في تكليف كل فرد بالنسبة إلى نفسه؛ لأنَّ الهلال إذا كان مشاهداً في أفقه، أو علم بمشاهدته في أفق قريب، يرى نفسه مكلفاً؛ والآ فاستصحاب عدم الرؤية أو استصحاب عدم دخول الشهر الجديد أو بقاء الشهر الماضي، لا يبقى مجالاً للشك في التكليف الحادث.

- ١- لأنَّ محيط كرة الأرض يُساوي أربعين ألف كيلومتر، وإذا انقسم المحيط إلى ثلثمائة و ستين درجة يكون طول قوس الدرجة الواحدة منها أزيد من مائة و إحدى عشرة كيلومتراً؛ $111/111 = 360 \div 4000$ ثمَّ إننا نعلم بأنَّ الأرض تدور حول نفسها مرة واحدة في أربع و عشرين ساعة ففي ساعة تدور على مقدار خمس و عشرة درجة $15 = 360 \div 24$ ، فكل درجة منها تُطوى بأربع دقائق $4 = 60 \div 15$ ؛ فمسافة اثنين و ثلاثين دقيقة زماناً يكون طول قوس ثمان درجاتٍ من الأرض $8 = 32 \div 4$ ؛ و يساوي طول هذا القوس من الأرض أزيد من ثمانمائة و ثمانين كيلومتراً، الحاصل من ضرب المثال في مائة و إحدى عشرة كيلومتر $888/88 = 111/111 \times 8$ ، ثمَّ إننا نعلم أنَّ مسافة الفرسخ تبلغ خمس كيلومترات و نصف كيلومتر؛ فهذه المسافة تزيد على مائة و ستين فرسخاً $161/6 = 888/888 \div 5/5$ هذا و لكننا ذكرنا سابقاً أنَّ هذا المقدار يفيد على بناء كفاية الهلال فوق الأفق، لا على الرؤية الفعلية.

تنبيه، ما أفاد حفظه الله في هذه النقطة من أنَّ رؤية الهلال كما قلنا تتحقق نتيجة سير القمر إلى جهة المغرب من الأرض وهم؛ لأنَّ جهة حركة القمر حول الأرض من المغرب إلى المشرق دائماً؛ كما أنَّ جهة حركة الأرض حول الشمس كذلك؛ وقد بيَّناه في صفحة ١٨ من الموسوعة الأولى.

أما النقطة الخامسة، فقد ذكرنا في الموسوعة الثانية بأنَّ القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق يستلزم افتراض ليلة أول الشهر واحدة في جميع النواحي التي تحلُّ بها الظلمة من الكرة الأرضية فيؤدي إلى أن يكون الليل في الناحية الواقعة شرق منطقة رؤية الهلال من بدايته ليلة أول الشهر؛ مع أنه في بدايتها التي قديكون قبلها باثنتي عشرة ساعة فمادون، يكون القمر لا يزال تحت الشعاع؛ فلا بد وأن يحسب من الشهر القادم، مع أنَّ القمر حينئذ في المحاق.

فعبّر المجيب بحفظه الله بأنَّ هذه مشكلة أثرتها على المختار؛ مع أنَّ جميع ما أوردناه على هذا المذهب مشاكل ثم أجاب نقضاً وحلاً.

أما نقضاً بما إذا افترضنا خروج الهلال عن الشعاع بنحو قابل للرؤية بالعين المجردة مُصادفاً للمغرب في نقطة على سطح الأرض مشتركة في الأفق مع نقطة أخرى في شرق هذه النقطة تغرب فيها الشمس من قبل.

فإنَّه في مثل هذه القضية يتحقق خروج الهلال عن تحت الشعاع بالنسبة إلى النقطة الثانية بعد المغرب بزمان مع أنه من ابتداء الليل يحسب من الشهر القادم.

و اما حلاً بأنَّ رؤية الهلال عند غروب الشمس في ناحية توجب لنا الحكم بأنَّ النهار القادم بعد ذلك الليل من الشهر القادم في جميع النواحي التي تشترك مع منطقة الرؤية في ذلك الليل؛ لا النقاط التي لا تشترك معها في تلك الليلة؛ بل يكون فيها نهاراً؛ لأنَّه لا يصدق على ذلك النهار أنه نهار ما بعد تلك الليلة التي هي ليلة الرؤية.

و الروايات الخاصة الآمرة بقضاء صيام النهار ولو في مصر آخر، لا تدلُّ على أزيد من ذلك؛ لأنها تدلُّ على قضاء نهار القادم بعد ليلة الرؤية.

ولا يخفى ما في كلا الجوابين من الخبط الواضح.

أما في النقض، فلأنَّ الهلال في كلتا النقطتين المشتركتين قابل للرؤية؛ لأنَّه لا معنى لاشتراك الآفاق إلا كونها متحدة في قابلية الرؤية.

فمن المستحيل افتراض رؤية الهلال في نقطة من سطح الأرض عند غروب

الشمس مشتركة في الأفق مع نقطة أخرى على طول آخر في مشرق هذه النقطة قد غربت الشمس فيها من قبل، حين كون القمر تحت الشعاع. فرؤية الهلال في نقطة عند غروب الشمس، وعدم رؤيته في النقطة الشرقية المشتركة معها في الأفق حين تغرب الشمس فيها من قبل؛ دليل على وجود مانع خارجي من السحب أو الغيوم أو الجبال في الناحية الشرقية من الرؤية، بعد إمكانية الرؤية على الفرض من اتحاد أفتيهما.

فالرؤية في النقطة الغربية تكشف عن دخول الشهر في النقطة الشرقية من قبل، بها حلّ الشهر بعد تمامية موضوعه، وهو إمكانية الرؤية بعد الخروج عن تحت الشعاع و الرؤية الفعلية في الأفق المتحد؛ ولا كلام لنافيه.

وأما في الحلّ فلأنه ليس محطّ البحث في التواحي التي يكون فيها نهاراً عند غشيان الليل نصف الكرة الأرضية التي تشترك نواحيها مع نقطة الرؤية في الظلمة؛ لأنّه من المعلوم أنّ نهار تلك النواحي تابع لليلها المتقدم عليه.

وإنّما البحث في جميع هذه الناحية المظلمة التي تشترك مع ناحية الرؤية في لحظة واحدة، إلى اثنتي عشرة ساعة؛ وربما تكون أزيد؛ وفي التواحي المعمورة البعيدة عن الاستواء ربما يبلغ الليل عشرين ساعة.

فقد أوردنا بأنّ قضية عدم لزوم الاشتراك في الآفاق يوجب الحكم بدخول الشهر القادم في جميع هذه التواحي، مع أنّ القمر بعد في المحاق.

وهذا من بداهة البطلان بمكان ينبغي أن يحسب من الأساطير الوهمية، أصحوخة للشاب والهرم.

وذلك لأنّ الشهر القمريّ المبدؤ برؤية الهلال عند جميع أهل الإسلام، بل جميع أهل الأديان بل الملل والأقوام؛ يصير حاله في التنزّل إلى حدّ لا يقف بالرؤية الفعلية ولو في نقطة ما من بعيد؛

ولا يقف على إمكانية الرؤية أيضاً بخروجه عن تحت الشعاع؛ بل تنزّل إلى حدّ السقوط في درك البوار يُزعم أنّه موجود في عالم الفعلية؛ مع أنّ موجدّه وهو ظهور الهلال بعدّ باقي في نطفة الاستعداد، محبوس في رجم المحاق، مظلم محجوب تحت ظلمات ثلاث: ظلمة المحاق، وظلمة تحت الشعاع، وظلمة الخفاء في الآفاق؛ فهل هذا إلاّ من أخيلة وهمية؟

فأين كنت يا لقرآن العظيم؟ إذا ناديت بصوتك المعجز الدائم الباقي العام

لكل فرد في العالم: **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ.**

فهل يكون القمر في المحاق، ولما تسمى هلالاً، ميقاتاً للناس، مبدئاً لعباداتهم ومعاملاتهم وحجهم وتاريخهم؟ وهل يُدرك العالم والعامي، الحضري والبدوي، هذا المبدء الوهمي، ويجعل مبدئاً لتاريخه؟ وهل يكون هذا معنى الشريعة السمحة السهلة، يباهي بها أهل الإسلام كافة المذاهب والمكاتب في العالم؟
ألا وإن نتائج قلة التأمل، والمبادرة إلى رأي لا يستقيم على أصول متينة، مما يضيق عن الإحاطة بها نطاق البيان.

ثم إن المجيب بحفظه الله نهض على كسر صولة هذه المشكلة، بالاستناد إلى المرتكزات العرفية، مُردّداً بأنّ العرف إن اكتفى في دخول الشهر الجديد بخروج الهلال عن تحت الشعاع بنحو قابل للرؤية في نقطة مشتركة معنا في الليل، ولو كان المقدار الباقي منه عندنا أقلّ منه في تلك النقطة فقد تطابق المستفاد من الروايات مع المرتكزات؛ وإلا فلا أقلّ من أن يكون الحكم الشرعي بوجود الضياع بمقتضى الروايات المذكورة منوطاً بذلك.

لأنه لا إشكال في عدم وجود ارتكاز معاكس على الخلاف، كي يتجزأ به أن يرفع اليد عن مقتضى ظهور أدلة الباب، المتمثلة في الروايات الخاصة التي استند إليها في اختيار القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق.

ولا يخفى ما فيه من اتهام العرف بوجود هذا الارتكاز أو عدم وجود الارتكاز المعاكس.

لأنّ العرف لا يقبل أبداً اشتراك نقطة بعيدة عن نقطة الرؤية باثنتي عشرة أو عشرين ساعة مثلاً في دخول الشهر الجديد.

ولا يلتزم بتأبأحكام الشهر القادم من أول الليل المنوط بخروج القمر عن تحت الشعاع، مع أنّه بعد في المحاق؛ ومن ادّعى فقد كابر والعرب بالباب.

و أنت يا أيها المجيب! سل نفسك بما أنّها من العرف، لا بما أنّها متهمّة في حديثها؛ هل تقبل وأنت في النجف الأشرف، بعد تصرّف الليل، وقبل الفجر بدقيقة، جاء الخبر في نقطة بعيدة زماناً باثنتي عشرة ساعة ومكاناً بفاصل نصف القطر المحيط من وسط الأقيانوس الكبير، بأنّ القمر خرج عن الشعاع ورثى في هذه اللحظة في هذا المكان، وهل تبنى على أنّ الليلة المتصرّمة من أولها إلى آخرها مع كون القمر في المحاق من الشهر

القادم؟

وأعجب منه إذا جاء الخبر في أول غروب الشمس، والقمر بعد في المحاق بأنه يخرج عنه بعدائتي عشرة ساعة، في وسط البحر المحيط، ويُرى عندئذٍ، فهل تبنى من هذه الملاحظة على أحكام الشهر القادم؟

ثم الأعجب أنه إذا لم يجئ خبر، لكثك تعلم بالمحاسبة الرصدية، أو الرجوع إلى قول الرصدى الثقة المدون في الزيجات، وخروجه عنه كذلك؛ فهل تبنى على كون هذه الليلة أول الشهر القادم، مع افتراض ما هو المسلم عندك من دخالة خروج القمر عن الشعاع في تحقق موضوع الشهر عرفاً، في جميع هذه التقادير؟

والمحصل أن وجود الارتكاز المعاكس، على الخلاف عرفاً، خصوصاً مع ملاحظة تسجيل أذهان المسلمين جميعاً على لزوم الرؤية في دخول الشهر، تبعاً لسنة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، خاصة في تلك الأزمنة التي تباعد البلاد بعضها عن بعض زماناً، وعدم وصول الأخبار إلى الأقطار بتأ، لا يبقى مجالاً لانتعقاد ظهور للمطلقات التي استند إليها في اختيار القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق، في الإطلاق.

فانصرفا بهذه القرينة الارتكازية العرفية والمشرعية، إلى البلاد القريبة المتحدة في الآفاق هو المتعين.

وأما النقطة السادسة فقد اعترف بأن الاستفادة من روايات الصوم الأولية، هونسية رؤية الهلال، واختلافها بالنسبة إلى مناطق مختلفة؛ والظاهر منها إناطة الحكم بإمكانية الرؤية في كل منطقة؛ إلا أن ما جاء في الروايات الخاصة من كفاية حصول الرؤية في مصر، لتحقيق الشهر في الجميع، دل على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق. وفيه أنه بعد كثرة الشواهد والقرائن الصارفة التي كاد أن تجعل هذه الروايات الخاصة ناصة في اختصاصها بالآفاق القريبة، بمثابة انجلاء الشمس في رابعة النهار؛ لا يبقى مجال للأخذ بالإطلاق.

فالمحكم هو الأخذ بمفاد أدلة الصوم ونحوه من الأحكام المترتبة على الشهور، الدالة على اختصاصها بمنطقة الرؤية ليس غير.

وحمل مادك على كفاية الرؤية في مصر على الأمصار المتقاربة، بمناطق إمكانية الرؤية في آفاقها ببلوغ الهلال فيها مرتبة من الظهور في نفسه، بحيث يكون قابلاً للرؤية،

لولا وجود سحاب ونحوه؛ على أساس الارتكاز العرفي، وتسجيل لزوم الرؤية في المجتمع الإسلامي من تعليم نبيهم الخاتم صلى الله عليه وآله وسلم: صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته.

فعلى هذا الارتكاز والتسجيل لا يفهم العرف أبداً من قوله عليه السلام: فإن شهد عندك شاهدان مرضيان بأنهما رأياه فاقضه، إلا البلد القريب الذي يمكن جعل الرؤية فيه رؤية في بلده، بالحكومة وتوسيع دائرة الرؤية بالنسبة إليه، بمناطق اتحاد المكان من حيث وجود الهلال في الأفق، والمانع شئ عارض، كالسحاب والجبال ونحوهما. كما أنه في بلد واحد متسع، إذا تحققت الرؤية في نقطة منه، فهي كافية للحكم بها في جميع نواحيه لمناطق وحدة المكان عرفاً.

فالإمام عليه السلام، كان يريد أن يوسع دائرة اتحاد المكان في الرؤية بالحكومة التشريعي؛ ويبيّن بأن المناطق وجود الهلال في الآفاق، وإمكانية الرؤية في البلاد المتقاربة، بعد الرؤية الفعلية في الجملة؛ ولا يريد أن ينقض قول المشرع الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم: صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته.

فلا يكاد يفهم العرف من إطلاق لفظ البلد ومصر والبيتة وجميع أهل الصلوة، إطلاقه بالنسبة إلى جميع أصقاع العالم؛ وبالنسبة إلى جميع المسلمين القاطنين في الربع المسكون، إلى أقصى البلاد المعمورة. لا يتصور علوم ولا ينبغي التنبيه على أمور.

الأول: قد عرف بما ذكرناه في مطاوي هذه الموسوعات، أن المتكفل لإثبات لزوم الاشتراك في البلدان في رؤية الهلال، كل واحدة من الأدلة العلمية، والأدلة الشرعية، بحذاء نفسها؛ لا ربط لإحديهما بالأخرى كل الارتباط. ولذا ذهب المشهور إلى هذا المرام على أساس الأدلة الشرعية؛ ولم نجد في

١- وما ينتهك ويؤيدك على هذا المرام الذي بيتناه أنه لم ير من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن الأئمة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين في طوال القرون الثلاثة الأمر بقضاء صوم أهل بلدانهم من مكة والمدينة والكوفة وبغداد وسمر من رآه وطوس مع إمكان دعوى العلم الإجمالي برؤية الهلال في بلاد المغرب قبل رؤية أهل بلدهم بليلة واحدة في طول هذه المدة أزيد من ألف مرة، وصل إليهم الخبر بعد زمان أم لم يصل وذلك لأن العلم الإجمالي منجز للتكليف؛ فعلى عهدة كل أحد في مدة عمره قضاء أيام من الصيام حسب علمه إجمالاً برؤية من تقدمه من بلاد المغرب؛ وحيث لم يكن في الروايات والتواريخ والسير عین ولا أثر من الأمر بقضاء الصيام بالعلم الإجمالي علمنا عدم وجود تكليف برؤية من تقدمهم بالرؤية (منه عفى عنه).

كلامهم أن يعتمدوا في ذلك على ما بُيِّن في العلوم الفلكية والهندسية، وما شابههما من العلوم الطبيعية والرياضية، إلا قليلاً.

وأما نحن فقد باحثنا في المقام على أساس كلِّ واحدةٍ من العلوم الطبيعية والشرعية مستقلاً.

فما أفاد المجيب - حفظه الله - من أنَّ بحوثنا من الأدلة والروايات من الناحية الشرعية، وقعت على ضوء بحوثنا العلمية فيما هو مرتبط بالموضوع من القضايا الفلكية، غير تام.

ثم إنَّ الظاهر منه تمامية بحوثنا العلمية فيما هو مرتبط بالمقام، والاعتراف بها جملة؛ بخلاف الأدلة الشرعية؛ فلم يعترف بها كلُّ الاعتراف.

وفيه ما لا يخفى، لأنَّه كيف يمكن أن يخالف الدليل الشرعي ما هو مسلم من العلوم العقلية أو الطبيعية المنتهية إلى الأوليات والمسلمات والوجدانيات وغيرها، ممَّا يكون مأخذاً للبرهان؟ وكيف يمكن التعبد بما هو غير صحيح عند العقل أو الوجدان؟ مع أنَّ التشريع منطبق على التكوين؛ وحاشا لمذهب الإسلام، مع ارتفاع بنيانه، أن تكون قاعدة من قواعده، على خلاف العقل الصريح، أو مخالفاً لواقعية خارجية، أو يكون أسُّ من أسسه مبنياً على التخيل والتوهم، بخلاف المنطق الصحيح واقعاً على شفا جُرف هار؛ مع ندائه الصريح بالقول الفضل الذي ليس بالهزل:

فَاقِمِ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ.^١

التنبيه الثاني، إنَّ ما أوردناه في الموسوعة الأولى، ثم في هاتين الموسوعتين، ليس حمايةً لمذهب المشهور صرفاً.

وليس على مبنى الخوف من استيجاب مزيد من الأوهام، واضطراب العوام، وكثرة الشجار والكيل والقال كما أُفيد؛ لأنَّه لا يُعبأ بهذه التمويلات. فلي الله ثمَّ ذرهم في خوضهم يلعبون.^٢

وليس على أساس الخطابة والنصح المجرد، للجهات الخارجية، لملاحظة

١ - سورة الزوم الآية ٣٠.

٢ - سورة الانعام الآية ٩١.

الظُروف و الملابس والمقامات والمقتضيات. قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ وَلَا عَلَى تَحْمِيلِ رَأْيٍ وَمُؤَاخَذَةِ عَلَى مَا لَا يَنْبَغِي. الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتِيهِمْ كَبْرَمَقْنَا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارًا^١ إِنْ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتِيهِمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ^٢ بل لما رأينا أنَّ فتوى عدم لزوم الاشتراك في

الآفاق، خلاف للموازن العلمية وللجهات الشرعية؛

و ما أُفيد من ابتناء الشهور القمرية على مجرد نفس خروج القمر عن تحت الشعاع، بما أنه حادثة سماوية غير مرتبط ببقاع الأرض، غير قائم.

و ما أُفيد من دلالة المطلقات، مجروح بجهات من الإيراد من القرائن العقلية و الثقيلة على الخلاف و بداهة الانصراف.

و نسبة هذه الفتوى إلى العلامة في المنتهى، والشَّهيد في الدُّروس، غير صحيحة.

و التزام صاحب الحقائق بها مبني على تسطيح الأرض، وصاحب الجواهر على تسطيحها أو على صغر الربع المسكون إلى سعة السماء و نحو ذلك؛ ممَّا هو باطل بالضرورة.

و ما في كلام التراقي و المحدث الكاشاني و السيّد الحكيم، من جهات الإشكال.

و نسبة فتوى المشهور إلى قياسهم رؤية القمر الخارج عن الشعاع، بطلوع الشمس و غروبها و مالها من المشارق و المغارب، باطلة.

و ليس كلُّ من كانت فتواه مطابقة لفتوى الشيخ قدّس الله نفسه من المُقلّدة. فلم نتمكن إذن على الاختلاف الشديد، الموجب لترك الجماعات، وسقوط الأبهة والعظمة و بروز التفاق في عيد الفطر؛ على مبني فتوى غير صحيحة.

فأتعبنا أنفسنا مع كثرة الشواغل و المشاغل التي تحيط بنا من كلّ صوب، بتحرير

١- سورة ٢ البقرة الآية ١٢٠.

٢- سورة الغافر الآية ٣٥.

٣- سورة ٤ الغافر الآية ٥٦.

رسالة استدلالية إلى فقيه نبيه، له حق علينا في الدراسة والتعليم.

كى يرفع الله بها الخلاف، ويقع الحجر على أساسه الأصلي، وتعود السنن.

والحمد لله عادت في عيد الفطر الماضي على موضعها، ولم يوجد خلاف في

جميع قطر الشيعة.

التنبيه الثالث إن مصادر الخلاف بين أصحابنا الأصوليين وإخواننا الأخباريين، وإن كانت كثيرة؛ ومواقع الرد والإيراد بينهم، والظن والدق دائمة على ما هو المشهود من كتبهم المدونة؛ إلا أن محط جميع موارد اختلافاتهم، مورد واحد؛ ويرجع كل من منازعاتهم إلى محل فارد وهو أن الأخباريين يأخذون ظواهر الأخبار الواردة عن أئمتنا المعصومين عليهم السلام، بلا تحقيق كاف في أسنده غالباً، ولا فحص تام عن القرائن العقلية والثقلية، الموجبة لصرف ظواهرها إلى المحقق الأصلي المشهود في مدلولهما.

وأما الأصوليون فهم أدق نظراً بمواقع القرائن المتصلة والمنفصلة، المقالية، والمقامية؛ ولا يأخذون خبراً إلا بعد الفحص التام عن سنده، ولا ظهور رواية إلا بعد ملاحظة جميع الجوانب التي يحتمل وجود ما يصرف الظهور إلى غيره.

فما أفيد في المقام من الإصرار على أخذ ظهور الإطلاقات الواردة في قضاء الصيام، ثم الإصرار على إسقاط ظهور الروايات الواردة في دخالة الرؤية عن الموضوعية إلى الطريقة المحضة؛ مما يجعل الباحث على القطبين المختلفين، من الإفراط في الأول والتفريط في الثاني.

التنبيه الرابع قد روى الشيخ الطوسي بإسناده في التهذيب عن أبي أسامة زيد الشحام أو غيره، وروى الصدوق بإسناده في من لا يحضره الفقيه وفي المجالس عن زيد الشحام قال: صعدت مرة جبل أبي قبيس والناس يصلون المغرب، فرأيت الشمس لم تغب، إنما توارت خلف الجبل عن الناس؛ فلقيت أبا عبد الله عليه السلام فأخبرته بذلك. فقال لي: ولم فعلت ذلك؟ بس ما صنعت؟ إنما تصلّيها إذا لم ترها خلف جبل، غابت أو غارت، ما لم يتجلّلها سحاب أو ظلمة تظّلّها؛ وإنما عليك مشرقك ومغربك؛ وليس على الناس أن يبحثوا.

وأورده في الوسائل في كتاب المواقيت من الصلوة، وأشار إليه في باب ثبوت رؤية الهلال بالشياع وبالرؤية في بلد آخر قريب في كتاب الصوم.

وهذه الرواية وإن وردت في باب المواقيت من الصلوة، إلا أنه يمكن أن يستفاد من قوله عليه السلام: وإِنَّمَا عَلَيْكَ مَشْرُقٌ وَمَغْرِبٌ، تنقيح مناط كلتي في باب الصيام وغيره، بلزوم الرؤية في كل بلد لدخول الشهور القمرية؛ ولا أقل من التأييد؛ حيث إنه (ع) بعد توبيخه عن بحثه عن الشمس خلف الجبل حصر وظيفته بالأخذ بما هو المشرق والمغرب عنده بلا تجاوز عنه؛ كأنه قال أيضاً: وإِنَّمَا عَلَيْكَ رُؤْيُكَ؛ كما ورد نظير هذا التعبير في روايات باب الرؤية خصوصاً مع ما هو المشهود من ابتناء أحكام الإسلام، على الموضوعات السهل تناول .

و لذا لم يُجعل مدارُ شهوره على السنة الشمسية المبنية على الحساب، بلا استمساك بالرؤية الخارجية يُريدُ الله بِكُمْ اليُسْرَ وَلَا يُريدُ بِكُمْ الْعُسْرَ.^٢
فموضوعية الرؤية لكل أمة، توجب سهولة تناول الشهور لترتب الأحكام، في

١- ولنعلم ما أفاد العالم الفاضل الفلكي آية الله الشيخ أبو الحسن الشعراني - رحمه الله - في حاشيته على الوافي ج ٢ كتاب الصوم ص ٢٢ رداً على ما ذهب إليه الفيض القاساني من عدم الفرق بين البلاد القريبة والبعيدة في لزوم القضاء إذا غم هلال رمضان في تسع وعشرين من شعبان إذا شهد أهل بلد آخر برؤيته بقوله رحمه الله: العادة قاضية بأن الشهادة من أهل بلد قريب كمكة بالنسبة إلى أهل المدينة والكوفة إلى بغداد. وذلك لأن المسافرة من البلاد البعيدة كبلخ ومرو وبخارا إلى الكوفة والمدينة كانت تطول شهوراً بعد أن مضى شهر رمضان وانصرف الأذهان وتوجه الهمم من الصوم إلى أمور أخرى ولا يسأل أحدٌ أحداً عن الهلال وربما ينسون أول الشهر أنه أي يوم كان والهلال كنصف النهار ونصف الليل والطلوع والغروب يختلف باختلاف البلدان فيجب أن يختلف الرؤية أيضاً فيحسب الأربعة في الصين مثلاً آخر شعبان وفي طنجة أول رمضان لأن الغروب في الصين قبل الغروب في طنجة بعشر ساعات ويمكن أن لا يكون الهلال ظاهراً في ساعة ويظهر بعد عشر ساعات وكما أن المتبادر من الغروب والزوال في كل بلد الغروب والزوال في ذلك البلد فكذلك صم للرؤية وأفطر للرؤية أي لرؤية ذلك البلد ألا ترى أن قوله تعالى: أقم الصلوة لذوئك الشمس، ليس معناه أن المكي يجب عليه إقامة الصلوة إذا دلكت الشمس في الصين أوفى المغرب بل إذا دلكت في مكة فلذلك صم للرؤية وأفطر للرؤية؛ فالصيني لم ير الهلال ولا يجب عليه الصوم والطنجي رآه فوجب وليس الغروبان في ساعة واحدة بل كانا اليوم مسمى باسم واحد وأول ليلة الأربعاء في طنجة إنما تكون بعد مضي عشر ساعات من ليلة الأربعاء في الصين ألا ترى أنك تفطر في بلدك لأن الشمس غربت عنك وفي هذا الوقت بعينه لا يجوز الإفطار لأهل الكوفة لأن الشمس لم تغب عنهم بعد. انتهى ما أفاده رحمه الله. (منه عفى عنه)

حقّ كلّ حاضر و مسافر في البرّ والبحر، أوقاطي على قلّة جبل أو أكمة أو بطن وادٍ، أو مسافر مع خدّمه و حشمه و خيّمه طوال السنّة، في الأماكن المعمورة المتناسبة، كالإيلات.

و أمّا البناء على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق، يوجب مزيد غموض وإشكال و تحير في الناس، و يضطرهم إلى الرجوع إلى أقوال الرّصديّين، بلزوم أخذ مستخرجاتهم في التقاويم وغيرها؛ أو البناء في غالب شهورهم على الشكّ و استصحاب عدم الهلال. كما أنّ بناء المواقيت في الصّلوات إنّما هو على موضوعات سهل التناول كالزّوال والغروب والعصر المعلوم بظلّ الشاخص والعشاء المعلوم بذهاب الحمرة المغربية و تبين الفجر الصادق.

و هذه المواقيت معلومة لكلّ أحد حضريّ و بدويّ، بريّ و بحريّ عالم بالعلوم الرّياضيّة و جاهل بها فلو كانت مواقيت الصّلوات منوطة بالساعات المستخرجة من التقاويم، لما تمكّن من تناولها الجميع، وانحصرت في بعض الطوائف من الناس، أو وقع الناس في العسر العظيم والحرّج الشديد.

كلّ ذلك في الصلوة والصّوم والحجّ وما شابهها، ممّا لا تساعد الشريعة السّمحة الغراء. وما جعل عليكم في الدين من حرج؛^١ وما أرسلناك إلاّ رحمةً للعالمين.^٢

التنبيه الخامس، أنّ كتاب سبيل الرّشاد في شرح كتاب نجاة العباد للسّيّد أبي تراب الخونساري قدّم لم يكن بأيدينا حين تأليف الموسوعة الأولى، كي نطالعه ونلاحظ مواقع الاستدلال فيه على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق.

وقد وهبنا الله تعالى في هذه الآونة؛ وبعد ما طالعه وجدنا أنّ من جملة ما استدللّ به على مرامه صحبحة محمد بن عيسى المروية في التّهذيب بإسناده عنه قال: كتب إليه أبو عمرو: أخبرني يا مولاي أنّه ربما أشكل علينا هلال شهر رمضان ولا نراه؛ ونرى السّماء ليست فيه علة؛ ويقطر الناس و يُقَطَّر معهم؛ ويقول قوم من الحُساب قبلنا أنّه يرى في تلك اللّيلة بعينها بمصر وإفريقية والأندلس؛ هل يجوز يا مولاي ما قال الحُساب في هذا الباب، حتّى يختلف الفرض على أهل الأمصار، فيكون صومهم

١- سورة ٢٢ الحج الآية ٧٨.

٢- سورة ٢١ الأنبياء الآية ١٠٧.

خلاف صومنا وفطرهم خلاف فطرنا؟

فوق عليه السلام: لا تصومنَّ بالشك، أفطر لرؤيته وصُم لرؤيته.

ورواه في الوسائل في باب أنه لا عبرة بأخبار المنجمين، وأهل الحساب.

طريق الاستدلال: أن التَّهْي عن الصَّوم لأجل كونه شاكاً من قولهم كالصَّريح في أنه لو كان قاطعاً برؤية أهل تلك البلاد، لكان له حكمهم، والحال أنها من البلاد البعيدة بالنسبة إلى بلاد الراوى كما لا يخفى.

بل وظاهر السؤال أن في استخراج أهل الحساب أيضاً إنما كان يمكن الرؤية

في تلك البلاد خاصة، دون بلد الراوى كما لا يخفى.

واحتمال أن يكون المراد أن الرؤية في تلك البلاد موجبة للشك في إمكان

الرؤية في بلدك، فلا تصم لأجل ذلك؛ فيدلُّ على أن العبرة ببلد المكلف خاصة،

كما ترى خلاف الظاهر جداً ولو بالنظر إلى أنه لو كان المراد ذلك لقال: صم بالرؤية في

بلدك صريحاً، ولم يأمر بالصَّوم بالرؤية بقول مطلق الذي هو في مقابل العمل بقول أهل

الحساب ونحوه من الأمور الظنية، كما أشرنا إليه مراراً، وإلى أن من البعيد فرض الشك

في إمكان الرؤية في بلد الراوى، بعد فرض عدم رؤية جميع الناس طراً، مع عدم العلة

في السماء، وكونه في استخراج أهل الحساب غير ممكن الرؤية.

فليس إلا الشك في الرؤية في تلك البلاد، لقول أهل الحساب بإمكان الرؤية

فيها. انتهى.

أقول: فقه الحديث يدلنا على أن السائل لم يُرد سؤال تكليفه بالصَّيام عن الإمام

عليه السلام، ولم يشكل عليه شهر رمضان بالنسبة إلى بلده حيث صرح في سؤاله بأنه لم

ير الهلال ولم يره الناس وليست في السماء علة؛ والظاهر منه أيضاً أن في استخراج أهل

الحساب كانت الرؤية ممتنعة في بلده حيث علق إمكان الرؤية على قولهم بتلك البلاد

الثانية خاصة.

بل كان بانياً على عدم دخول شهر رمضان في بلده، على ما هو المرتكز في ذهنه

وأذهان الناس، من لزوم الرؤية فيه بخصوصه.

وعلى هذا الأساس بنى على الإفطار قطعاً كإفطار الناس.

ولم يظهر من سؤاله هذا أدنى توهم شك وشبهة بالنسبة إلى إفطاره وإفطارهم.

وإنما سأل عن أمر آخر؛ وهو جواز اختلاف الآفاق في الرؤية وعدمه؛ وأنه هل

تجوز الرؤية في بلد، فيترتب عليها أحكام الصَّيام، وعدم الرؤية في آخر، فلا يترتب عليها

أحكامه، أم لا؟ بعد مفروغية ترتب الصيام في كل بلد على الرؤية في ذلك البلد. فلذا صرح بأن قوماً من الحُساب ذهبوا إلى رؤيته في تلك الليلة بعينها في تلك الآفاق البعيدة فهل يجوز ما قاله الحُساب حتى تختلف الآفاق ويختلف الفرض على أهل الأمصار، ببيان ما هو مرتكز في ذهنه من ترتب الصيام على الرؤية ليس غير، مُعْتَبِراً عنه بأنه هل يمكن بأن يكون صومهم خلاف صومنا، وفطرهم خلاف فطرنا؟ فتبين أنه لم يكن بصدد تكليف نفسه في بلده أبداً، بل كان متيقناً على أنه لم يُؤمر بالصيام لمكان عدم الرؤية عنده.

بل كان بصدد أن يعرف تكليف القاطنين في تلك البلاد، بأنهم هل يمكن أن يصوموا المكان الرؤية الحاكية عنها طائفة الحُساب، ويُفطروا لمكان الرؤية في بلادهم أيضاً باختلاف آفاقهم مع أققه؛ أم لا يجوز ما قاله الحُساب؛ فيكون جميع الآفاق متحدة في إمكان الرؤية وعدمه؟

و إذا لم يجز ما قاله الحُساب، فلمكان استهلاله في آفاقه وعدم الإهلال مع فقدان علّة في السماء عُلِمَ عدم وجوده في تلك الآفاق أيضاً، فعُلِمَ بطلان قول الحُساب. و ممّا ذكرنا يظهر أن قوله في أوّل سؤاله: بأنه ربما أشكل علينا هلال شهر رمضان، لم يكن المراد تردداً وإشكالا في وظيفته من الصيام قطعاً.

بل المراد تحقّق الإشكال من حيث إمكان دخول شهر رمضان في ناحية كإفريقية والأندلس، وعدم دخوله في ناحية أخرى كببلده، وعدم إمكانه. ويظهر أيضاً أن ما وقع عليه السلام بقوله: لا تصومنّ بالشك أفطر لرؤيته وصم لرؤيته، لم يكن بيان تكليفه في بلده وهو في هذه الحالة من اليقين على عدم دخول الشهر.

بل كان بصدد بيان قاعدة كليّة لجميع الأفراد في كل مكان، في قالب الخطاب الشخصيّ، بأن المدار على الرؤية الفعلية؛ ولا عبرة بقول المنجمين الموجب للشك. فكلُّ أحدٍ في أيّ بلدةٍ من البلاد، إذا تحققت الرؤية يصوم، وإلا فلا يصوم؛ نظير الخطابات القرآنية فيما يكون المخاطب فيها خصوص النّبي صلى الله عليه وآله وسلم، والمراد بيان تكليف قاطبة المكلفين.

فعلم ممّا ذكرنا أن هذه الرواية من حيث دلالتها على مفروغية الرؤية الفعلية في كل ناحية في ذهن السائل وعدم ردعه عليه السلام أولاً،

ثم سؤال إمكان تحقق الاختلاف في الآفاق حتى يكون تكليف كل ناحية على مدار الرؤية فيها بخصوصها وعدم ردعه عليه السلام كذلك ثانياً،

ثم بيان القاعدة الكلية بأن المدار على الرؤية الفعلية، لا على الشك ثالثاً، لابد وأن تحسب من الروايات الدالة على لزوم الاشتراك في الآفاق، لامن الأدلة الدالة على عدم اللزوم كما ذهب إليه السيد قدس سره.

التنبيه السادس: ذهب هذا السيد قدس سره على أن ممّا يدل على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق في رؤية الهلال ورود النصوص المتواترة والاجماع بل الضرورة أيضاً على أن شهر رمضان إما ثلاثون يوماً وإما تسعة وعشرون.

وذلك لأنه على مقالة المشهور من لزوم الاشتراك في الآفاق يلزم أن يكون شهر رمضان أحد و ثلاثين يوماً أو ثمانية وعشرين، في حق من رأى هلال شهر رمضان في بلده ثم سافر إلى بلد آخر يخالفه في الحكم حيث إنه بانتقاله إليه يتبدل حكمه لامحالة.

وفيه ما لا يخفى، لأن مدار الثلاثين أو تسعة وعشرين إنما هو في حق القاطنين في كل بلد، والمسافرين إلى بلاد متقاربة تتحد فيها الآفاق، بعين ما بيّنا مورد الانصراف في مطلقات القضاء بالآفاق القريبة المتحدة بإمكانية الرؤية؛ لافى حق من سافر نادراً من قطر إلى قطر.

كما أن مطلقات آيات المواقيت في الصلوة وأخبارها منصرفة إلى المكلفين الساكنين في النواحي المعمورة المعتدلة من الأرض؛ لافى حق من خرج عن المعمورة، ولم تكن فيها مواقيت، من زوال وغروب وفجر ونحوها وهذا واضح.

التنبيه السابع: روى الكليني في الكافي والشيخ في التهذيب^١ والصدوق في من لا يحضره الفقيه والطبرسي في مجمع البيان في تفسير سورة القدر، كل واحد منهم بإسنادهم عن علي بن أبي حمزة الثمالي، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له أبو بصير: جعلت فداك الليلة التي يرجى فيها ما يرجى؟ فقال: في ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين. قال: فإن لم أقو على كليهما؟ فقال: ما أيسر ليلتين فيما تطلب. قال: قلت: فربما رأينا الهلال عندنا، وجاء من يخبرنا

١- في كتاب الصلوة في باب فضل شهر رمضان والصلوة فيه زيادة على النوافل المذكورة في سائر الشهور.

بخلاف ذلك من أرض أخرى؟

فقال: ما أيسر أربع ليالٍ تطلبها فيها.١ وأورده في الوسائل في كتاب الصيام باب ٣٢ تعين ليلة القدر وأنها في كل سنة وتؤكد استحباب الغسل فيها وإحيائها بالعبادة...

ربما توهم من هذا الحديث عدم لزوم الاشتراك في الآفاق، حيث إن قوله عليه السلام: ما أيسر أربع ليالٍ تطلبها فيها، يدل على لزوم الأخذ بهلال المرئي في الأفق الذي جاء منه الخبر، قبل رؤيته في أفق السائل. وفيه لو كان كذلك لتعين الليلة التي يرجى فيها أيضاً في ليلتين، لكنهما على حساب الرؤية في الأفق الذي جاء منه الخبر، لا أربع ليالٍ.

فمراده عليه السلام بالأخذ بأربع ليالٍ ليس إلا من باب الأخذ بالحاطة؛ بأنه إن كانت الليلة التي رئي فيها الهلال، هي أول الشهر بالنسبة إلى أفقه، فالليلتين المذكورتين ظرف للمطلوب، لكون ليلة القدر في أحدهما لا محالة؛ وإن كانت ليلة أول الشهر هي الليلة التي رئي فيها القمر من قبل المخبر، وخفي الهلال عندئذ في أفق السائل، لغيم أو سحب و نحوهما، فاللأزم إحياء ليلتين أخريين أيضاً قبل هاتين الليلتين، رجاء لدرك ليلة القدر في أحدهما.

مركز تحقيق تكاميل علوم إسلامي

بل هذه الرواية للقول بلزوم الاشتراك في الآفاق أدل.

لأنه لو لم يلزم الاشتراك فيها لتعين أن يجيب عليه السلام بإحياء ليلتين أخريين فقط على حساب الرؤية في أفق المخبر بالخبر، لاختلاف أفقه مع أفق السائل؛ فيلزم الأخذ برؤية الهلال فيه، بناءً على عدم لزوم الاشتراك؛ فعدم التعيين دليل على لزوم

١- تلمة الحديث: قلت: جعلت فداك ليلة ثلاث وعشرين ليلة الجهنى؟ فقال: إن ذلك ليقال. قال جعلت فداك إن سليمان بن خالد روى في تسع عشرة يكتب وفداً الحاج. فقال لي: يا با محمد وفداً الحاج يكتب في ليل القدر والمنايا والبلايا والأرزاق وما يكون إلى مثلها في قابل فاطلها في ليلة إحدى وعشرين وثلاث وصل في كل واحدة منها مائة ركعة وأحيهما إن استطعت إلى التور واغتسل فيهما قال: قلت وإن لم أقدر على ذلك وأنا قائم؟ قال فصل وأنت جالس قلت فإن لم أستطع قال فعلى فراشك قلت فإن لم أستطع قال: لا عليك أن تكتحل أول الليل بشيء من التوم وإن أبواب السماء تفتح في رمضان وتصفد الشياطين وتقبل أعمال المؤمنين، نعم الشهر رمضان كان يسمى على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المرزوق.

الاشتراك، بالقياس الاستثنائي

هذا آخر ما وُفِّق بتحريره في هذه الموسوعة بتوفيق من الله تعالى.
وهي موسوعةٌ ثالثةٌ حرَّرتها حول مسألة لزوم الاشتراك في الآفاق في رؤية الهلال
في دخول الشهور القمرية.

وراعيتُ فيها جوانب الجواب، وسدَّ ثغورها تَوْهَم أن يدخل فيها من كلِّ باب.
ولله الحمد وله المنة عَليَّ، على أن أخرجها طريةً نقيَّةً صافيةً قابلةً لأن أرسلها
إلى السيِّد الأيِّد الفقيه النبيه: أستاذنا المعظم، عليه من التَّحيات أركاها ومن الدَّعوات
أنماها.

أُشَاهِدُ مَعْنَى حُسْنِكُمْ فَيَلَدُ لِي خُضُوعِي لَدَيْنَكُمْ فِي الْهَوَى وَتَذَلُّي
وَأُشْتَاقُ لِلْمَعْنَى الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ وَلَوْلَا كُمْ مَا شَاقَّنِي ذِكْرُ مَنْزِلِي
وَيَلَدْتُ مُرَادِي فَوْقَ مَا كُنْتُ رَاجِيًا فَوَا شَعَفًا لَوْ تَمَّ هَذَا وَدَامَ لِي

عسى أن يقع مورد القبول، وتبيَّن له المقبول، فهو غاية المسؤل، ونهاية المأمول؛
فَالله تبارك وتعالى دعا أرباب العقول بقوله عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: فَتَبَرَّ عِبَادِ،
الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ وَأُولَئِكَ هُمْ
أُولُوا الْأَلْبَابِ ١.

وفي الختام ندعوك بدوام الصَّحَّةِ والتَّوْفِيقِ، والتَّأْيِيدِ والتَّسْدِيدِ، وفَيْضَانِ الرَّحْمَةِ
الرَّاحِمَةِ مِنْ نَفْسِكَ الْوَاسِعَةِ، عَلَى الْأُمَّةِ الْمَرْحُومَةِ، الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ.

وَأَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْنَا بِقَبُولِ أَعْمَالِنَا، وَأَنْ يَجْعَلَهَا خَالِصَةً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَيَمُنَّ
عَلَيْنَا بِالْعَفْوِ وَالْمَغْفِرَةِ فِي سَيِّئَاتِنَا، بِجُودِهِ وَكَرَمِهِ وَالسَّلَامِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةِ اللهِ وَبَرَكَاتِهِ.

أَللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَذْهَبَ عَنْ قَوْلِكَ، أَوْ نَفْتِنَ عَنْ دِينِكَ، أَوْ نَتَابَعَ بِنَاهُؤُنَا دُونَ
الْهُدَى الَّذِي جَاءَ مِنْ عِنْدِكَ.

اللَّهُمَّ أَفْتِنَا بِأَبْصَارِنَا وَأَسْمَاعِنَا وَقُوَّتِنَا مَا أَحْيَيْنَا، واجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنَّا، وَلَا تَجْعَلْ
مُصِيبَتِنَا فِي دِينِنَا وَلَا تَجْعَلِ الدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمِّنَا وَلَا مَبْلَغَ عِلْمِنَا.

وَأَعِزَّنَا عَلَى ذَلِكَ بِفَتْحِ مَنْكَ تَعْجَلْهُ، وَبِضَرْ تَكْشِفْهُ، وَنَصْرِ تَعِزَّهُ، وَسُلْطَانِ حَقِّ
تُظْهِرُهُ، وَرَحْمَةٍ مِنْكَ تُجَلِّلُنَاهَا وَعَافِيَةٍ مِنْكَ تُلْبِسُنَاهَا، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ.

خُتِمت هذه الموسوعة بتوفيقٍ من الله و تأييده و بحوله و قوته في الساعة الرابعة بعد الظهر، من اليوم السادس والعشرين من شهر ربيع المولود، مولد سيّدنا الأعظم و نبينا الأكرم، الخاتم لما سبق والفاتح لما استقبل، محمّدين عبد الله، عليه و على أولاده الطاهرين صلوات الله و صلوات ملائكته المقربين و أنبيائه المرسلين و عباده الصالحين إلى يوم الدين؛ سنة ألف و ثلثمائة و ثمان و تسعين بعد الهجرة المحمّدية على هاجرها آلاف التّحية والإكرام من المَلِكِ العَلام؛ و أنا الرّاجي عفوريّه محمّد الحسين بن محمّد الصّادق الحُسينيّ الطهرانيّ ببلدة طهران .



مركز تحقیق کتاب و تفسیر علوم اسلامی

